



الاستعراض المحلي الطّوعي لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة الشرقية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز

أمير المنطقة الشرقية

رئيس مجلس هيئة تطوير المنطقة الشرقية

”

إن المنطقة الشرقية، بما تمتلكه من ثقل اقتصادي وموقع استراتيجي متميز، تُمثّل ركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية، ونموذجاً فاعلاً لتكامل الجهود بين مختلف القطاعات، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة تركز على الإنسان، وتعزّز جودة الحياة، وتدعم التنوع الاقتصادي.

وما تحقق في المنطقة هو نتيجة دعم قيادتنا الرشيدة - أيدها الله - وتكامل جهود الجهات، وهو ما يدفعنا إلى مواصلة العمل وتعزيز الشراكات، لتحقيق تنمية مستدامة تليق بمكانة وطننا وتستجيب لتطلعات أبنائه.

“



صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن بندر بن عبد العزيز

نائب أمير المنطقة الشرقية

نائب رئيس مجلس هيئة تطوير المنطقة الشرقية
رئيس اللجنة التنفيذية لهيئة تطوير المنطقة الشرقية

”

تُعدّ المنطقة الشرقية إحدى أهم الركائز التنموية في المملكة، بما تمتلكه من موقع جغرافي استراتيجي على ساحل الخليج العربي، وعمق اقتصادي وصناعي يجعلها محورًا رئيسيًا في منظومة الاقتصاد الوطني. كما تتميز بتنوعها السكاني والثقافي، وتكامل مدنها ومحافظاتها في نسيج تنموي متماسك يعزز من قدرتها على استيعاب النمو والتطور.

وقد أسهم هذا التميز في ترسيخ مكانة المنطقة الشرقية كبيئة جاذبة للاستثمار، ومركز حيوي للصناعة والطاقة والخدمات اللوجستية، إضافة إلى دورها المتنامي في دعم التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

“



الدكتور

طلال بن نبيل المغلوث

الرئيس التنفيذي المكلف

لهيئة تطوير المنطقة الشرقية

”

يأتي " الاستعراض الطوعي المحلي للمنطقة الشرقية " في ظل ما تحظى به المنطقة من دعم كريم وتوجيهات من سمو أمير المنطقة الشرقية، رئيس مجلس هيئة تطوير المنطقة الشرقية، ومتابعة مستمرة من سمو نائب أمير المنطقة الشرقية، نائب رئيس مجلس الهيئة، ورئيس اللجنة التنفيذية، بما يسهم في تعزيز تكامل الجهود وتوحيد المسارات التنموية.

ويُقدّم التقرير تقييمًا تحليليًا لأداء المنطقة الشرقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، بوصفها ركيزة تنموية رئيسية في المملكة لما تمتلكه من ثقل اقتصادي واستراتيجي وبنية تحتية متقدمة. ويأتي التقرير في إطار مواءمة رؤية المملكة 2030 مع أجندة الأمم المتحدة 2030، بما يعزز الشفافية وقياس التقدم التنموي على مستوى المنطقة.

وتعكس المنطقة الشرقية، بموقعها الاستراتيجي وتنوعها الاقتصادي، نموذجًا متقدمًا في التحول نحو اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة، عبر تكامل التحول الرقمي والأخضر بما يواكب مستهدفات المملكة 2030.

“

14	الملخص التنفيذي
19	الفصل الأول: المقدمة والسياق العام ومنهجية التقرير
20	1.1 مقدمة
20	2.1 مدخل عام: المنطقة الشرقية: قلب المملكة النابض بين الثروة والإنسان والبيئة
22	3.1 الإطار المؤسسي والتشاركي: الجهات الحكومية، الشركاء من القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني
24	4.1 أهمية إعداد التقارير المحلية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة
25	5.1 محتوى وهيكل التقرير المحلي الطوعي (VLR): الغرض والحدود وما يشمل التقرير
28	6.1 المنهجية وأدوات جمع البيانات: أسلوب إعداد التقرير، مصادر البيانات، وآليات ضمان الجودة
30	الفصل الثاني: التكامل بين أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030
31	1.2 أهداف التنمية المستدامة (SDGs): نظرة عالمية ومحلية
33	2.2 موازنة أهداف التنمية المستدامة "SDGs" مع "رؤية المملكة 2030" وبرامجها التنفيذية
37	3.2 أبرز التحديات الوطنية والمحلية في تطبيق الأهداف
40	4.2 دروس مستفادة وخبرات دولية ومحلية: أفضل الممارسات التي يمكن استلهامها
50	الفصل الثالث: التقدم في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة الشرقية
51	1.3 تمهيد: منهجية اختيار المؤشرات، سنة الأساس، فجوات البيانات
53	2.3 التقدم على مستوى الأهداف
130	الفصل الرابع: التوصيات المستقبلية والخاتمة التحليلية
131	1.4 ملخص إنجازات المنطقة الشرقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
134	2.4 وسائل التنفيذ
135	3.4 الملخص الختامي: النجاحات والفجوات
137	4.4 التحليل الختامي: قراءة شاملة للتحديات والفرص
139	5.4 التوصيات الاستراتيجية: إجراءات قصيرة ومتوسطة المدى
141	6.4 الخطوات التالية وتعزيز الشراكات: فرص التمويل والتعاون الإقليمي والدولي
143	7.4 الخاتمة التحليلية

الملخص التنفيذي

جدول (1-1): دليل المصطلحات الفنية والمنهجية المعتمدة في التقرير 18

الفصل الأول: المقدمة والسياق العام ومنهجية التقرير

شكل (1-1): يوضح موقع المنطقة الشرقية ضمن خريطة المملكة 20

شكل (2-1): يوضح أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 27

الفصل الثاني: التكامل بين أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030

جدول (1-2): التوافق البنوي بين محاور رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة وبرامجها في المنطقة الشرقية 34

جدول (2-2): أمثلة مواءمة بعض أهداف التنمية المستدامة مع برامج ومبادرات المنطقة الشرقية 35

جدول (3-2): ملخص التحديات الرئيسية وفق محاور أهداف التنمية المستدامة 39

جدول (4-2): ملخص التقدم في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى المحلي، المدينة المنورة 41

جدول (5-2): التحديات والدروس المستفادة من تجربة المدينة المنورة وما يمكن نقله لمدن أخرى 42

جدول (6-2): ملخص التقدم في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى الإقليمي، عّان 43

جدول (7-2): ملخص التقدم في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى الإقليمي، الفيوم 45

جدول (8-2): ملخص التقدم في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى الدولي، ستوكهولم 48

الفصل الثالث: التقدم في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة الشرقية.

جدول (1-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (1) القضاء على الفقر 54

شكل (1-3): يوضح عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي في المنطقة الشرقية 56

شكل (2-3): يوضح نسبة الوصول إلى الخدمات الأساسية في المنطقة الشرقية 57

جدول (2-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (2) القضاء التام على الجوع 59

شكل (3-3): يوضح نسبة الأطفال الذين يعانون من الوزن الزائد دون سن الخامسة 60

جدول (3-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (3) الصحة الجيدة والرفاه 63

شكل (4-3): يوضح معدل الإصابة بالأمراض المعدية لكل 100 ألف فرد 67

شكل (5-3): يوضح معدل الوفيات بسبب الأمراض المزمنة لكل 100 ألف فرد 67

شكل (6-3): يوضح معدل الوفيات بسبب حوادث الطرق لكل 100 ألف فرد 68

شكل (7-3): يوضح نسبة التغير السنوي في تغطية التخصينات 69

شكل (8-3): يوضح كثافة القوى العاملة في المجال الصحي لكل 100 ألف فرد 69

جدول (4-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (4) التعليم الجيد 72

شكل (9-3): يوضح التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس في المنطقة الشرقية 74

جدول (5-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (5) المساواة بين الجنسين 76

شكل (10-3): يوضح نسبة النساء في المناصب الإدارية 77

جدول (6-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (6) المياه النظيفة والنظافة الصحية 79

82	جدول (7-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (8) العمل اللائق ونمو الاقتصاد
87	شكل (11-3): يوضح الأجر في الساعة لموظفي الإناث والذكور (ريال سعودي)
87	شكل (12-3): يوضح معدل البطالة حسب الجنس في المنطقة الشرقية
90	جدول (8-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (9) الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
92	شكل (13-3): يوضح عدد الركاب حسب وسيلة النقل في المنطقة الشرقية بالملايين
93	شكل (14-3): يوضح العمالة في التصنيع كنسبة من إجمالي العمالة في المنطقة الشرقية
95	جدول (9-3): مستوى تقدم المملكة في مؤشرات الهدف (10) الحد من أوجه عدم المساواة
98	جدول (10-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (11) مدن ومجتمعات محلية مستدامة
100	شكل (15-3): يوضح متوسط التركيز السنوي PM2.5 في الهواء (ميكروغرام لكل متر مكعب)
100	شكل (16-3): يوضح متوسط التركيز السنوي PM10 في الهواء (ميكروغرام لكل متر مكعب)
102	جدول (11-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (12) الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
103	شكل (17-3): يوضح متوسط نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة في المنطقة الشرقية
105	جدول (12-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (13) العمل المناخي
109	جدول (13-3): مستوى تقدم المملكة في مؤشرات الهدف (14) الحياة تحت الماء
112	جدول (14-3): مستوى تقدم المملكة في مؤشرات الهدف (15) الحياة في البر
115	جدول (15-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (16) السلام والعدل والمؤسسات القوية
117	شكل (18-3): يوضح نسبة رضا السكان عن الخدمات العامة في المنطقة الشرقية
120	جدول (16-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (17) عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الفصل الرابع: التوصيات المستقبلية والخاتمة التحليلية

132	جدول (1-4): ملخص أداء المنطقة الشرقية في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDGs)
-----	--



الملخص التنفيذي

يُشكّل هذا التقرير تقييمًا تحليليًا شاملاً لأداء المنطقة الشرقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، بوصفها قاطرة تنمية رئيسية في المملكة العربية السعودية، تمتلك ثقلًا اقتصاديًا واستراتيجيًا مميزًا، وقاعدة اجتماعية متنوّعة، وبنية تحتية تُعدّ من بين الأكثر تطورًا على المستويين الوطني والمحلي.

يأتي إعداد هذا التقرير ضمن الجهود الرامية إلى تحقيق الموامة التكاملية بين رؤية المملكة 2030 وأجندة الأمم المتحدة 2030، بما يعزّز الشفافية والمساءلة ويتيح قياسًا واقعيًا للتقدّم التنموي على مستوى المناطق.

يرتكز التقرير على منهجية علمية معيارية تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، وتستند إلى بيانات وطنية ومحلية رسمية صادرة عن وزارة الاقتصاد والتخطيط، والهيئة العامة للإحصاء، ووزارة البلديات والإسكان، وهيئة تطوير المنطقة الشرقية، إلى جانب مصادر قطاعية في مجالات النقل، والبنية التحتية، والتعليم، والصحة، والبيئة.

ويهدف التقرير إلى رصد الاتجاهات التنموية وتحليل مكانن القوة والفجوات في مؤشرات التنمية المستدامة السبعة عشر، ضمن إطار يعكس التطور المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتكامل للمنطقة.

إنّ المنطقة الشرقية بما تمتلكه من موقع جغرافي محوري على الخليج العربي، وتنوّع سكاني واقتصادي فريد، تُمثّل نموذجًا مصغّرًا لتجربة المملكة في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة والازدهار المستدام، حيثُ تتكامل الممارسات البيئية المستدامة والتحولت الرقمية لِتشكّل ملامح مدينة المستقبل السعودية القائمة على المرونة، والكفاءة، والإنسان أولًا.

أولًا: أبرز النتائج والمؤشرات الكمية الرئيسية

شهدت المنطقة الشرقية تحسّنًا ملحوظًا في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيثُ ارتبط الأداء العام بتوسع الاستثمارات في البنية التحتية، والنقل والتعليم، والصحة. ومن أبرز النتائج الرقمية:

تحسن جودة التعليم

تحسن جودة التعليم من خلال ارتفاع نسب الالتحاق، وتطور المناهج وفق معايير التنمية المستدامة، وإدماج مفاهيم المواطنة البيئية في البرامج التعليمية.

انخفاض البطالة

انخفاض معدل البطالة الكلي من (6.9%) عام 2019 إلى نحو (2.5%) عام 2023، مع تحسّن ملحوظ في مشاركة المرأة الاقتصادية وارتفاع الأجر في الساعة للإناث إلى (27.8) ريال عام 2023.

البيئة وجودة الحياة

انخفض متوسط تركيز الجسيمات الدقيقة (PM2.5) في الهواء بنسبة 37.1% خلال الفترة من عام 2022 إلى عام 2024، مما يعكس تحسّنًا نسبيًا في جودة الهواء بفضل سياسات المراقبة البيئية.

المياه والكهرباء

تغطية شبه كاملة لشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي في الحواضر الرئيسية، وارتفاع مستوى الرضا العام عن الخدمات الأساسية إلى أكثر من (85%).

مستخدمين الإنترنت

كما بلغت نسبة السكان المستخدمين للإنترنت نحو (98.8%) في عام 2024، مما يؤكد عمق التحول الرقمي ودوره في تمكين الابتكار والخدمات الذكية.

النقل والابتكار

في قطاع النقل والابتكار، شهدت المنطقة قفزة في حجم البضائع المنقولة عبر الموانئ لتتجاوز (110) ملايين طن عام 2023، وارتفاع حركة الركاب عبر المطارات بنسبة تفوق (80%) مقارنة بعام 2020.



ثانيًا: أهم الإنجازات والتحديات "حقائق وأرقام"

الإنجازات الرئيسية

- 01 إحراز تقدم كبير في المساواة بين الجنسين من خلال تضيق فجوة الأجور، وارتفاع معدلات توظيف النساء في القطاعين العام والخاص.
- 02 توسّع في الاستثمارات الصناعية والابتكارية، إذ بلغت نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية (14.4%) من الناتج المحلي للفرد عام 2022.
- 03 تعزيز التغطية بالخدمات الصحية والتعليمية ورفع كفاءتها ضمن مبادرات جودة الحياة.
- 04 تحسن واضح في السلامة المجتمعية حيث بلغت نسبة الشعور بالأمان أثناء السير منفردًا (95%) على مستوى المنطقة.
- 05 نُضج الإطار التشريعي والحوكمي في مجال البيئة وحقوق الإنسان، مع إنشاء آليات وطنية متوافقة مع مبادئ باريس التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 1993 لتنظيم عمل المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، إلى جانب مواصلة الخطط الوطنية مع أهداف الأمم المتحدة.

التحديات الرئيسية

- 01 تستمر الفجوة في الخدمات والفرص بين الحواضر الكبرى (الدمام، الأحساء، القطيف) والمدن الأصغر، مع تغطية شبه كاملة لشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي في الحواضر الرئيسية.
- 02 الحاجة إلى تحسين كفاءة إدارة النفايات ورفع مستوى الوعي بأهمية الإدارة المستدامة للنفايات وترشيد استهلاك الموارد.
- 03 محدودية البيانات المحلية المصنّفة بحسب النوع والجغرافيا في بعض الأهداف، مثل الفقر والمياه والبيئة البحرية.
- 04 الحاجة إلى تحسين استدامة الموارد الطبيعية، خصوصًا فيما يتعلق بالأراضي المتدهورة والغابات والموارد المائية.



ثالثاً: نظرة سريعة على المنهجية ومصادر البيانات

استند التقرير إلى منهجية تحليلية معيارية تتسق مع الإطار الوطني لرصد أهداف التنمية المستدامة الذي تشرف عليه وزارة الاقتصاد والتخطيط وفق رؤية المملكة 2030، حيث تم:

- اعتماد سنة الأساس 2019 لمعظم المؤشرات، مع تتبع التغيرات السنوية حتى عام 2024.
 - استخدام مصادر وطنية رسمية، مثل تقارير الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارات النقل، الصحة، التعليم، والبيئة، إضافة إلى بيانات المرصد الحضري ومسوحات هيئة تطوير المنطقة الشرقية الاقتصادية والاجتماعية لعامي 2022 - 2024.
 - تطبيق منهجية التحليل المقارن بين المستويين الوطني والإقليمي، وتحديد الفجوات البائية وفق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المعتمدة.
 - ضمان جودة البيانات عبر عمليات التحقق الميداني والمقارنة البينية بين المصادر الرسمية.
- أخيراً تُظهر النتائج المستخلصة من هذا التقرير أن المنطقة الشرقية تسير بخطى ثابتة نحو ترسيخ نموذج تنموي متوازن يربط بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، في إطار رؤية وطنية شاملة تستشرف مستقبلاً أكثر مرونة واستدامة.
- لقد تجاوزت المنطقة مرحلة النمو الكمي إلى مرحلة النضج التنموي النوعي، حيث لم يعد التوسع في البنية التحتية وحده كافياً، بل أصبح التركيز منصّباً على كفاءة الأداء، وجودة الخدمات، واستدامة الموارد، وعدالة التوزيع المكاني للفرص.
- كما يعكس التقرير أن التحولات الجارية في المنطقة وخاصةً في قطاعات النقل، والصناعة، والتحول الرقمي، والبيئة الحضرية، تُمثّل مؤشرات مبكرة على انتقال حضاري نحو التنمية المتجددة، التي تقوم على الإنسان بوصفه محور التنمية وغايتها.
- إنّ النجاحات المتحققة في مؤشرات العمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، وجودة الحياة، والبنية الرقمية، والتعليم المستدام، تُشكّل أسساً صلبة لمواصلة البناء على ما تحقّق، في الوقت الذي تبرز فيه التحديات البيئية وتفاوت مستوى الخدمات بين المدن بوصفها مجالات تستدعي مزيداً من التكامل المؤسسي وتعزيز الشراكات العابرة للقطاعات.
- وفي ضوء ما تقدمه هذه النتائج، يمكن القول إن المنطقة الشرقية تُمثّل مختبراً وطنياً للتنمية المستدامة في المملكة، إذ تجمع بين قوة الاقتصاد الصناعي والنقل والبنية التحتية، ورؤية المدن الذكية، ومبادرات جودة الحياة، والالتزام البيئي.
- وتؤكد هذه التجربة أن تحقيق التنمية المستدامة ليس غاية إحصائية، بل مسار فلسفي وحضاري، يقوم على بناء توازن دائم بين الإنسان والمكان والزمان، حيث تتحد السياسات والبيانات والممارسات في منظومة واحدة لتحقيق الرفاه الشامل للأجيال الحالية والمستقبلية.



دليل المصطلحات



المصطلح	التعريف المعتمد	ملاحظة
الإقليمي	نطاق جغرافي يتجاوز حدود الدولة (مثل: الخليج، العالم العربي)	يُستخدم فقط خارج حدود المملكة
المناطقي	مستوى جغرافي داخل الدولة (مناطق، محافظات)	يُستخدم بدل «الإقليمي» داخل المملكة
المحلي	مستوى المدينة أو المحافظة أو الحي	للتحليل التفصيلي
الهدف	غاية عامة ضمن أهداف التنمية المستدامة (17 هدفًا)	لا يُستخدم كمرادف للمستهدف
المؤشر	أداة قياس لقياس التقدم نحو تحقيق المستهدف	يجب أن يكون قابلاً للقياس
خط الأساس	القيمة الابتدائية للمؤشر قبل التدخل	مرجع للمقارنة
مستهدف الأداء	القيمة المراد تحقيقها ضمن فترة زمنية	يُستخدم في التقييم
فجوة الأداء	الفرق بين الوضع الحالي والمستهدف	أداة تحليلية
البرنامج	مجموعة مبادرات مرتبطة بهدف استراتيجي	ضمن رؤية 2030
المبادرة	مشروع أو نشاط تنفيذي محدد	مستوى تنفيذي
السياسة	إطار تنظيمي يوجه اتخاذ القرار	لا تعني مشروع
الاستراتيجية	إطار طويل المدى يحدد الاتجاهات	أعلى من البرامج
الحوكمة	منظومة إدارة واتخاذ القرار والرقابة	تشمل الشفافية والمساءلة
أصحاب المصلحة	الجهات أو الأفراد المعنيون بالتنمية	حكومي/خاص/مجتمعي
التفاوت المكاني	اختلاف مستويات التنمية والخدمات بين المناطق	يستخدم في التحليل المكاني
التوازن المكاني	توزيع متوازن نسبياً للموارد والخدمات	هدف تخطيطي
التحليل المكاني	تحليل البيانات وفق البعد الجغرافي	باستخدام GIS أو غيره
القدرة التنافسية	قدرة المنطقة على تحقيق نمو وجذب استثمار	تحليل اقتصادي
الميزة التنافسية	عناصر التفوق النسبي لمنطقة مقارنة بغيرها	مثل السياحة والاقتصاد أو الموقع
الأصول الأساسية	الموارد والعوامل الداعمة للتنمية (بنية تحتية، موارد...)	وفق تقارير التنافسية
الاستدامة	تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي وبيئي	إطار عام
التنمية المستدامة	تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بالمستقبل	تعريف أممي



المصطلح	التعريف المعتمد	ملاحظة
المرونة	قدرة النظام على التكيف مع الصدمات	مهم في التخطيط
كفاءة الموارد	الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية	مرتبط بالاستدامة
الرصد	متابعة تنفيذ البرامج بشكل مستمر	دوري
التقييم	قياس النتائج والأثر بعد التنفيذ	لاحق للتنفيذ

جدول (1-1): دليل المصطلحات الفنية والمنهجية المعتمدة في التقرير

اللجنة التوجيهية للتنمية المستدامة والتوجه الوطني

تتبنى المملكة العربية السعودية نهجاً مؤسسياً متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تشكيل لجان توجيهية وطنية تُعنى بمواءمة السياسات والبرامج مع مستهدفات التنمية المستدامة، وضمان التكامل بين الجهات الحكومية المختلفة. وتضطلع اللجنة التوجيهية للتنمية المستدامة بدور محوري في تنسيق الجهود الوطنية، ومتابعة تنفيذ الأهداف، وتعزيز تكاملها مع رؤية المملكة 2030، إلى جانب الإشراف على إعداد التقارير الوطنية مثل التقرير الوطني الطوعي (VNR). وعلى المستوى المناطقي، تنعكس هذه التوجهات من خلال تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية وهيئات التطوير، مثل هيئة تطوير المنطقة الشرقية، بما يساهم في توطيد أهداف التنمية المستدامة وربطها بالخطط التنموية المحلية.

الفصل الأول المقدمة والسياق العام ومنهجية التقرير

رصد الاتجاهات التنموية وتحليل مكامن القوة والفجوات في مؤشرات التنمية المستدامة السبعة عشر، ضمن إطار يعكس التطور المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتكامل للمنطقة



1.1 مقدمة

تحتل المنطقة الشرقية مكانة استراتيجية مركزية في المملكة، وواجهة استراتيجية حيوية ذات تأثير محلي كبير. فبفضل موقعها الجغرافي المتميز على ساحل الخليج العربي ووفرة مواردها الطبيعية، وارتباطها بشبكة من الموانئ البحرية والمعابر الحدودية والمراكز اللوجستية الحيوية، والمدن الصناعية الكبرى، والموانئ الاستراتيجية، مما يجعلها مركزاً محورياً للاقتصاد الوطني وسلاسل الإمداد العالمية. وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، توفر تنوعها السكاني والكوادر البشرية المؤهلة بيئة خصبة للإبداع والمعرفة، في حين يعكس إرثها البيئي والتاريخي ثراءها الحضاري وتوازنها الطبيعي رغم التحديات الصناعية والبيئية.

في هذا السياق، يأتي التقرير المحلي الطوعي لأهداف التنمية المستدامة (VLR) كأداة استراتيجية لرصد الأداء التنموي للمنطقة الشرقية، وربط الأهداف العالمية بالواقع المحلي، بحيث يتيح للمنطقة عرض تجربتها التنموية على المستوى الدولي، ومقارنة نتائجها بالممارسات العالمية الرائدة. ويسهم التقرير في تقديم قراءة دقيقة للواقع الحالي واستشراف آفاق المستقبل، من خلال تحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد الفجوات والفرص، مما يدعم التخطيط الاستراتيجي المستدام، ويعزز الشفافية، ويحفز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني.

كما يوضح التقرير منهجية جمع البيانات وتحليلها، والحدود الجغرافية والزمنية والموضوعية للتحليل، مع اعتماد مؤشرات كمية ونوعية مصممة لقياس الأداء المحلي بدقة، بما يضمن مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع احتياجات المنطقة الشرقية، وتوفير قاعدة علمية متكاملة لدعم سياسات التنمية المستدامة على المستويين المحلي والوطني.

من هذا المنطلق، يُمثل هذا الفصل مدخلاً لفهم السياق العام للمنطقة الشرقية، والإطار المؤسسي والتشاركي الذي يقوم عليه التقرير، وأهمية إعداد مثل هذه التقارير الطوعية المحلية كأداة فعالة لتعزيز التنمية المستدامة، وترجمة الطموحات الوطنية إلى إنجازات ملموسة على أرض الواقع.

2.1 مدخل عام: المنطقة الشرقية: قلب المملكة النابض بين الثروة والإنسان والبيئة

تُعد المنطقة الشرقية من أكثر المناطق أهمية واستراتيجية على المستويين الوطني والإقليمي، نظراً لموقعها الجغرافي المتميز على ساحل الخليج العربي، ولما تزخر به من موارد طبيعية هائلة ومساحة شاسعة تُمثل نحو ثلث مساحة المملكة. لقد جعلتها هذه الخصائص مركزاً محورياً في الاقتصاد الوطني، كما أكسبتها مكانة اجتماعية وثقافية وبيئية بارزة ضمن المشهد السعودي العام.



شكل (1-1): يوضح موقع المنطقة الشرقية ضمن خريطة المملكة



من الناحية الاقتصادية

تُعد المنطقة الشرقية إحدى الركائز الرئيسة للاقتصاد الوطني، لما تتمتع به من موقع استراتيجي وبنية تحتية متطورة وقاعدة اقتصادية متنوعة. وتحتضن المنطقة عددًا من المدن الصناعية الكبرى والمناطق التنموية التي تسهم في دعم الأنشطة الإنتاجية والتجارية وتعزيز سلاسل الإمداد على المستويين الوطني والدولي. كما يُشكّل وجود موانئ استراتيجية، مثل ميناء الملك عبد العزيز وميناء الجبيل الصناعي، عاملاً مهماً في تعزيز مكانة المنطقة بوصفها بوابة رئيسية للتجارة الدولية، حيث تدعم حركة الاستيراد والتصدير وترتبط بالأسواق الإقليمية والعالمية، فضلاً عن دورها المحوري في الخدمات اللوجستية والنقل. كما تشهد المنطقة توسعاً مستمراً في قطاعات الخدمات والتقنية والسياحة والصناعات التحويلية، بما يعزز التنوع الاقتصادي ويرفع من تنافسياتها، انسجاماً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

على الصعيد الاجتماعي

تتمتع المنطقة الشرقية بتركيبية سكانية متنوعة، تجمع بين المواطنين والمقيمين من خلفيات متعددة، مما أوجد بيئة غنية بالخبرات والثقافات. وقد ساعد هذا التنوع على جعلها مركز جذب للعمالة الماهرة ورأس المال البشري الذي تحتاجه المملكة لدفع عجلة التنمية. وتبرز حاضرة الدمام التي تضم (مدينة الدمام و محافظتي الخبر والبيضاء) بوصفها القلب الإداري والتجاري للمنطقة، إلى جانب الأحساء والقطيف اللتان تمثلان مراكز تاريخية وثقافية واجتماعية ذات قيمة بارزة. وتُعد جامعات المنطقة والمؤسسات الأكاديمية الأخرى بالمنطقة منارة للعلم والمعرفة، حيث أسهمت في تخريج كواد وطنية مؤهلة قادت مسيرة المملكة في مجال العلوم والهندسة. كما تمتلك المنطقة إرثاً ثقافياً وتاريخياً متفرداً، يتجلى في واحات الأحساء التي أدرجت ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، وهو ما يعكس عمقها الحضاري ومكانتها في الذاكرة الوطنية.

من الناحية البيئية

المنطقة الشرقية تتميز بتنوع طبيعي فريد، إذ تمتد سواحلها الطويلة على الخليج العربي وتحتضن واحات زراعية شاسعة، إضافة إلى الصحاري الواسعة التي تمثل توازناً طبيعياً غنياً. ويوفر هذا التنوع البيئي فرصاً للاستدامة الزراعية والسياحة البيئية. وفي المقابل، يفرض النشاط الصناعي المكثف في المنطقة تحديات بيئية تتطلب إدارة فعالة، من أبرزها الضغوط على النظم البحرية وجودة الهواء وإدارة الموارد المائية. وفي هذا الإطار، أولت الدولة اهتماماً بتطوير المحميات الطبيعية، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد، بما يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة ويحقق منافع بيئية مصاحبة، في إطار سعيها لتحقيق الموازنة بين كون المنطقة مركزاً صناعياً عالمياً ومتطلبات حماية البيئة وضمان الاستدامة.

وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن المنطقة الشرقية تحتل مكانة استثنائية داخل المملكة العربية السعودية، فهي القلب الاقتصادي النابض والمحرك الرئيس للاقتصاد العالمي، كما أنها فضاء اجتماعي وثقافي غني بالتنوع والإبداع، وبيئة طبيعية واعدة رغم ما تواجهه من تحديات. إن تعزيز هذه المكانة يتطلب استمرار الاستثمار في تنويع اقتصادها، وتمكين مجتمعاتها، وحماية بيئتها، بما يتوافق مع طموحات رؤية المملكة 2030 نحو تنمية متوازنة ومستدامة تُرسخ دورها المحوري في حاضر المملكة ومستقبلها.



3.1 الإطار المؤسسي والتشاركي

الجهات الحكومية والمحلية، الشركاء من القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

تشكل المنطقة الشرقية نموذجًا متميزًا للتنمية الحضرية في المملكة العربية السعودية، نظرًا لما تتمتع به من موقع استراتيجي وثروات طبيعية وصناعية كبرى، بالإضافة إلى تنوعها السكاني والثقافي. ولتحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة، كان من الضروري بناء إطار مؤسسي وتشاركي يضمن تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ويبرز في هذا السياق الدور المحوري لـ "هيئة تطوير المنطقة الشرقية"، باعتبارها القائد والمنسق الرئيسي لهذه المنظومة، من خلال إسهامها في قياس المؤشرات الحضرية، وإنتاج التقارير الداعمة لصناعة القرار، وضمان استناد التنمية إلى بيانات دقيقة ورؤية واضحة.

أولاً: الجهات الحكومية ودورها القيادي

تتبعاً «هيئة تطوير المنطقة الشرقية» موقع الصدارة في قيادة العملية التنموية، فهي الجهة المسؤولة عن التخطيط الاستراتيجي والتنسيق بين الشركاء، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية، بتنفيذ وإشراف مباشر من الرئيس التنفيذي للهيئة. ومن أبرز الأعمال التي تديرها الهيئة إعداد الاستراتيجيات الإقليمية، دعم التحول الحضري، وتطوير قواعد البيانات الرقمية والجيومكانية، إلى جانب المشروعات التنموية، إضافة إلى المرصد الحضري، الذي يمثل منصة متقدمة لرصد ومتابعة المؤشرات الحضرية المرتبطة بالنمو العمراني، جودة الحياة، الخدمات، والبيئة. وتكمن أهميته في أنه يوفر قاعدة بيانات موثوقة تساهم في دعم متخذي القرار، وتساعد على توجيه السياسات نحو تحقيق أهداف التنمية الحضرية المستدامة.

وإلى جانب الهيئة، تؤدي الجهات الحكومية أدوارًا تكاملية أخرى، من أبرزها:

إمارة المنطقة الشرقية:

تُمثل المرجعية الإدارية العليا، وتعمل على ضمان توافق الخطط المحلية مع السياسات الوطنية، كما تلعب دورًا محوريًا في دعم التطور والتنمية من خلال توجيه وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتحقيق التنمية الشاملة من خلال إطلاق المبادرات، ودعم المشاريع التنموية، وتعزيز التكامل بين المركز والمحافظات، والمساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

هيئة تطوير الأحساء:

تختص بتخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية في محافظة الأحساء، بما يشمل تطوير المدن والمناطق التراثية، إدارة البنية التحتية، تعزيز الاستدامة العمرانية، ودعم المشاريع السياحية والثقافية والمجتمعية، لتكون الأحساء نموذجًا للتنمية المتكاملة والمتوازنة.

أمانة المنطقة الشرقية وأمانات المحافظات الكبرى (الأحساء وحفر الباطن):

تضطلع بإدارة شؤون التخطيط العمراني والبنية التحتية، وتطوير المدن والقرى، وتقديم الخدمات البلدية.

وزارات وهيئات القطاع العام عبر فروعها المختلفة:

- الصحة: توفير الخدمات الصحية وتطوير البنية التحتية الطبية.
- التعليم: من خلال إدارات التعليم والجامعات التي تساهم في بناء رأس المال البشري.
- الكهرباء والمياه: توفير خدمات أساسية حيوية واستدامتها، بالتكامل مع الشركات الوطنية الرائدة.
- النقل والاتصالات: دعم البنية التحتية للنقل والربط الحضري، وتعزيز التحول الرقمي.

إن هذا التنوع في الأدوار يعكس نموذجًا متكاملًا للحكومة المحلية، حيث تعمل كل جهة في مجالها، بينما تضطلع الهيئة بدور «المظلة التنسيقية» التي تضمن التآزر وعدم الازدواجية في الجهود.



ثانيًا: الشركاء من القطاع الخاص

يحتل القطاع الخاص موقعًا مركزيًا في منظومة التنمية بالمنطقة الشرقية، نظرًا لوجود كبرى الشركات الوطنية والعالمية فيها، ويشمل ذلك:

شركات التطوير العقاري والبنية التحتية

الشركات التي تُسهم في تنفيذ مشاريع الإسكان والمدن الحديثة والمجمعات التجارية.

المؤسسات المالية والمصرفية:

هي المؤسسات التي تدعم تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتوفر تسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

القطاع السياحي والخدمات

القطاع الذي يتنامى دوره مع تنشيط السياحة الساحلية والتراثية، خصوصًا في الأحساء وسواحل الدمام والخبر.

الغرف التجارية بالمنطقة الشرقية

تعمل على تمثيل مصالح القطاع الخاص، تعزيز الاستثمارات، وتنمية شبكة العلاقات بين الشركات والمجتمع المحلي.

وتأتي هذه المساهمات في إطار شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، تعزز استدامة التنمية، وتتيح فرصًا أكبر لتوظيف الشباب وتمكين الكفاءات الوطنية.

ثالثًا: منظمات المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية

تُشكل منظمات المجتمع المدني عنصرًا محوريًا في الإطار التشاركي، حيث تعمل الجمعيات الأهلية والخيرية على دعم الفئات الأكثر حاجة، وتعزيز التكافل الاجتماعي، بينما تركز المبادرات الشبابية والنسائية على تمكين الأفراد وتنمية مهاراتهم. وتبرز المنظمات البيئية والثقافية بدورها في حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على التراث الثقافي للمنطقة.

أما المشاركة المجتمعية، فتعد ركيزة أساسية لنجاح التنمية الحضرية. وتعمل «هيئة تطوير المنطقة الشرقية» على تعزيز هذه المشاركة عبر إشراك المجتمع المحلي في تقييم الخدمات، وفهم التحديات، والمساهمة في صياغة الحلول. ويتم ذلك من خلال الاستبيانات، الورش الحوارية، والمنتديات التنموية، بما يضمن أن تعكس السياسات والتوجهات تطلعات المواطنين واحتياجاتهم الواقعية.

إن الإطار المؤسسي والتشاركي في المنطقة الشرقية يعكس نموذجًا متقدمًا للحكومة الحضرية الحديثة، حيث تلقت القيادة الحكومية ممثلًا في «هيئة تطوير المنطقة الشرقية» مع القطاع الخاص بمختلف مجالاته، ومع منظمات المجتمع المدني والمشاركة الشعبية. هذه المنظومة المتكاملة لا تضمن فقط كفاءة صنع القرار، بل ترسخ أيضًا مفهوم التنمية التشاركية المستدامة القائمة على البيانات الدقيقة، والشراكات الفاعلة، والشفافية. ومن خلال هذا الإطار، تستعد المنطقة الشرقية لمواجهة تحديات النمو السريع وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، لتكون نموذجًا يحتذى به في التنمية المتكاملة والمتوازنة.



4.1 أهمية إعداد التقارير المحلية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة

تُعد التقارير المحلية الطوعية أداة بالغة الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتكمن أهميتها في عدة نقاط رئيسية:

01 ترجمة الأهداف العالمية إلى حلول محلية

تساعد التقارير المحلية الطوعية على تحويل أهداف التنمية المستدامة العالمية إلى حلول اجتماعية ملموسة، وتوفير لغة عالمية للقضايا المحلية من خلال منظور أهداف التنمية المستدامة.

02 تحديد الأولويات وتوجيه التخطيط

تعتبر التقارير المحلية الطوعية أداة تحليلية للسياق المحلي، مما يسمح للسلطات المحلية بتحديد أولوياتها وخصائصها المحلية. كما أنها تساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الجهد، وبالتالي توجيه الخيارات والتمويل المستقبلي.

03 تعزيز المشاركة والشفافية

تعمل هذه التقارير على إشراك المواطنين والمجتمع المدني بطريقة شفافة وتشاركية. كما أنها تتيح نهج «المجتمع بأكمله» حيث يمكن للمشاركة المدنية أن تساعد السلطات المحلية في تحديد المجالات ذات الأولوية للعمل المحلي المستدام.

04 أداة للتخطيط الاستراتيجي

يمكن أن تكون التقارير المحلية الطوعية أكثر من مجرد أداة للرصد والإبلاغ، بل يمكن أن تصبح عملية توجيه للحكومة المحلية نحو التنمية المستدامة. فهي توفر رؤية شاملة لعمل الحكومات المحلية، مما يساعد على إيجاد أوجه التآزر بين الاستراتيجيات القائمة وتحديد الفجوات في السياسات.

05 تعزيز التعاون والتنسيق

تعزز التقارير المحلية الطوعية التعاون بين القطاعات داخل الإدارات المحلية. كما أنها تساعد على تعزيز الاتساق الرأسي والمساهمة في التقارير الوطنية الطوعية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

06 متابعة التقدم المحرز

تعتبر التقارير المحلية الطوعية أداة رصد مهمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى المدينة أو المنطقة. وهي العملية الرئيسية التي تقوم من خلالها البلدان بتقييم وعرض التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.



5.1 محتوى وهيكل التقرير المحلي الطَّوعي (VLR): الغرض والحدود وما يشملته التقرير

أولاً: الغرض من التقرير المحلي الطَّوعي (Voluntary Local Review)

يُعد التقرير المحلي الطَّوعي (VLR) أداة استراتيجية متقدمة تهدف إلى تمكين المدن والمناطق من تقييم أدائها التنموي بشكل دوري وموضوعي، مع ربطه مباشرة بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى المحلي. ويكمن الغرض الأساسي من التقرير في عدة محاور مترابطة، تتمثل في:

01 مواءمة الأهداف العالمية مع الواقع المحلي

- يقوم التقرير بترجمة أهداف التنمية المستدامة العالمية إلى سياسات وبرامج قابلة للتنفيذ على مستوى المنطقة، مع مراعاة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المحلية.
- يُسهم هذا التوجه في ضمان أن تكون الاستراتيجيات التنموية متناسبة مع الاحتياجات الفعلية للسكان والقدرات المحلية، مما يعزز جدوى السياسات وكفاءتها.

02 تمكين عملية رصد الأداء واتخاذ القرار المبني على البيانات

- يوفر التقرير قاعدة بيانات موثوقة ومحدثة من خلال المؤشرات الحضرية والقطاعية، ما يُمكن صناع القرار من تحديد نقاط القوة والضعف، وقياس تقدم المشاريع والمبادرات التنموية بدقة.
- من خلال هذا الدعم، تصبح القرارات أكثر استنارة وفعالية، وتتمكن الجهات الحكومية من توجيه الموارد بشكلٍ أمثل لتحقيق النتائج المرجوة.

03 تعزيز التكامل المؤسسي والتشاركي

- يعمل التقرير على توثيق مساهمة مختلف الأطراف: الجهات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني.
- يُعتبر أداة لتقوية التعاون بين هذه الأطراف، وضمان انسجام السياسات مع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك إشراك المجتمع المحلي في فهم التحديات والمساهمة في وضع الحلول.

04 رفع مستوى الشفافية والمساءلة

- يعرض التقرير البيانات والمؤشرات بشكلٍ منظم وموثق، مما يوفر وسيلة للمساءلة أمام المواطنين والمؤسسات المحلية والدولية.
- يعزز هذا النهج في التقرير الثقة في المؤسسات المحلية، وبيّح متابعة مستمرة للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف التنموية.

05 التعلم والمقارنة الدولية

- يُتيح التقرير مشاركة التجربة المحلية مع المدن والمناطق الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي، مما يُسهم في تبادل الممارسات الفضلى والاستفادة من التجارب الناجحة.
- يساعد التقرير في تحديد الفجوات والتحديات التي يمكن مواجهتها عبر الابتكار أو تعديل السياسات.



06 تحفيز التخطيط المستقبلي والاستدامة

- يشجع التقرير على تبني استراتيجيات تنمية مستدامة طويلة المدى، من خلال تحليل الاتجاهات الحالية واستشراف المستقبل.
- يوفر التقرير رؤية شاملة تساعد في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، بما يحقق أهداف رؤية المملكة 2030.

ثانياً: الحدود

يحدد التقرير المحلي الطَّوعي نطاقه وحدوده وفقاً لما يلي:

البعد الجغرافي

- يغطي التقرير كامل المنطقة الشرقية بمدنها ومحافظاتها ومراكزها، مع تركيز خاص على المدن الرئيسية (الدمام، الخبر، الهفوف، القطيف، حفر الباطن).
- يتناول التقرير التفاوتات المكانية بين الحاضرة الكبرى والمناطق الطرفية، مما يسمح بفهم متكامل للفجوات التنموية.

البعد الزمني

يركّز التقرير على الفترة الراهنة (2019-2024) كمرحلة تحليلية أساسية، مع الرجوع إلى بيانات سابقة لرصد الاتجاهات التاريخية، واستشراف آفاق المستقبل حتى عام 2030 بما يتوافق مع رؤية المملكة.

البعد الموضوعي (المحاور التنموية)

- يتناول التقرير جميع أبعاد التنمية المستدامة:
- الاقتصادية: التنويع الاقتصادي، خلق فرص العمل، الاستثمار.
 - الاجتماعية: التعليم، الصحة، الإسكان، التماسك الاجتماعي.
 - البيئية: إدارة الموارد، التغير المناخي، الاستدامة الحضرية.
 - المؤسسية والحوكمة: الشفافية، المشاركة المجتمعية، تمكين المرأة والشباب.

المؤشرات المستخدمة

- يعتمد التقرير على مزيج من المؤشرات الكمية وتتمثل في: (إحصاءات وتقارير رسمية، بيانات وتقارير المرصد الحضري بهيئة تطوير المنطقة الشرقية)، والمؤشرات النوعية والتي تشمل: (استطلاعات الرأي، المسح الميداني، مؤشرات الشركاء).
- يتم تكييف المؤشرات العالمية للتنمية المستدامة (SDG Indicators) مع الوضع المحلي، لتكون قابلة للقياس والمتابعة في المنطقة الشرقية.



ثالثاً: ما يشمل التقرير (الهيكل والمحتويات)

يتكون التقرير من مجموعة من الفصول والأقسام المترابطة، يمكن تلخيصها كما يلي:

الملخص التنفيذي

- أبرز النتائج والمؤشرات الكمية الرئيسية.
- أهم الإنجازات والتحديات على مستوى المنطقة الشرقية.
- نظرة سريعة على المنهجية ومصادر البيانات.

الفصل الأول: المقدمة والسباق العام ومنهجية التقرير

1. مدخل عام: أهمية المنطقة الشرقية ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن المملكة.
2. الإطار المؤسسي والتشاركي: الجهات الحكومية والمحلية، الشركاء من القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني.
3. محتوى وهيكل التقرير المحلي الطوعي (VLR): الغرض والحدود وما يشمل التقرير.
4. المنهجية وأدوات جمع البيانات: أسلوب إعداد التقرير، مصادر البيانات، وآليات ضمان الجودة.

الفصل الثاني: التكامل بين أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030

1. أهداف التنمية المستدامة (SDGs): نظرة عالمية ومحلية.
2. مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية.
3. أبرز التحديات الوطنية والإقليمية في تطبيق الأهداف.
4. دروس مستفادة وخبرات دولية ومحلية: أفضل الممارسات التي يمكن استلهاها.

الفصل الثالث: التقدم في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة الشرقية

تمهيد: منهجية اختيار المؤشرات، سنة الأساس، فجوات البيانات.



شكل (2-1): يوضح أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة



الفصل الرابع: التوصيات المستقبلية والخاتمة التحليلية

1. ملخص إنجازات المنطقة الشرقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
2. الملخص الختامي: إعادة إبراز أهم النجاحات وأبرز الفجوات.
3. التحليل الختامي: قراءة شاملة للتحديات والفرص.
4. توصيات إستراتيجية: إجراءات قصيرة ومتوسطة المدى لتعزيز تحقيق الأهداف.
5. الخطوات التالية وتعزيز الشراكات: فرص التمويل والتعاون الإقليمي والدولي.

6.1 المنهجية وأدوات جمع البيانات: أسلوب إعداد التقرير، مصادر البيانات، وآليات ضمان الجودة

أولاً: الإطار العام للمنهجية

تم إعداد هذه المنهجية لتجسيد الهدف الأساسي من التقرير المحلي الطَّوعي (VLR) للمنطقة الشرقية، وهو مراجعة الأداء التنموي في ضوء أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ورؤية المملكة 2030، مع التركيز على جمع وتحليل البيانات على المستوى المحلي بطريقة علمية وشفافة. ويستند التقرير إلى دور المرصد الحضري للمنطقة الشرقية كجهة محورية لقياس المؤشرات وإنتاج التقارير التي تدعم عملية التنمية الحضرية والمستدامة.

ثانياً: مصادر البيانات الرئيسية

- اعتمد التقرير على مجموعة متنوعة من المصادر لضمان شمولية التحليل، ومن أبرزها:
- بيانات وتقارير المرصد الحضري للمنطقة الشرقية، مثل:
 - تقرير حالة التنمية الحضرية 2025م.
 - المسح الاجتماعي الاقتصادي 2024م.
 - تقرير المؤشرات الحضرية 2024م.
 - تقرير الشرقية في أرقام 2025م.
 - البيانات والمعلومات الصادرة عن شركاء التنمية من الجهات الحكومية، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.
 - البيانات الرسمية من الهيئة العامة للإحصاء، بالإضافة إلى تقارير وطنية ودولية ذات الصلة بالتنمية الحضرية.

ثالثاً: المبادئ والأسس المنهجية

- ارتكزت المنهجية على مجموعة من المبادئ لضمان الدقة والشفافية، وتشمل:
1. الإطار المفاهيمي والتعريف لتوضيح المؤشرات ومعايير القياس.
 2. طرق جمع وتحليل البيانات (كمية، نوعية، مكانية) باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وبيانات الاستشعار عن بعد.
 3. ضمان الجودة والتصنيف لتسهيل المقارنة بين المناطق والتقارير الدورية.
 4. تكامل البيانات مع الشركاء لضمان شمولية التحليل ومواءمته مع السياسات المحلية والعالمية.
 5. استخدام النتائج لدعم صنع القرار والسياسات، مع تعزيز المشاركة المجتمعية، الشفافية، والمساءلة.



رابعًا: ضمان الجودة – التحديات والفرص

- على الرغم من التحسن المستمر في توفر البيانات وجودتها، إلا أن التقرير واجه عدة تحديات رئيسية:
1. محدودية التفصيل المكاني: توفر بعض المؤشرات فقط على مستوى المنطقة أو المستوى الوطني.
 2. بيانات غير محدثة: وجود بيانات غير محدثة لا تعكس الواقع الحالي.
 3. تباين المصادر: اختلاف القيم بين الجهات المختلفة أو في الجهة ذاتها.
 4. ضعف الصلاحيات: محدودية وصول بعض الجهات لقواعد البيانات التفصيلية.
 5. ضعف الاستجابة: تأخر أو عدم تجاوب بعض الجهات مع طلبات البيانات.
 6. غياب التوحيد: تباين في النماذج والمفاهيم المستخدمة.
 7. نقص البيانات: ورود بيانات غير مكتملة أو بدون توثيق كافٍ.

خامسًا: الحلول المقترحة

- لمعالجة هذه التحديات، يقترح التقرير جملة من الحلول العملية:
- تطوير أنظمة جمع وتصنيف البيانات عبر قاعدة موحدة ومعايير واضحة.
 - تعزيز القدرات المؤسسية والإحصائية بتمكين الكوادر ومنح صلاحيات أوسع.
 - تعزيز التنسيق بين الجهات عبر بروتوكولات موحدة لتبادل البيانات.
 - توظيف التقنيات الحديثة، مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، الاستشعار عن بعد، والبيانات الضخمة.
 - تعزيز الشفافية بإنشاء منصات بيانات مفتوحة وتوضيح أسباب النقص.
 - تشجيع المشاركة المجتمعية والبحثية في عمليات جمع وتحليل البيانات.

سادسًا: الفوائد المتحققة

- توفر هذه المنهجية إطارًا متكاملًا يحقق الفوائد التالية:
- قاعدة علمية موثوقة لمتابعة الأداء التنموي وتوجيه السياسات.
 - تعزيز الالتزام السياسي والاستثماري عبر بيانات دقيقة ومنهجية واضحة.
 - منصة لتوثيق الأداء والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين المحلي والوطني.

الفصل الثاني التكامل بين أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030

تُشكل أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي أطلقتها الأمم المتحدة عام 2015 ضمن أجندة التنمية المستدامة 2030، إطارًا عالميًا شاملاً لمعالجة التحديات الكبرى التي تواجه العالم في مجالات الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة





1.2 أهداف التنمية المستدامة (SDGs): نظرة عالمية ومحلية

أولاً: مقدمة عامة

تشكل أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي أطلقتها الأمم المتحدة عام 2015 ضمن أجندة التنمية المستدامة 2030، إطاراً عالمياً شاملاً لمعالجة التحديات الكبرى التي تواجه العالم في مجالات الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة. وقد تبنت الدول الأعضاء البالغ عددها (193) دولة، هذه الأهداف باعتبارها التزاماً دولياً لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة، يقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية، وكفاءة استخدام الموارد، وحماية البيئة. وتُعد هذه الأهداف امتداداً لأهداف الألفية التنموية (2000-2015م)، لكنها جاءت أكثر شمولاً وارتباطاً بالتحديات المعاصرة مثل تغيّر المناخ، النمو الحضري المتسارع، المساواة بين الجنسين، وضمان فرص العمل اللائق للجميع.

ثانياً: الأهداف على المستوى العالمي

تتضمن السبعة عشر هدفاً و (169) مستهدفاً لتغطي أبعاد التنمية الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية). ويمكن إبراز ملامحها الرئيسية على النحو الآتي:

1. القضاء على الفقر ضمان سبل عيش كريمة لجميع الأفراد.	2. القضاء على الجوع تحقيق الأمن الغذائي والتغذية المستدامة.	3. الصحة الجيدة والرفاه تعزيز الصحة وجودة الحياة.
4. التعليم الجيد ضمان التعليم الشامل والمنصف للجميع.	5. المساواة بين الجنسين تمكين المرأة وتعزيز دورها المجتمعي.	6. المياه النظيفة والصرف الصحي تحسين الوصول إلى خدمات المياه والصرف.
7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة تعزيز كفاءة منظومة الطاقة واستدامتها.	8. العمل اللائق والنمو الاقتصادي توفير فرص عمل مستدامة وتعزيز الابتكار.	9. الصناعة والابتكار والبنية التحتية توفير فرص عمل مستدامة وتعزيز الابتكار.
10. الحد من أوجه عدم المساواة معالجة التفاوت داخل الدول وبينها.	11. مدن ومجتمعات مستدامة تعزيز التخطيط الحضري المستدام والنقل المتكامل.	12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان تحسين كفاءة استهلاك الموارد.
13. العمل المناخي التكيف مع آثار التغير المناخي.	14. الحياة تحت الماء حماية النظم البيئية البحرية.	15. الحياة في البر الحفاظ على التنوع البيولوجي والغابات.
16. السلام والعدل والمؤسسات القوية تعزيز الحكم الرشيد والمؤسسات الفاعلة.	17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف تعزيز التعاون الدولي والتمويل التنموي.	هذه الأهداف مترابطة، بحيث يساهم تحقيق أحدها في تعزيز باقي الأهداف، وهو ما يجعلها إطاراً متكاملًا لقياس الأداء التنموي عالمياً.



ثالثاً: التحديات والفرص عالمياً

- رغم التقدم المحرز، إلا أن العالم يواجه تحديات جسيمة في تحقيق هذه الأهداف، مثل:
- التحديات المرتبطة بالتغيرات البيئية وآثار تغير المناخ.
 - النمو الحضري السريع وما يرافقه من ضغط على البنى التحتية والخدمات.
 - التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الدول وداخلها.
 - الأزمات الصحية العالمية مثل جائحة (كورونا COVID-19) التي أعاقَت التقدم التنموي.
- في المقابل، توفر الرقمنة، الابتكار، والشراكات الدولية فرصاً لتسريع تحقيق الأهداف.

رابعاً: الأهداف على المستوى الوطني "المملكة العربية السعودية"

تبنّت المملكة أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤية المملكة 2030 التي تُشكل الإطار الوطني للتنمية، ونجحت المملكة في مواكبتها مع السياسات والبرامج التنفيذية. ويمكن تلخيص أبرز ملامح هذه المواءمة في أربعة نقاط رئيسية:

البعد الاقتصادي: تنويع الاقتصاد عبر برامج التحول الوطني، تعزيز الاستثمار، وتطوير البنية التحتية.

البعد الاجتماعي: تحسين جودة التعليم، رفع كفاءة القطاع الصحي، وتمكين المرأة والشباب.

البعد البيئي: مبادرات نوعية مثل مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر لخفض الانبعاثات وحماية التنوع البيولوجي.

الحكومة والشراكات: تعزيز الشفافية، الرقمنة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

وقد أصدرت المملكة التقرير الوطني الطّوعي (VNR) لتوضيح التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف، مؤكدة التزامها بالعمل على سدّ فجوات البيانات، وتطوير القدرات الإحصائية.

خامساً: النظرة المحلية "المنطقة الشرقية"

تُعد المنطقة الشرقية من أكثر مناطق المملكة أهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقاً لما يلي:

1. **البعد الاقتصادي:** كونها من أهم المراكز في قطاع النقل والصناعات التحويلية، ومحوراً استراتيجياً للجستيات والتجارة.

2. **البعد الاجتماعي:** تنوعها السكاني والثقافي، ومستوى الخدمات التعليمية والصحية المتطور، مع وجود جامعات ومراكز أبحاث بارزة.

3. **البعد البيئي:** سواحلها البحرية الشاسعة، ومناطقها الزراعية، ومبادرات حماية البيئة البحرية والبرية. إلى جانب الجهود الرامية إلى خفض الانبعاثات الكربونية وتحسين كفاءة الاستخدام في القطاعات الاقتصادية والصناعية، بما يسهم في دعم أهداف الاستدامة البيئية وحماية التنوع البيولوجي البحري والبري.



4. الحوكمة والشراكات: دور "هيئة تطوير المنطقة الشرقية" والمرصد الحضري في متابعة مؤشرات التنمية وإعداد تقارير دورية مثل "الشرقية في أرقام".



هذه العناصر تجعل من المنطقة الشرقية نموذجًا محليًا لقياس التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وربطها بالسياسات الوطنية والعالمية. في النهاية نجد أن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) تمثل إطارًا عالميًا ووطنياً ومحملياً متكاملًا، يربط بين العدالة الاجتماعية، النمو الاقتصادي، وحماية البيئة. وعلى المستوى المحلي، تُعد المنطقة الشرقية ركيزة أساسية في تحقيق هذه الأهداف بالمملكة، بفضل دورها الاقتصادي الاستراتيجي، ومواردها البيئية، وشبكة مؤسساتها التنموية. إن التحدي الأساسي يكمن في سدّ فجوات البيانات، تعزيز التنسيق بين الجهات، وتبني حلول مبتكرة لضمان رصد ومتابعة دقيقة للتقدم، بما يُسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

2.2 مواءمة أهداف التنمية المستدامة "SDGs" مع "رؤية المملكة 2030" وبرامجها التنفيذية

1.2.2 تمهيد

أهداف التنمية المستدامة (SDGs) تمثل إطارًا عالميًا شاملاً يغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي المملكة العربية السعودية، جاءت رؤية المملكة 2030 باعتبارها خارطة طريق وطنية طموحة تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، وتعزيز التحول الاجتماعي، وتطوير منظومة الحوكمة. وتتقاطع رؤية 2030 مع أهداف التنمية المستدامة في العديد من الغايات والمستهدفات، مما يوفّر فرصة لمواءمة البرامج والسياسات الوطنية مع الالتزامات العالمية، واستثمار أوجه التكامل بينهما لتعظيم الأثر التنموي.

2.2.2 إطار المواءمة المنهجي "مبدأ العمل"

مواءمة أهداف التنمية المستدامة «SDGs» مع «رؤية المملكة 2030» من خلال نهج منهجي يشمل:

- تحليل السياسات: ربط أهداف وبرامج ومبادرات رؤية المملكة 2030 بالمقاصد والمؤشرات المرتبطة بكل من أهداف التنمية المستدامة (SDGs).
- ترجمة الأهداف إلى برامج قابلة للقياس: تحويل التزامات أهداف التنمية المستدامة (SDGs) إلى مؤشرات محلية ووطنية قابلة للرصد ضمن برامج تنفيذية.
- التكامل المؤسسي: تعريف أدوار الوزارات والهيئات الوطنية والهيئات المنطقية مثل هيئات التطوير، ومراكز الإحصاء والمرصد الحضري.
- آليات رصد وتقييم: اعتماد مؤشرات أداء رئيسية مواءمة مع أهداف التنمية المستدامة، مثل تقارير التقرير الوطني الطوعي (VNR) وبيانات الجهات الإحصائية.
- التمويل والشراكات: توظيف أدوات تمويلية تشمل: الميزانية، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، صندوق الاستثمارات، وذلك لتأمين الموارد اللازمة.

ولتعزيز البعد التحليلي في مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع رؤية المملكة 2030، تم الاستفادة من مخرجات تقرير الميزة التنافسية للمنطقة الشرقية (2024)، والذي يقدم إطارًا متكاملًا لتقييم الإمكانيات الاقتصادية على مستوى القطاعات والأصول الأساسية. وتشير النتائج إلى أن المنطقة الشرقية تتمتع بميزة تنافسية مرتفعة في قطاعات النقل والخدمات اللوجستية، مدعومة ببنية تحتية متقدمة مثل الموانئ التي سجلت درجة (9.5 من 10)، والبنية التحتية للكهرباء والمياه درجة (10 من 10) وقرب استراتيجي من المواد الخام والأسواق الإقليمية. في المقابل، تُظهر النتائج وجود تحديات نسبية في بعض الأصول مثل موارد المياه (3.0) ومستوى الابتكار (3.3)، ما يعكس فجوات هيكلية تؤثر على استدامة النمو طويل الأجل.

ويسهم هذا التحليل في تفسير التباينات المكانية في الأداء التنموي، حيث ترتبط قوة الحواضر الرئيسية في المنطقة الشرقية بتركيز الأصول الإنتاجية والبنية التحتية المتقدمة، مقابل محدودية بعض المقومات في مناطق أخرى، الأمر الذي يؤكد أهمية توجيه الاستثمارات والسياسات نحو تحقيق توازن تنموي مكاني يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

3.2.2 التوافق البنوي: محاور رؤية المملكة 2030 الثلاثة وربطها بأهداف التنمية المستدامة "SDGs"

رؤية المملكة 2030 تُصاغ حول ثلاثة محاور رئيسية: «مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح». فيما يلي خريطة مختصرة للربط البنوي:



محاور رؤية المملكة	الأهداف المرتبطة بـ SDG	برامج ومبادرات تنفيذية في المنطقة الشرقية
مجتمع حيوي	- القضاء على الفقر. - القضاء على الجوع. - الصحة الجيدة والرفاه. - التعليم الجيد. - المساواة بين الجنسين. - مدن ومجتمعات مستدامة.	- برامج دعم الأسرة. - تحسين جودة الحياة. - تطوير الخدمات الصحية والمستشفيات بالدمام والجبيل. - توسيع فرص التعليم والتدريب المهني. - تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي في المنطقة، بما في ذلك دعم دور جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجالات الهندسة والابتكار. - مشاريع الإسكان والمجتمعات المستدامة. - مبادرات تمكين المرأة والشباب وتعزيز مشاركتهم في سوق العمل.
اقتصاد مزدهر	- العمل اللائق ونمو الاقتصاد. - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية. - الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.	- تطوير الصناعات التحويلية والقطاع الصناعي بالجبيل والدمام، بما يدعم تنويع الاقتصاد الوطني. - دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. - مشاريع الابتكار والتحول الرقمي. - الارتقاء بكفاءة الإنتاج والاستهلاك المستدام.
وطن طموح / الحوكمة	- السلام والعدل والمؤسسات القوية. - عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.	- برامج الحوكمة الإلكترونية والتحول الرقمي الحكومي. - تعزيز الشفافية والمساءلة. - إنشاء شراكات مع القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث. - التنسيق بين الجهات الحكومية لتفادي ازدواجية الجهود. - تعزيز المشاركة المجتمعية ومتابعة مؤشرات الأداء ضمن التوافق البيئي.

جدول (1-2): التوافق البيئي بين محاور رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة وبرامجها في المنطقة الشرقية



4.2.2 أمثلة على مواءمة أهداف محددة مع برامج تنفيذية (نموذجية ومفضلة)

ملاحظة: الأمثلة أدناه عرض نمطي يوضح آليات الربط بين أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وبرامج ومبادرات تنفيذية محلية في المنطقة الشرقية.

مؤشرات محلية مقترحة	برامج ومبادرات تنفيذية في المنطقة الشرقية	مواءمة مع رؤية المملكة 2030	هدف التنمية المستدامة (SDG)
- نسبة التغطية الصحية في الشرقية. - معدلات الحوادث المرورية. - زمن الانتظار في المستشفيات.	- توسعة مدينة الملك فهد الطبية بالدمام. - مبادرات التحول الرقمي الصحي في الشرقية.	تحسين جودة الحياة والخدمات الصحية	(الهدف الثالث) الصحة الجيدة والرفاه
- معدلات القبول الجامعي. - نسب التوظيف بعد التخرج برامج (STEM).	- جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل. - مبادرات البحث والابتكار. - شراكات التعليم الفني مع أرامكو وسابك.	تنمية رأس المال البشري	(الهدف الرابع) التعليم الجيد
- نسبة السكان المخدمين بالنقل العام. - مؤشرات جودة الإسكان. - نصيب الفرد من المساحات الخضراء.	- مشروعات النقل العام في الدمام. - مبادرات الإسكان. - المرصد الحضري للشرقية.	تطوير المدن والبنية التحتية	(الهدف الحادي عشر) مدن ومجتمعات مستدامة
- جودة مياه الخليج. - عدد المحميات البحرية.	- مبادرات حماية سواحل الخليج العربي. - برامج مراقبة جودة المياه.	حماية البيئة البحرية	(الهدف الرابع عشر) الحياة تحت الماء
- نسبة المساحات الخضراء. - جودة الهواء.	- حملات التشجير في الأحساء والدمام. - حماية واحات الأحساء.	السعودية الخضراء والتشجير	(الهدف الثالث عشر) والخامس عشر) العمل المناخي والبرية
- عدد الشراكات التنموية. - مؤشرات الشفافية. - مستوى مشاركة المجتمع المدني.	- هيئة تطوير المنطقة الشرقية. - شراكات مع القطاع الخاص. - التعاون مع الجامعات.	تعزيز الحوكمة والشفافية والشراكات	(الهدف السادس عشر) والسابع عشر) الحوكمة والشراكات

جدول (2-2): أمثلة موائمة بعض أهداف التنمية المستدامة مع برامج ومبادرات المنطقة الشرقية



5.2.2 آليات التنفيذ والرصد

لتحويل التكامل السياسي بين أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ورؤية المملكة 2030 إلى واقع تنفيذي ومقاس، يستدعي اعتماد آليات تنفيذ ورصد واضحة تشمل:

1. خرائط مؤشرات مواعمة بين أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030:

إعداد مصفوفة تحدد: أهداف التنمية المستدامة، المقاصد ذات الصلة، مؤشرات قابلة للقياس، البرامج والمبادرات الوطنية، الجهة المسؤولة، مصدر البيانات، تردد الرصد

2. تضمين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة "SDGs" في برامج الميزانية والأداء:

ربط الصرف والاستثمار العام بنتائج ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة لضمان محاسبة الأداء.

3. المراسد الإقليمية والبيانات المفتوحة:

تمكين المراسد الحضرية في كل المناطق، بما في ذلك المنطقة الشرقية، من جمع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وتقديم بيانات مُركبة تدعم إعداد التقارير الوطنية (VNRs) والتقارير المحلية (VLRs).

4. تعزيز البنية الإحصائية والبيانات:

سدّ فجوات البيانات: من خلال تطوير المسوح الميدانية، وتوحيد قواعد البيانات، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والبيانات الضخمة لاستكمال المؤشرات الفراغية والزمنية.

5. حوكمة مؤسسية متعددة المستوى:

تشكيل لجان تنسيقية وطنية ومحلية تضم الوزارات والهيئات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ومواءمتها مع رؤية المملكة 2030.

6. آليات تمويل مبتكرة:

توظيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص، سندات خضراء، وتمويل استراتيجي للمبادرات التي تحقق أهدافاً مزدوجة (اقتصادية وبيئية).

6.2.2 إعداد تقارير دورية وطنية (VNRs) ومحلية (VLRs)

ترتبط بمؤشرات موضوعية، مع نشر البيانات عبر منصات مفتوحة لتعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات للجهات المعنية والجمهور

7.2.2 التحديات الرئيسية في عملية المواءمة

رغم التوافق الكبير بين رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة «SDGs»، ثمة معوقات يجب معالجتها لتفعيل المواءمة عملياً:

- فجوات في البيانات والإحصاءات على مستوى بعض المؤشرات والبعد المكاني (مدن وأحياء).
- ازدواجية الصلاحيات وتباين المنهجيات بين الجهات في قياس المؤشرات.
- تحديات التمويل وتحويل الأموال نحو قطاعات مستدامة.
- الحاجة لبناء قدرات مؤسسية في التخطيط وفق مخرجات "SDGs" وقياس الأثر.
- وجود أولويات قصيرة الأمد تتنافس مع أهداف طويلة الأمد تتطلب استثمارات مستمرة.

8.2.2 توصيات لتعزيز مواءمة "SDGs" مع رؤية 2030 (قابلة للتطبيق)

1. إنشاء مصفوفة مواءمة وطنية تربط كل هدف SDG بمقاصد ورؤية 2030 وبرامج تنفيذية مع مؤشرات قابلة للقياس وزمن تنفيذ.
2. تعزيز قدرات المراسد المحلية، مثل المرصد الحضري للمنطقة الشرقية، وتكاملها مع الهيئة العامة للإحصاء لتعبئة بيانات موثوقة على مستويات فرعية.



3. توحيد منهجيات القياس والتصنيف عبر بروتوكولات وطنية لتقليل التباين بين الجهات.

4. ربط الميزانية بالأهداف عبر موازنة قائمة على النتائج، وتخصيص تمويل موجه نحو مشاريع تحقق أهداف التنمية المستدامة.

5. تطوير منصات بيانات مفتوحة تُتيح الشفافية وتشجع البحوث والشراكات مع القطاع الأكاديمي والخاص.

6. تشجيع الشراكات المحلية والدولية لجذب التمويل والمعرفة التقنية.

7. برامج بناء القدرات لصناع القرار والمحللين والمرصدين لرفع جودة الرصد والتقارير (VNR - VLR).

المواءمة بين أهداف التنمية المستدامة «SDGs» ورؤية المملكة 2030 تمثل فرصة استراتيجية لبلورة سياسات وطنية متكاملة تعطي أثرًا محليًا ملموسًا في مجالات الاقتصاد والاجتماع والبيئة. تحتاج هذه المواءمة إلى نهج ممنهج يقوم على بيانات عالية الجودة، تنسيق مؤسسي فعال، وآليات تمويل وشركاء قادرين على تحويل الأهداف إلى مشاريع وسياسات قابلة للقياس. المنطقة الشرقية، بمواردها ومؤسساتها، مثل هيئة تطوير المنطقة الشرقية، يمكن أن تكون نموذجًا رائدًا لتطبيق هذه المواءمة على المستوى المحلي والمناطق، وإبراز تجربة وطنية قابلة للتكرار في مناطق أخرى.

3.2 أبرز التحديات الوطنية والمحلية في تطبيق الأهداف

1.3.2 مدخل

تسعى أهداف التنمية المستدامة (SDGs) إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع الطموحات الوطنية التي تقودها رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تواجه المملكة عددًا من التحديات عند تطبيق هذه الأهداف على المستويين الوطني والمحلي. ويساعد التعرف على هذه التحديات وفهمها بشكل واضح في بناء استراتيجيات فعّالة للتعامل معها، وتعزيز فرص تحقيق الأثر التنموي المأمول.

2.3.2 التحديات الوطنية

فجوات البيانات والإحصاءات

- الوضع الحالي: على الرغم من تحسن توافر البيانات، إلا أن بعض المؤشرات الحيوية تفتقد إلى معلومات دقيقة ومحدثة على المستوى المحلي.
- الأثر: صعوبة قياس الأداء المحلي بدقة، وتأخير عملية إعداد تقارير التقدم مثل (VNR - VLR).
- أمثلة: عدم توفر بيانات تفصيلية للمدن والأحياء في بعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أو وجود بيانات غير محدثة للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

التباين في القدرات المؤسسية

- الوضع الحالي: تفاوت القدرات الفنية والإدارية بين الجهات الحكومية المختلفة.
- الأثر: ضعف التنسيق والرقابة على تنفيذ البرامج، وصعوبة توحيد منهجيات القياس.
- أمثلة: اختلاف طرق جمع البيانات بين الوزارات، وصعوبة ربط البرامج التنفيذية بالمؤشرات الموحدة للأهداف.



الوعي والمشاركة المجتمعية

- الوضع الحالي: محدودية مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في متابعة تطبيق الأهداف، رغم أهميتهم كشركاء فاعلين.
- الأثر: ضعف التأييد العام للبرامج، وصعوبة تحقيق أهداف طويلة المدى مثل الاستدامة البيئية والاجتماعية.

الحوكمة والتشريعات

- الوضع الحالي: وجود بعض الإجراءات البيروقراطية والازدواجية المؤسسية في اتخاذ القرار وتنفيذ المشاريع.
- الأثر: بطء تنفيذ المبادرات وصعوبة توحيد الجهود بين الجهات الحكومية، وأحيانًا عدم وضوح المسؤوليات.

3.3.2 التحديات المحلية

تفاوت التنمية بين المناطق

- التباين الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق الحضرية الكبرى والمناطق الأقل نموًا يشكل تحديًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل متوازن.
- مثال: بعض مؤشرات جودة الحياة أو البنية التحتية متوفرة بشكل جيد في المدن الكبرى مثل الدمام والجبيل، لكنها أقل في المدن الصغيرة أو النائية.

التغير المناخي والموارد الطبيعية

- تتأثر إدارة الموارد الطبيعية، ولا سيما الموارد المائية، بالخصائص المناخية وآثار تغير المناخ، بما يعزز أهمية مواصلة تطوير كفاءة استخدام المياه، ودعم استدامة الأنشطة الاقتصادية والصناعية، بما ينعكس على تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية في المنطقة.

الأمن الغذائي

- تشهد منظومات الأمن الغذائي تحولات متسارعة عالميًا، مما يستدعي تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد الزراعية ودعم الاستدامة في الإنتاج الغذائي لضمان استقرار التنمية على المدى الطويل.

التعاون الإقليمي والدولي

- يتطلب تعزيز التكامل الإقليمي في إدارة الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المشتركة، توسيع مجالات التنسيق والتعاون مع دول الخليج والدول المجاورة، بما يرفع كفاءة الاستخدام ويعزز استدامة الموارد على المدى الطويل.
- وقد يساهم مستوى التنسيق الإقليمي في دعم تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.



4.3.2 ملخص التحديات حسب المحاور

المحور	التحديات الرئيسية
البيانات والإحصاءات	نقص البيانات التفصيلية، بيانات غير محدثة، تباين المنهجيات، فجوات في الرصد المحلي
المؤسسات والحوكمة	تباين القدرات، ازدواجية الجهود، بطء القرارات، ضعف التنسيق بين الجهات
التمويل والاستدامة	الحاجة لتمويل مستمر، محدودية الاستثمار في بعض المبادرات طويلة الأمد
المجتمع والشراكات	ضعف المشاركة المجتمعية، محدودية الشراكات مع القطاع الخاص والجامعات
البيئة والموارد	ندرة المياه، إدارة الموارد الطبيعية والصناعية
التحديات الإقليمية	تفاوت التنمية بين المناطق، التنسيق عبر الحدود، الأمن الغذائي

جدول (3-2): ملخص التحديات الرئيسية وفق محاور أهداف التنمية المستدامة

5.3.2 توصيات للتغلب على التحديات

01 تعزيز نظم جمع البيانات وتوحيدها على المستوى الوطني والمحلي، بما يشمل المسوح الميدانية واستخدام نظم معلومات جغرافية (GIS) والبيانات المفتوحة.

02 رفع القدرات المؤسسية للجهات الحكومية لتوحيد منهجيات القياس وتعزيز التكامل.

03 تأمين التمويل المستدام للمبادرات الاستراتيجية عبر شراكات بين القطاعين العام والخاص وصناديق تمويل مخصصة.

04 تعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان دعم مستمر للأهداف.

05 تطوير أطر حوكمة واضحة لتوحيد المسؤوليات وتقليل البيروقراطية.



مما سبق، يمكن التأكيد على أن تطبيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، وبالأخص في المنطقة الشرقية، يواجه عدد من التحديات الوطنية والمحلية المعقدة، والتي تتعلق أساسًا بجوانب البيانات والإحصاءات الدقيقة، وفعالية الحوكمة، وتوافر التمويل، والحفاظ على البيئة، وتعزيز المشاركة المجتمعية. ورغم هذه التحديات، توفر رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية إطارًا قويًا ومتكاملًا للتعامل معها، من خلال تنسيق السياسات بين الجهات الحكومية، وتعزيز القدرات المؤسسية والفردية، وتبني الابتكار في كافة المجالات والتي تشمل جمع وتحليل البيانات، وتوسيع نطاق الشراكات الفعالة مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. هذه الجهود تُسهم في ضمان تحقيق التنمية المستدامة على المستويات المحلية والمناطقية، بما يعزز التوازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، ورفاهية المجتمع.

4.2 دروس مستفادة وخبرات دولية ومحلية: أفضل الممارسات التي يمكن استلهاها

1.4.2 تجربة المدينة المنورة

تُعد المدينة المنورة إحدى المدن السعودية المحورية، ليس فقط لمكانتها الدينية كوجهة لملايين المسلمين سنويًا، ولكن أيضًا لدورها كمدينة حضرية سريعة النمو ضمن إطار رؤية المملكة 2030. ومن هذا المنطلق، تبنت المدينة منهجًا استباقيًا في توطيد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) من خلال إعداد تقرير الاستعراض المحلي الطوعي لعام 2023، الذي يهدف إلى تقييم التقدم المحرز واستكشاف التحديات على المستوى المحلي.

اعتمدت التجربة على نهج تكاملي يجمع بين:

التخطيط العمراني المستدام عبر استراتيجيات المدن الذكية والنقل المستدام.

حماية البيئة من خلال مبادرات خفض التلوث وتحسين جودة الهواء وزيادة المساحات الخضراء.

التنمية الاجتماعية عبر تعزيز الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق برامج الإسكان الميسر.

تمكين المرأة والشباب كركيزة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة.

كما لعب المرصد الحضري للمدينة المنورة دورًا أساسيًا في جمع وتحليل البيانات المكانية والاجتماعية والاقتصادية، مما ساعد في قياس مؤشرات التنمية المستدامة بشكل أكثر دقة وشفافية.

تمثل تجربة المدينة المنورة نموذجًا بارزًا في مواءمة أهداف التنمية المستدامة (أجندة 2030) مع الأولويات الوطنية (رؤية المملكة 2030) والخصوصية المحلية. إلا أن الاستفادة منها في المنطقة الشرقية تقتصر على المنهجية العامة في مواءمة الأهداف العالمية مع السياق المحلي، مع مراعاة اختلاف الخصائص الجغرافية والاقتصادية بين المنطقتين؛ إذ تتميز المدينة المنورة بطابعها الديني واعتمادها على السياحة الدينية، في حين تستند المنطقة الشرقية إلى قاعدة اقتصادية تركز على قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والصناعة، الأمر الذي ينعكس على أولويات التنمية وتوجهاتها.



الهدف (SDG)	أبرز الإنجازات	التحديات الرئيسية
(الهدف الأول، الثامن) الفقر والعمل	برامج الدعم الاجتماعي وتنمية الأعمال الصغيرة، مساهمة في تنويع الاقتصاد	بطالة الشباب والنساء، فجوات دخل
(الهدف الثاني والهدف الثالث) الغذاء والصحة	حملات صحية وطنية (100 مليون صحة)، تحسن مؤشرات الرعاية	أمراض مزمنة (السمنة، التدخين)، تفاوت في الخدمات
(الهدف الرابع والهدف الخامس) التعليم والمساواة	ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم، تمكين المرأة في العمل وريادة الأعمال	بطالة نسائية أعلى من المعدل العام، فجوات في جودة التعليم
(الهدف السادس) المياه والصرف	مشروعات لتحسين شبكات المياه والصرف، مبادرات إعادة استخدام المياه	استهلاك مرتفع للفرد، تحديات الاستدامة المائية
(الهدف الحادي عشر) مدن مستدامة	برنامج إسكان ميسر؛ تطوير النقل العام الذكي؛ تحسين المساحات الخضراء	نسبة متدنية لاستخدام النقل العام >1%، تلوث هواء (PM2.5)
(الهدف الثالث عشر) المناخ	خطط للتكيف مع الكوارث ومكافحة التلوث	رفع كفاءة إدارة المخاطر والتكيف مع التحديات البيئية
(الهدف السادس عشر، السابع عشر) المؤسسات والشراكات	تعزيز الحوكمة المحلية؛ تعاون مع الأمم المتحدة وبرامج دولية	الحاجة لتكامل بيانات شامل وتوسيع المشاركة المجتمعية

جدول (2-4): ملخص التقدم في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى المحلي - المدينة المنورة



أبرز ما يميز تجربة المدينة المنورة هو الربط بين الهوية الدينية والتاريخية للمدينة وبين الاستدامة الحضرية الحديثة ضمن سياقها الجغرافي والاقتصادي الخاص. وقد حققت خطوات مهمة في مجالات الإسكان والصحة والتعليم، بينما تبقى بعض التحديات المرتبطة بالنقل العام وجودة الهواء وفرص العمل للشباب والنساء، بما يعكس طبيعة أولوياتها التنموية داخل نطاقها الحضري.

النموذج يوضح أن النجاح في توطيد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) يعتمد على:

التخطيط الحضري الذكي لتعزيز الكثافة السكانية والتكامل الوظيفي.

تطوير منظومة النقل المستدام بما يرفع كفاءة الحركة الحضرية ويقلل الأثر البيئي ويعزز التكامل الوظيفي داخل المدن.

تمكين المرأة والشباب لضمان العدالة الاجتماعية.

أفضل الممارسات في المدينة المنورة:

1. التخطيط الذكي المستدام:

اعتماد استراتيجية المدينة الذكية 2021 لتعزيز كفاءة الخدمات والنقل.

2. برنامج الإسكان الميسر:

تقليص الفجوة بين العرض والطلب عبر مشاريع إسكان جديدة.

3. المساحات الخضراء:

زيادة نصيب الفرد من الحدائق والأشجار عبر مبادرات تشجير موسعة.

4. إدارة النفايات وجودة الهواء:

برامج فصل النفايات وتحسين رصد الملوثات.

5. تمكين المرأة:

رفع مشاركة المرأة في سوق العمل ضمن برامج التحول الوطني.

6. المرصد الحضري:

توفير بيانات دقيقة للتخطيط ورصد مؤشرات "SDGs".

التحديات والدروس المستفادة من تجربة المدينة المنورة:

التحدي الرئيسي	الدروس المستفادة	ما يمكن نقله لمدن أخرى
الحاجة لمواءمة رؤية المملكة 2030 مع أهداف التنمية المستدامة «SDGs»	التكامل بين الأجندة الوطنية والعالمية يعزز الفاعلية	إعداد خطط محلية مرتبطة مباشرة بالأهداف الأممية والرؤى الوطنية
نقص البيانات الدقيقة	المرصد الحضري أداة مركزية لرصد وتحليل المؤشرات	إنشاء مرصد حضرية محلية لتقوية التخطيط المبني على الأدلة



التحدي الرئيسي	الدرس المستفاد	ما يمكن نقله لمدن أخرى
محدودية المشاركة المجتمعية	إشراك الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص يعزز الشفافية	تطبيق آليات حوار مجتمعي ومنصات تشاركية في التخطيط
قضايا بيئية (تلوث الهواء، المياه)	الدمج بين السياسات البيئية والاجتماعية يحقق استدامة شاملة	اعتماد سياسات متكاملة للمياه، النفايات، في الخطط المحلية
ضعف النقل العام	الاستثمار في النقل المستدام ضرورة للاستدامة الحضرية	تطوير شبكات نقل عام متعددة الوسائط (حافلات، مترو، مسارات مشاة ودراجات)
بطالة النساء والشباب	التمكين الاقتصادي للفئات الهشة يزيد العدالة الاجتماعية	برامج تدريب، تمويل صغير، وحوافز للقطاع الخاص لدمج هذه الفئات
التوسع العمراني السريع	التخطيط الذكي والتحول الرقمي يحسن كفاءة الخدمات	إدماج تقنيات المدن الذكية في إدارة البنية التحتية والخدمات

جدول (5-2): التحديات والدروس المستفادة من تجربة المدينة المنورة وما يمكن نقله لمدن أخرى

2.4.2 التجربة الأردنية - عمّان

قدّمت مدينة عمّان عام 2022 أول مراجعة محلية طوعية (VLR) في الأردن والمنطقة العربية، بالتوازي مع التقرير الوطني الطوعي الثاني. شكّلت هذه التجربة محطة رائدة لإبراز دور البلديات في تحقيق أجندة 2030، من خلال مواءمة استراتيجياتها وخططها مع أهداف التنمية المستدامة، مثل خطة المناخ 2050، استراتيجية الصمود الحضري، وخطة المدينة الخضراء.

أظهرت عمّان قدرة على الجمع بين التخطيط المناخي طويل الأمد، وتطوير نقل عام مستدام، وتعزيز الشراكات الدولية، مع تركيز خاص على إدماج اللاجئين والفئات الهشة. كما مثّل إنشاء مرصد عمّان الحضري خطوة مهمة في بناء قاعدة بيانات داعمة للتخطيط المستند إلى الأدلة. هذه التجربة جعلت من عمّان نموذجاً إقليمياً يمكن استلهامه لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

الهدف (SDG)	أبرز الإنجازات	التحديات الرئيسية
(الهدف الثالث) الصحة الجيدة والرفاه	- رفع القدرة الاستيعابية للمستشفيات. - تقديم خدمات مجانية أو مدعومة للفئات الضعيفة. - إدماج اللاجئين السوريين في النظام الصحي.	- ارتفاع معدلات الأمراض غير السارية (خاصة المرتبطة بالتلوث). - محدودية توفر البيانات الصحية الدقيقة. - الضغط على البنية التحتية بسبب جائحة كورونا.



الهدف (SDG)	أبرز الإنجازات	التحديات الرئيسية
(الهدف التاسع) الصناعة والابتكار والبنية التحتية	- عمّان تحتضن (80%) من الصناعة الأردنية و(55%) من العمالة و(80%) من الاستثمار الأجنبي. - دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثل (99.4%) من قاعدة الصناعة.	- ارتفاع معدلات البطالة بين النساء والشباب. - نقص البنية التحتية المرنة والمستدامة. - تحديات التحضر السريع.
(الهدف الحادي عشر) مدن ومجتمعات مستدامة	- تطوير النقل العام (الباص السريع وخطط المترو). - تعزيز إدارة النفايات. - توسيع المساحات الخضراء.	- الفيضانات المفاجئة. - التوسع العمراني غير المخطط. - ندرة المساكن الميسرة. ومحدودية المساحات العامة الآمنة والشاملة.
(الهدف الثالث عشر) العمل المناخي	- إطلاق خطة عمّان للمناخ 2050. - معالجة النفايات عبر إنتاج الغاز الحيوي.	- ندرة المياه. - ضعف أنظمة الصرف المستدام. - الحاجة إلى بيانات دقيقة حول آثار التغير المناخي.
(الهدف السابع عشر) الشراكات من أجل الأهداف	- جذب استثمارات ومساعدات دولية. - تعزيز التعاون مع منظمات الأمم المتحدة والبنوك التنموية. - تأسيس مرصد حضري لجمع وتحليل البيانات.	- ضعف التنسيق بين المستويات المحلية والوطنية. - الحاجة إلى بناء نظام بيانات قوي وموحد. - محدودية إشراك المواطنين في عمليات المتابعة والتنفيذ.

جدول (2-6): ملخص التقدم في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى الإقليمي - عمّان

أظهر تقرير مدينة عمّان (VLR 2022) أن المدينة حققت خطوات ملموسة نحو المواعمة بين أجندة 2030 والسياسات المحلية. فقد تبّنت أمانة عمّان خططاً استراتيجية مثل خطة المناخ 2050 وخطة المدينة الخضراء واستراتيجية الصمود الحضري، ما جعلها في موقع ريادي بالمنطقة العربية. من أبرز النجاحات التي حققتها المدينة هي إدماج اللاجئين في الخدمات الصحية، وبدء تنفيذ مشاريع نقل عام مستدام (الباص السريع، المترو). كما أن الصناعة الصغيرة والمتوسطة شكلت محركاً أساسياً للاقتصاد المحلي. إضافةً إلى ذلك، نجحت عمّان في استقطاب استثمارات ومساعدات دولية جعلتها مركزاً للتعاون والابتكار الإقليمي.

لكن التحديات ما تزال كبيرة: التوسع العمراني العشوائي، الضغط على الموارد المائية، محدودية النقل العام مقارنة بالنمو السكاني، وتزايد البطالة خصوصاً بين الشباب والنساء. كما أبرز التقرير ضرورة تحسين جمع البيانات وتوفيرها بشكل مصنّف (حسب النوع، العمر، الدخل) لدعم السياسات المستندة إلى الأدلة.

أخيراً، يوصي التقرير بتعزيز الشراكات بين الحكومة المركزية والبلدية، وتوسيع المشاركة المجتمعية، وربط الميزانيات العامة والمحلية بأهداف التنمية المستدامة، لضمان التحول نحو مدينة ذكية، شاملة، مستدامة، وقادرة على الصمود.



أفضل الممارسات في عمّان:

1. التخطيط المناخي طويل الأمد:

- خطة مناخية 2050.
- الانضمام لشبكات المدن العالمية (C40، 100 مدينة مرنة).

4. إدماج الفئات الهشة:

- خدمات صحية وتعليمية للاجئين.
- سياسات مراعية للنوع الاجتماعي ومشاركة النساء في المجلس البلدي.

2. النقل العام المستدام:

- الباص السريع وخطط المترو.
- ربط النقل بأهداف المناخ والصحة العامة.

5. الرصد الحضري والبيانات:

- مرصد عمّان الحضري لجمع بيانات مصنفة وفق معايير عالمية.

3. الشراكات الدولية:

- تعاون وثيق مع وكالات أممية وبنوك تنموية مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
- استقطاب استثمارات لتعزيز الابتكار الحضري.

6. التنمية الخضراء وجودة الحياة:

- خطة المدينة الخضراء التي تهدف إلى توسيع المساحات العامة وتعزيز سلامتها.
- مبادرة المدن الصديقة للأطفال منذ 2005.

3.4.2 التجربة المصرية – محافظة الفيوم

تعد محافظة الفيوم من المحافظات المصرية السبّاقة في إعداد مراجعة محلية طوعية لأجندة 2030، بالشراكة مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. اعتمدت التجربة المصرية على ورش عمل ومجموعات بؤرية لتحديد التحديات والفرص، بما يضمن إشراك أصحاب المصلحة المحليين في صياغة أولويات التنمية المستدامة.

الهدف (SDG)	أبرز الإنجازات	التحديات الرئيسية
(الهدف الأول) القضاء على الفقر	توسع برامج تكافل وكرامة؛ انخفاض معدل الفقر إلى (29.7%).	فجوات بين القرى، محدودية فرص العمل.
(الهدف الثاني) القضاء على الجوع	دعم المشروعات الزراعية والري الحديث؛ إدخال أصناف جديدة	مشاكل الصرف الزراعي، محدودية المساحات الحديثة
(الهدف الثالث) الصحة الجيدة	حملات صحية (100 مليون صحة، القضاء على فيروس C)؛ توسع التأمين الصحي	نقص الأطباء والتمريض، بنية تحتية صحية ضعيفة
(الهدف الرابع) التعليم الجيد	جهود محو الأمية؛ إنشاء مدارس جديد	أمية مرتفعة (34%)، كثافة الفصول ونقص المعلمين



الهدف (SDG)	أبرز الإنجازات	التحديات الرئيسية
(الهدف الخامس) المساواة بين الجنسين	برامج المجلس القومي للمرأة؛ مبادرات تمكين اقتصادي	فجوات في التعليم والعمل، ممارسات اجتماعية مقيدة
(الهدف السادس) المياه والصرف	تغطية الصرف الصحي (50%)، مشروعات حياة كريمة	تلوث الترع والبحيرات (بحيرة قارون)
(الهدف الثامن، التاسع) العمل والصناعة	1090 منشأة صناعية، فرص في الصناعات الغذائية والحرفية	قلة الاستثمارات السياحية، نقص البنية التحتية الصناعية
(الهدف العاشر) الحد من عدم المساواة	برامج حماية اجتماعية واسعة	فجوات جغرافية وخدمية بين المراكز والقرى
(الهدف الحادي عشر) مدن مستدامة	مشروعات إسكان ومبادرة حياة كريمة	عشوائيات، نقص تخطيط عمراني متكامل
(الهدف الرابع عشر، الخامس عشر) البيئة	محميات طبيعية (51%) من مساحة المحافظة	تلوث بحيرة قارون، ضغوط بيئية على النظم البيئية
(الهدف السادس عشر، السابع عشر) المؤسسات والشراكات	تعزيز الشفافية والمشاركة المحلية، تعاون مع الأمم المتحدة	حاجة لقاعدة بيانات متكاملة، ضعف التنسيق بين الجهات

جدول (7-2): ملخص التقدم في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى الإقليمي - الفيوم

أظهر تقرير محافظة الفيوم أن المحافظة خطط خطوات مهمة في البرامج الاجتماعية، وفي الزراعة والصحة العامة، مع تحسن ملموس في مؤشرات الفقر والصحة. ومع ذلك، تظل التحديات الهيكلية ماثلة، مثل ارتفاع معدلات الأمية، ضعف البنية الصحية، مشكلات الصرف الصحي، وأزمة تلوث بحيرة قارون.



النموذج الفيومي يؤكد أن التوطين الناجح لأهداف التنمية المستدامة يتطلب:

تحسين الحوكمة المحلية وتكامل البيانات.

معالجة الفجوات بين القرى والمراكز لتحقيق عدالة مكانية.

أفضل الممارسات – محافظة الفيوم:

1. مبادرة "حياة كريمة"

تطوير شامل للبنية التحتية والخدمات في القرى (مياه، صرف صحي، إسكان، طرق)، مرتبطة بـ (SDG 11,6,1).

5. تمكين المرأة والشمول المجتمعي

أنشطة المجلس القومي للمرأة، ودعم مشروعات صغيرة للنساء، مرتبطة بـ (SDG 8,5).

2. برنامج "تكافل وكرامة"

دعم نقدي مباشر للفئات الأكثر احتياجًا، ما ساهم في خفض معدلات الفقر، مرتبطة بـ (SDG 10,1).

6. المحميات الطبيعية وحماية البيئة

تبلغ نسبة المحميات الطبيعية (51%) من مساحة محافظة الفيوم، مما يوفر فرصًا للتنمية البيئية والسياحية، مرتبطة بـ (SDG 15,14).

3. حملات الصحة العامة (100 مليون صحة، القضاء على فيروس C)

تعزيز الصحة المجتمعية وتوسيع مظلة التأمين الصحي، مرتبطة بـ (SDG 3).

7. الشراكات الدولية والمحلية

تعاون مع الأمم المتحدة ووزارة التخطيط لتوطين SDGs مرتبطة بـ (SDG 17,16).

4. المشروعات الزراعية والري الحديث

إدخال أصناف جديدة، وتطوير نظم الري لزيادة الإنتاجية، مرتبطة بـ (SDG 15,12,2).

4.4.2 التجربة السويدية - ستوكهولم

مدينة ستوكهولم تعدّ من المدن الأوروبية الرائدة في إدماج أجندة 2030 ضمن سياساتها المحلية عبر رؤية «ستوكهولم 2040 – مدينة الفرص». وترتكز هذه التجربة على ثلاثة أهداف تشغيلية رئيسية:

التجربة تركز على ثلاثة أهداف تشغيلية رئيسية:

مدينة مالية مبتكرة ومستدامة.

نمو مستدام ومدينة ديناميكية.

مدينة حديثة بفرص للجميع.

ورغم الإنجازات البارزة في مجالات مثل المناخ، النقل العام، المساواة، الابتكار، فإن التحديات ما زالت قائمة خاصة في الإسكان، الاندماج الاجتماعي، تقليل الفجوات الصحية.



الهدف (SDG)	أبرز الإنجازات	التحديات الرئيسية
(الهدف الأول) القضاء على الفقر	انخفاض معدلات الفقر النسبي مقارنة بمدن أوروبية أخرى، برامج دعم سوق العمل	تفاوت جغرافي واجتماعي في الدخل والاندماج
(الهدف الثالث) الصحة الجيدة	ارتفاع متوسط العمر (84.9) للنساء، (81.2) للرجال، خدمات صحية عالية الجودة	فجوات صحية بين الأحياء؛ تأثير جائحة كورونا على المؤشرات
(الهدف الرابع) التعليم الجيد	تغطية شبه كاملة للتعليم الأساسي والجامعي، (100,000) طالب جامعي	تفاوت في جودة التعليم بين الأحياء؛ الحاجة لدعم اندماج الأطفال المهاجرين
(الهدف الخامس، العاشر) المساواة وتقليل الفوارق	سياسات قوية للنوع الاجتماعي، مشاركة مدنية واسعة، برامج إدماج للمهاجرين	استمرار فجوات سوق العمل بين المهاجرين والمواطنين المحليين
(الهدف التاسع) الصناعة والابتكار	بيئة أعمال قوية، بنية تحتية رقمية متقدمة (98%) وصول إلى إنترنت فائق السرعة	الحاجة إلى توزيع أوسع للفرص التجارية خارج المركز
(الهدف الحادي عشر) مدن مستدامة	استثمار في الإسكان، 140 ألف وحدة حتى 2030، 60 ألف منها منجزة بحلول 2020، (71%) من الرحلات الداخلية عبر النقل العام	النقص السكني، الاكتظاظ، التمييز المكاني
(الهدف الرابع عشر، الخامس عشر) البيئة والمياه	جودة عالية لمياه بحيرة مالارين والبلطيق، شبكة خضراء وزرقاء تغطي أكثر من نصف مساحة المدينة	الضغط على النظم البيئية بسبب التوسع العمراني؛ تحديات إقليمية عابرة للحدود
(الهدف السابع عشر) الشراكات	تعاون دولي (C40، Eurocities)؛ شراكات مع المجتمع المدني والأعمال والأكاديمية	الحاجة لتنسيق أوسع عبر المناطق السويدية وأوروبا

جدول (8-2): ملخص التقدم في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى الدولي - ستوكهولم



حققت مدينة ستوكهولم تقدماً ملحوظاً في إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن سياسات الحوكمة المحلية، خاصة عبر رؤية شاملة توازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية. من أبرز النجاحات اعتماد المدينة نهجاً متكاملًا للتخطيط الحضري المستدام، بما أسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز كفاءة البنية التحتية والخدمات. كما يمثل نظام النقل العام والاعتماد المبكر على التدفئة المركزية من أبرز المقومات التي دعمت استدامة المدينة ورفعت كفاءة استخدام الموارد.

مع ذلك، تكشف المؤشرات عن قضايا هيكلية ملحة:

- استمرار الفجوات المكانية والاجتماعية في الدخل والصحة والتعليم بين الأحياء.
- أزمة الإسكان والاكتظاظ رغم معدلات البناء العالية.
- بطء نسبي في انتقال النقل البري إلى بدائل متنوعة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

كما أن جائحة كورونا عمقت التفاوتات، خصوصاً بالنسبة للشباب والمهاجرين، وأبرزت أهمية المرونة والابتكار الرقمي. بالمقارنة مع مدن عالمية، تُظهر ستوكهولم نموذجاً متقدماً في حوكمة الاستدامة، لكن الوصول إلى أهداف 2030 يتطلب تسريع التحولات في النقل، العدالة الاجتماعية، والإسكان، وتعزيز التكامل الإقليمي والدولي.

أفضل الممارسات في ستوكهولم:

1. برنامج زيارة المنازل للأسر الجديدة

دعم مبكر للأمهات والأطفال لخفض مخاطر الفقر وتعزيز الصحة والتعليم، مرتبطة بـ (SDG 1,3,4).

4. برامج الاندماج والعمل

تدريب ودعم للعاطلين والشباب والمهاجرين لدخول سوق العمل، مرتبطة بـ (SDG 8,10).

2. الوجبات المدرسية المستدامة

تقديم وجبات صحية يوميًا مرتبطة بأهداف الغذاء والمناخ والاستهلاك المسؤول، مرتبطة بـ (SDG 2,3,12,13).

5. الخرائط الحرارية للتكيف المناخي

حماية الفئات الهشة من موجات الحر عبر تخطيط حضري مرّن، مرتبطة بـ (SDG 3,11,13).

3. النقل العام المستدام

(71%) من التنقلات عبر المواصلات العامة أو الدراجات والمشى، مرتبطة بـ (SDG 9,11,13).

6. المشاركة المجتمعية

مجلس لأجندة 2030 وحوارات مواطنين لتعزيز الشفافية والشراكات، مرتبطة بـ (SDG 16,17).

الفصل الثالث

التقدم في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة الشرقية

يُعد تحليل التقدم في أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة الشرقية خطوة أساسية لتقييم السياسات وفهم التوجهات التنموية، حيث يعتمد على منهجية دقيقة تختار مؤشرات موضوعية من المصادر الرسمية لضمان توفير بيانات موثوقة تعكس الواقع المحلي





1.3 تمهيد: منهجية اختيار المؤشرات، سنة الأساس، فجوات البيانات

يُعدّ تحليل مستوى التقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على مستوى المنطقة الشرقية خطوةً أساسية لفهم الاتجاهات التنموية السائدة وتقييم الأثر الفعلي للسياسات المحلية والوطنية. وقد جرى اختيار المؤشرات استنادًا إلى مجموعة من المعايير التي تراعي الملاءمة الموضوعية، وتوافر البيانات، ودقة القياس المكاني والزمني. كما تم تحديد سنة الأساس لكل مؤشر وفقًا لما هو متاح من المصادر الرسمية الوطنية، مع توثيق الفجوات الإحصائية التي قد تؤثر في استمرارية القياس أو في إمكانية المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة.

وتهدف هذه المنهجية إلى ضمان أن يكون تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة الشرقية قائمًا على بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة، ومعبّرة عن الواقع المحلي، بما يُسهم في دعم صُناع القرار وتعزيز مواءمة الأهداف الوطنية مع الأطر والأهداف العالمية.

1.1.3 منهجية اختيار المؤشرات والبيانات

اعتمد تحليل التقدّم في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة الشرقية على منهجية علمية تقوم على مواءمة الأهداف الأممية (SDGs) مع الأولويات الوطنية لرؤية المملكة 2030، مع مراعاة خصوصية المنطقة وطبيعة قطاعاتها التنموية. وقد تم اختيار المؤشرات وفق مجموعة من المعايير الأساسية التي تضمن الدقة، وقابلية المقارنة، والتكامل مع الإطار الوطني للإحصاءات، وذلك على النحو الآتي:

01 الارتباط المباشر مع أهداف التنمية المستدامة

تم تحديد المؤشرات ذات الصلة المباشرة بالأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة (SDGs)، مع التركيز على المؤشرات التي تعكس الواقع التنموي للمنطقة الشرقية، ولا سيما في مجالات النقل المستدام، والمياه، والتعليم، والصحة.

02 الملاءمة مع رؤية المملكة 2030 والبرامج التنفيذية

تم الربط بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية المعتمدة ضمن برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، مثل برنامج التحول الوطني، وبرنامج جودة الحياة، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وغيرها من البرامج ذات الصلة، بما يضمن الاتساق والتكامل بين المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

03 توفر البيانات ودورية تحديثها

تم اختيار المؤشرات التي تتوافر لها بيانات رسمية منشورة من جهات حكومية، مثل الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة التعليم، ووزارة البلديات والإسكان، مع إعطاء أولوية للمؤشرات التي يتم تحديث بياناتها بشكل سنوي أو نصف سنوي، بما يضمن اتساق واستمرارية السلاسل الزمنية.

04 التغطية المكانية للمؤشر

أُعطيَت الأولوية للمؤشرات التي تتوافر لها بيانات على مستوى المنطقة الإدارية أو المحافظات، بما يتيح إجراء المقارنات بين المحافظات الرئيسية في المنطقة الشرقية، بما في ذلك المدن الحضرية والصناعية مثل الدمام، الأحساء، والجبيل الصناعية، وبقية المحافظات، ويسهم في الكشف عن التفاوتات المكانية وتحليلها وفق الخصائص التنموية (حضري - صناعي - زراعي - طرقي).



05 القابلية للمقارنة الإقليمية والدولية

تم مراعاة أن تكون المؤشرات المختارة قابلة للمقارنة مع التجارب الإقليمية والعالمية، بما يُسهم في مواعمة منهجية التقرير مع متطلبات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ومنهجيات تقارير الاستعراض الوطني الطوعي (VNRs) والاستعراض المحلي الطوعي (VLRs).

06 توثيق سنة الأساس

تم تحديد سنة الأساس لكل مؤشر اعتمادًا على المصدر الرسمي المتاح، مع التحقق من ملائمة البيانات من حيث الاتساق وإمكانية المقارنة الزمنية. وتضمنت عملية الاختيار مراجعة توفر السلاسل الزمنية لكل مؤشر، والتأكد من استمراريتها أو توضيح الفجوات عند عدم اكتمالها. ويُعد اكتمال السلسلة الزمنية أحد المعايير الرئيسة لاعتماد المؤشر، إلى جانب موثوقية المصدر وقابلية القياس والتحديث.

07 التحقق والجودة

خضعت البيانات لعمليات مراجعة فنية للتأكد من اتساقها المنهجي وعدم تعارضها مع المصادر الوطنية الأخرى، كما تم توثيق جميع مصادر البيانات ضمن جداول المؤشرات، تفاديًا لأي لبس في نسب البيانات أو تفسيرها.

2.1.3 فجوات البيانات

الوضع الحالي:

رغم التقدم الملحوظ في بناء المنظومة الإحصائية الوطنية وتعزيز دور الهيئة العامة للإحصاء في توحيد مصادر البيانات، لا تزال فجوات واضحة قائمة على مستوى تغطية المؤشرات، ودورية تحديثها، واتساق سلاسل البيانات التاريخية. إذ يفتقر عدد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDGs) إلى بيانات تفصيلية على مستوى المناطق الإدارية والمحافظات والمدن، أو يعتمد على تقديرات وطنية عامة لا تعكس التفاوتات المكانية بشكل دقيق.

الربط بسنوات الأساس:

تُعدّ سنوات الأساس عنصرًا محوريًا في قياس التقدم التنموي، لما تتيحه من إمكانية مقارنة الأداء عبر الزمن. غير أن بعض المؤشرات في المملكة تبدأ من سنوات مختلفة أو تفتقر إلى تحديد واضح لسنة الأساس، مما يُصعّب عملية تتبع التغيرات الدقيقة وتحليل الاتجاهات الزمنية بصورة منهجية. على سبيل المثال:

- بعض مؤشرات الفقر والرفاه (الهدف الأول والثالث)، التي تتوافر لها بيانات أساس لعام 2016 فقط، دون تحديث سنوي متسق.
- مؤشرات التعليم والعمل (الهدف الرابع والثامن)، تتفاوت سنوات الأساس الخاصة بها بين عامي 2015 و2018، مما يحّد من إمكانية المقارنة المكانية والزمنية.

الأثر:

- يؤثر غياب خطوط أساس موحدة ومحدّثة بشكل مباشر على دقة التحليل وفعاليته، لا سيما في الجوانب الآتية:
- دقة قياس الأداء المحلي في التقارير الوطنية والدولية، مثل تقارير الاستعراض الوطني الطوعي (VNRs) والاستعراض المحلي الطوعي (VLRs).
- القدرة على تحديد الفجوات التنموية الفعلية بين المناطق والمدن.
- تقدير الأثر الزمني للسياسات العامة والبرامج التنموية على مسار التنمية المستدامة.



الاحتياج المستقبلي:

تُبرز التحديات القائمة الحاجة إلى جملة من الإجراءات التطويرية، من أبرزها:

- بناء منصة بيانات موحدة تربط قواعد بيانات الجهات الحكومية بالمراسد الإقليمية والمحلية.
- تحديد سنوات أساس موحدة لجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي.
- تعزيز التغطية المكانية للبيانات لتشمل المدن والمناطق الأقل تمثيلًا في الإحصاءات الحالية.

3.1.3 إطار إدارة البيانات وضمان الجودة والقيود المنهجية

تعتمد المنهجية على تكامل عدة مصادر للبيانات تشمل قواعد البيانات الإحصائية الرسمية، والمنصات الوطنية الرقمية، والتقارير القطاعية الصادرة عن الجهات الحكومية ذات العلاقة، مع التمييز بين البيانات الأولية والبيانات المستخلصة من التقارير التحليلية. كما يُراعى اختلاف دورية تحديث المؤشرات بحسب طبيعة القطاع، حيث يتم تحديث بعض المؤشرات بشكل سنوي أو نصف سنوي، بينما تعتمد مؤشرات أخرى على دورات أطول مرتبطة بتوافر البيانات القطاعية.

وفي إطار ضمان الجودة، تخضع البيانات لعمليات تدقيق ومراجعة داخلية للتحقق من الاتساق المنهجي والتطابق مع المصادر الرسمية، إضافة إلى مراجعة التباينات بين المصادر عند تعددها، بما يضمن موثوقية النتائج وقابليتها للاستخدام التحليلي.

ورغم ذلك، توجد بعض القيود المنهجية المرتبطة بتفاوت توفر البيانات بين المناطق، وعدم اكتمال السلاسل الزمنية لبعض المؤشرات، واختلاف مستويات التحديث بين القطاعات، وهو ما يتم التعامل معه من خلال الإفصاح المنهجي وتوضيح سنة الأساس عند كل مؤشر لضمان الشفافية

2.3 التقدم على مستوى الأهداف

سيتم في هذا القسم استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على مستوى المنطقة الشرقية، استنادًا إلى المنهجية الموضحة سابقًا في اختيار المؤشرات وتحديد سنوات الأساس. ويهدف هذا التحليل إلى تقديم قراءة كمية ونوعية لمسار التنمية في المنطقة، من خلال تتبع الاتجاهات العامة في الأداء ومقارنة المؤشرات المتاحة زمنيًا ومكانيًا.

سيتم عرض الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة تواليًا، مع إبراز ما تم تحقيقه من إنجازات رئيسية، وتحديد الفجوات والتحديات القائمة، إلى جانب استعراض الفرص التنموية المستقبلية التي يمكن البناء عليها لتعزيز التكامل بين الجهود المحلية والوطنية.

كما سيتم تسليط الضوء على الممارسات الجيدة والمبادرات النموذجية في المنطقة الشرقية، التي تُساهم في تسريع تحقيق الأهداف وتعزيز أثر السياسات العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.



الهدف الأول القضاء على الفقر

(أ) أداء المنطقة الشرقية

● مكتمل ● تحسن ● استقرار ● تراجع

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●			4.366	1.962	1.787		إجمالي عدد الفئات الضعيفة المشمولة بأنظمة الحماية الاجتماعية (بالمليون فرد)	01-03-01b
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية: بيانات مفتوحة	المنطقة الشرقية	●			0.131	0.198	0.151			
نسبة الوصول إلى الخدمات الأساسية										01-04-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●		99.92	99.91		99.16	99.7	نسبة الوصول إلى الخدمات الأساسية "مياه الشرب" (بالنسبة المئوية)	-
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●		99.7	99.03				نسبة الوصول إلى الخدمات الأساسية "الصرف الصحي" (بالنسبة المئوية)	-
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	المنطقة الشرقية	●	100	100	100	100			نسبة الوصول إلى الخدمات الأساسية "الكهرباء" (بالنسبة المئوية)	-



المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	المنطقة الشرقية	●	100	100	100	100			نسبة السكان الذين يعتمدون بشكل أساسي على الوقود والتكنولوجيا (بالنسبة المئوية)	-
المسح الاقتصادي الاجتماعي 2024م - هيئة تطوير المنطقة الشرقية	المنطقة الشرقية	●	99.8			98.9			نسبة الوصول إلى الخدمات الأساسية "شبكات الهاتف المحمول" (بالنسبة المئوية)	-
المسح الاقتصادي الاجتماعي 2024م - هيئة تطوير المنطقة الشرقية	المنطقة الشرقية	●	72	61.2					نسبة الوصول إلى خدمة صحية "مستشفى، مستوصف، مركز صحي" (بالنسبة المئوية)	-
المسح الاقتصادي الاجتماعي 2024م - هيئة تطوير المنطقة الشرقية	المنطقة الشرقية	●	83.3	77.7					نسبة الوصول إلى مدرسة ابتدائية (بالنسبة المئوية)	-
المرصد الحضري الوطني	المنطقة الشرقية	●					0.04	0.04	عدد الوفيات والأفراد المفقودين والمتضررين بشكل مباشر بسبب الكوارث (متضرر لكل 100 ألف فرد)	01-05-01
المرصد الحضري الوطني	وطني	●					0.08	0.11		
المرصد الحضري الوطني	وطني	●			0.00010	0.00011	0.00019	0.00017	نسبة الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	01-05-02
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	2,471.5	1,926.5	1,061.1	979.8	1,116.3		مساعادات المملكة العربية السعودية للدول النامية فيما يخص مكافحة الفقر (بالمليون دولار)	01-0a-01

جدول (1-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (1) القضاء على الفقر



(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 الحماية الاجتماعية

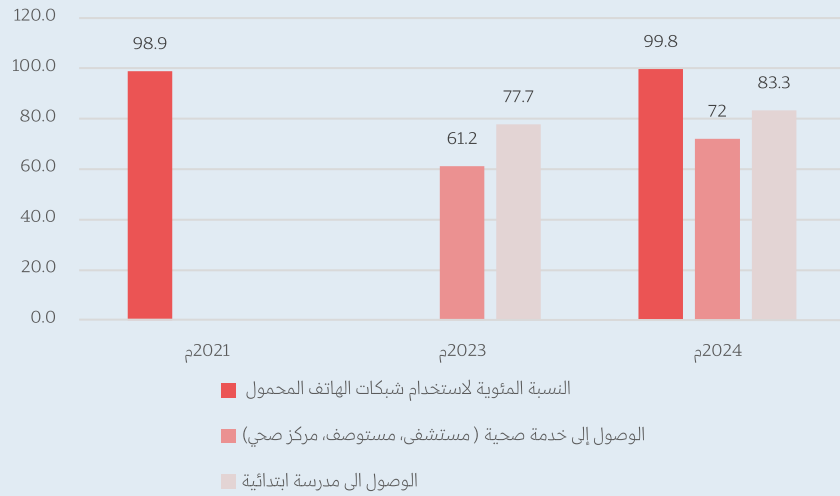
تُظهر البيانات الوطنية نموًا ملحوظًا في عدد الفئات الضعيفة المشمولة بأنظمة الحماية الاجتماعية، إذ ارتفع عدد المستفيدين من نحو (1.78) مليون فرد عام 2019 إلى (4.36) مليون فرد عام 2021، بما يعكس توسع نطاق التغطية وفعالية سياسات الحماية الاجتماعية. على مستوى المنطقة الشرقية، سجّل عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي اتجاهًا تنازليًا، حيث انخفض من (198,130) مستفيدًا عام 2021 إلى (131,188) مستفيدًا في عام 2022. وقد يُعزى هذا التراجع إلى انتقال بعض المستفيدين إلى برامج الدعم الموحد وبرامج التمكين الاقتصادي المستحدثة، في إطار إصلاحات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المتوافقة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.



شكل (1-3): يوضح عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي في المنطقة الشرقية

02 الوصول إلى الخدمات الأساسية

حققت المنطقة الشرقية تغطية شبه كاملة (99.7% - 100%) في خدمات المياه، والصرف الصحي، خلال الفترة 2021-2024. مما يعكس استقرارًا مرتفعًا في مستوى الخدمات الأساسية وتحسن جودة الحياة للسكان. أظهر المسح الاقتصادي الاجتماعي لعام 2024 تحسّنًا ملحوظًا في مؤشرات الوصول إلى الخدمات الصحية، حيث ارتفعت نسبة الوصول من (61.2%) إلى (72%) بين عامي 2023 و2024. كما تحسّنت نسبة الوصول إلى المدارس الابتدائية من (77.7%) إلى (83.3%) خلال الفترة ذاتها، بما يعكس تقدّمًا في مؤشرات الخدمات الاجتماعية الأساسية. ارتفعت تغطية شبكات الهاتف المحمول في المنطقة الشرقية من (98.9%) عام 2021 إلى (99.8%) عام 2024، مما يؤكد النمو المستمر في البنية التحتية الرقمية ودورها في دعم الشمول الاجتماعي والاقتصادي.



شكل (2-3): يوضح نسبة الوصول إلى الخدمات الأساسية في المنطقة الشرقية

03 المرونة في مواجهة الكوارث

استقرت معدلات المتضررين من الكوارث في المنطقة الشرقية عند (0.04) متضرر لكل مائة ألف فرد بين عامي 2019 و2020، وهو ما يعكس مستوى جيداً من الجاهزية والاستعداد المؤسسي. وعلى المستوى الوطني، تحسّنت المؤشرات خلال الفترة نفسها من (0.11) إلى (0.08).

ورغم الانخفاض التدريجي في الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة عن الكوارث من (0.00017%) عام 2019 إلى (0.00010%) عام 2022، إلا أن استمرار هذه الخسائر يُبرز الحاجة إلى تعزيز المرونة المناخية وتكامل خطط إدارة المخاطر.

04 البعد الدولي لمكافحة الفقر

شهدت مساعدات المملكة العربية السعودية للدول النامية في مجال مكافحة الفقر اتجاهاً تصاعدياً، إذ ارتفعت من (1,061.1) مليون دولار عام 2021 إلى (1,926.5) مليون دولار عام 2023، ثم إلى (2,471.5) مليون دولار عام 2024، بما يؤكد الدور الدولي المتنامي للمملكة في دعم أجندة التنمية المستدامة 2030.

(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

ترتكز رؤية المملكة 2030 على بناء مجتمع حيوي ينعم أفرادُه بجودة حياة مرتفعة، من خلال تطوير منظومة حماية اجتماعية أكثر شمولاً، وتعزيز برامج الدعم والتمكين التي تسهم في خفض معدلات الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين الفئات الأكثر احتياجاً من تحقيق الاستقلال الاقتصادي. ويتسق أداء المنطقة الشرقية مع هذا التوجه عبر توسع مظلة الحماية الاجتماعية وتكاملها مع برامج التمكين، مما يعكس التزاماً محلياً بتحقيق العدالة الاجتماعية. ويُبرز هذا التكامل بين المستويين الوطني والمحلي تطوراً في فعالية السياسات الاجتماعية الموجهة نحو الفئات الأكثر احتياجاً.



(د) الاتجاه العام للهدف

يمكن تصنيف أداء الهدف الأول في المنطقة الشرقية بأنه إيجابي بوجه عام، في ظل استقرار مؤشرات الخدمات الأساسية وارتفاع التغطية الاجتماعية على المستوى الوطني، مقابل تراجع محدود في أعداد مستفيدي الضمان الاجتماعي محليًا. ويشير ذلك إلى تحوّل نوعي من سياسات الرعاية التقليدية إلى سياسات التمكين والتنمية البشرية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

(هـ) أبرز التحديات

تفاوت شمول الفئات المستحقة في برامج الحماية الاجتماعية.

الحاجة إلى تحديث دوري للبيانات المحلية المرتبطة بالدخل والفقير.

محدودية التكامل بين قواعد بيانات الضمان الاجتماعي وسوق العمل.

استمرار ضعف البيانات المحلية المتعلقة بآثار الكوارث والخسائر الاقتصادية.

(و) التوصيات

01 دمج قواعد بيانات الحماية الاجتماعية مع المراكز المحلية لتعزيز التحليل المكاني.

02 تحديث مؤشرات الفقر والخدمات الأساسية سنويًا على مستوى المحافظات.

03 تطوير مؤشر فقر محلي متعدد الأبعاد يعكس الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الشرقية.

04 تعزيز برامج التمكين الاقتصادي للأسر محدودة الدخل ضمن الخطط المحلية.

05 تحسين منهجية تقدير الخسائر الاقتصادية للكوارث ضمن منظومة المصد الحضري.



الهدف الثاني القضاء التام على الجوع

(أ) أداء المنطقة الشرقية

● مكتمل ● تحسن ● استقرار ● تراجع

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
فروع وزارة الصحة بالمنطقة الشرقية وحفر الباطن، الهيئة الملكية بالجبيل	المنطقة الشرقية	●		1.53	1.59	1.07			نسبة الأطفال الذين يعانون من الوزن الزائد دون سن الخامسة (بالنسبة المئوية)	02-02-02a
	وطني	-			10.10					
فروع وزارة الصحة بالمنطقة الشرقية وحفر الباطن، الهيئة الملكية بالجبيل	المنطقة الشرقية	●		2.65	2.43	2.23			نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال دون سن الخامسة (بالنسبة المئوية)	02-02-02b
	وطني	-					5.5			
فروع وزارة الصحة بالمنطقة الشرقية وحفر الباطن	المنطقة الشرقية	●		5.00	5.35	4.81			نسبة انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين (15 - 49) سنة (بالنسبة المئوية)	02-02-03
	وطني	-						27.5		
المرصد الحضري الوطني	وطني	●			4	3			المساحة الزراعية تحت الإنتاجية بالهكتار، نسبة المساحة الزراعية المنتجة والمستدامة (بالنسبة المئوية)*	02-04-01



المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
المرصد الحضري الوطني	وطني	●			2706	2349	1315	1234	عدد الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل	-
السلالات المحلية المصنفة على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو بمستوى غير معروف من خطر الانقراض**										02-05-02
المرصد الحضري الوطني	وطني	●	112	234	112	65	60		عدد السلالات المحلية المصنفة على أنها معرضة لخطر الانقراض	-

* ملاحظة: تم حساب المؤشر بناءً على الزراعة العضوية فقط - المرصد الحضري الوطني.

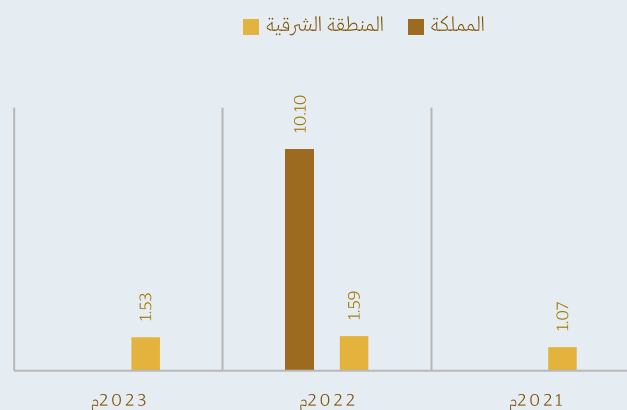
** ملاحظة: المؤشر يغطي الماشية فقط - الهيئة العامة للإحصاء.

جدول (2-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (2) القضاء التام على الجوع

(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 الأمن الغذائي والتغذية

تُظهر بيانات المنطقة الشرقية مستويات منخفضة في نسب سوء التغذية بين الأطفال مقارنة بالمعدل الوطني. إذ بلغت نسبة الأطفال ذوي الوزن الزائد (1.53%) عام 2023، مقابل (10.1%) على المستوى الوطني، وهو ما يعكس تحسُّنًا في الوعي الغذائي، وكفاءة خدمات الرعاية الصحية الأولية، وفعالية برامج الصحة الوقائية المطبقة في المنطقة.



شكل (3-3): يوضح نسبة الأطفال الذين يعانون من الوزن الزائد دون سن الخامسة



في المقابل، سجّلت نسبة الهزال بين الأطفال ارتفاعاً طفيفاً في المنطقة الشرقية، إذ ارتفعت من (2.23%) عام 2021 إلى (2.65%) عام 2023، مما يستدعي تعزيز المتابعة الموجّهة للفئات الأكثر هشاشة لضمان الوصول إلى تغذية متوازنة.

أما نسبة فقر الدم لدى النساء في سنّ الإنجاب، فقد بلغت (5%) عام 2023، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط الوطني البالغ (27.5%)، ما يعكس كفاءة برامج التغذية والصحة الإنجابية المطبّقة في المنطقة.

02 الإنتاج الزراعي المستدام

على المستوى الوطني، ارتفعت نسبة المساحة الزراعية المنتجة والمستدامة من (3%) عام 2021 إلى (4%) عام 2022، وفق بيانات المرصد الحضري الوطني، وذلك نتيجة التوسع في الزراعة العضوية وتبني الممارسات الزراعية المستدامة. ويشير هذا الاتجاه إلى تحسّن تدريجي في كفاءة استخدام الموارد المائية والأراضي، في إطار التوجه الوطني نحو تعزيز الأمن الغذائي المحلي.

03 التنوع الوراثي الزراعي والحيواني

شهد عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية المودعة في مرافق الحفظ ارتفاعاً ملحوظاً من (1,234) مورداً عام 2019 إلى (2,706) موارد عام 2022، بما يُمثل زيادة قدرها (119%) خلال أربع سنوات، ويعكس تصاعد الجهود الوطنية في مجال حفظ التنوع الوراثي الزراعي.

في المقابل، ارتفع عدد السلالات المحلية المعرضة لخطر الانقراض من (60) عام 2020 إلى (112) عام 2024، مما يُبرز الحاجة إلى تعزيز برامج الحفظ الجيني والإنتاج الحيواني المحلي، لضمان استدامة التنوع البيولوجي الغذائي في مواجهة الضغوط البيئية.

(ب) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

تولي رؤية المملكة 2030 اهتماماً بتعزيز الأمن الغذائي الوطني من خلال تنويع مصادر الإنتاج، ودعم الزراعة المستدامة، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد الغذائي بما يساهم في تحقيق الاستدامة والمرونة في مواجهة التحديات المستقبلية. وتتولى الجهات القطاعية المختصة في المنطقة الشرقية تنفيذ هذه السياسات من خلال تحسين مؤشرات الأمن الغذائي، ومكافحة الهزال وفقر الدم، إلى جانب التوسع في برامج الزراعة المستدامة. وتعكس هذه الجهود التوجه المحلي نحو بناء منظومة غذائية مرنة وقادرة على التكيف مع المتغيرات البيئية والاقتصادية.

(د) الاتجاه العام للهدف

يُظهر تحليل مؤشرات الهدف الثاني أن المنطقة الشرقية تسجّل أداءً إيجابياً في الجوانب التغذوية والصحية مقارنة بالمعدل الوطني، إلى جانب تحسّن تدريجي في مؤشرات الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية على المستوى الوطني. ومع ذلك، لا تزال بعض التحديات قائمة، لا سيما فيما يتعلق بتذبذب نسب سوء التغذية والهزال بين الأطفال.

(هـ) أبرز التحديات

استمرار نسب محدودة من الهزال بين الأطفال في بعض المحافظات ذات الطابع الريفي.

نقص البيانات المحلية السنوية حول الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي في المنطقة الشرقية.

ارتفاع محدود في نسبة السلالات المحلية المهددة بالانقراض رغم جهود الحفظ.

اعتماد المؤشر الزراعي على الزراعة العضوية فقط مما لا يعكس الصورة الكاملة للقطاع الزراعي.



(و) التوصيات

- 01 تعزيز برامج التوعية، والمتابعة الغذائية والرعاية الصحية للأم والطفل خاصة في المناطق الطرفية.
- 02 تطوير نظام رصد غذائي محلي يربط بين البيانات الصحية وبيانات الإنتاج الزراعي.
- 03 توسيع نطاق الزراعة المستدامة ليشمل تقنيات حديثة.
- 04 دعم برامج الحفظ الوراثي للسلاسل المحلية من خلال مراكز أبحاث متخصصة.
- 05 زيادة التكامل المؤسسي بين وزارة البيئة والمياه والزراعة ووزارة الصحة في متابعة مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية.



الهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاه

(أ) أداء المنطقة الشرقية

● مكتمل ● تحسن ● استقرار ● تراجع

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
مسح صحة المرأة والرعاية الإنجابية 2023م - الهيئة العامة للإحصاء	المنطقة الشرقية	●	99.7	100					نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة (بالنسبة المئوية)	03-01-02
فروع وزارة الصحة بالمنطقة الشرقية وحفر الباطن	المنطقة الشرقية	●		8.00	7.75	6.48			معدل الإصابات بفيروس نقص المناعة (الإيدز) لكل 100 ألف فرد	03-03-01
منظمة الصحة العالمية	وطني	●		4.50	4.00	3.00				
الكتاب الإحصائي - وزارة الصحة	المنطقة الشرقية	●		6.60	8.23	8.34			معدل الإصابة بالسل لكل 100 ألف فرد	03-03-02
	وطني	●		7.53	8.31	8.55				
الكتاب الإحصائي - وزارة الصحة	المنطقة الشرقية	●		7.08	6.28	5.37			معدل الإصابة بالمalaria لكل 100 ألف فرد	03-03-03
	وطني	●		19.17	13.42	8.50				



المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
الكتاب الإحصائي - وزارة الصحة	المنطقة الشرقية	●		20.54	8.00	14.71			معدل الإصابة بالالتهاب الكبدي B لكل 100 ألف فرد	03-03-04
	وطني	●		22.72	11.16	16.10				
معدل الوفيات بسبب أمراض القلب، الأوعية الدموية، السرطان، السكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة										03-04-01
فرع وزارة الصحة بالمنطقة الشرقية	المنطقة الشرقية	●		35.9	13.7	16.0			معدل الوفيات بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية لكل 100 ألف فرد	-
الهيئة العامة للإحصاء	وطني	-				83.7				
فرع وزارة الصحة بالمنطقة الشرقية	المنطقة الشرقية	●		18.9	14.3	14.5			معدل الوفيات بسبب أمراض السرطان لكل 100 ألف فرد	-
الهيئة العامة للإحصاء	وطني	-				29.80				
فرع وزارة الصحة بالمنطقة الشرقية	المنطقة الشرقية	●		14.8	7.8	4.2			معدل الوفيات بسبب أمراض السكري لكل 100 ألف فرد	-
الهيئة العامة للإحصاء	وطني	-		14.6						
فرع وزارة الصحة بالمنطقة الشرقية	المنطقة الشرقية	●		13.5	6.9	9.1			معدل الوفيات بسبب أمراض الجهاز التنفسي المزمنة لكل 100 ألف فرد	-
الهيئة العامة للإحصاء	وطني	-		6.3						
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	100	100	100	100	100	100	تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسية والاجتماعية وإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) للاضطرابات الناتجة عن تعاطي المواد المخدرة (بالنسبة المئوية)	03-05-01
التقرير السنوي - لجنة السلامة المرورية	المنطقة الشرقية	●	8.7	10.4	10.0	10.3			معدل الوفيات بسبب حوادث الطرق لكل 100 ألف فرد	03-06-01
المركز الحضري الوطني	وطني	●	12	15	14.2	15.1				



المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
فروع وزارة الصحة بالمنطقة الشرقية وحفر الباطن	المنطقة الشرقية	●		3.79	4.47	20.00			معدل الوفيات الناجمة عن التسمم غير المتعمد لكل 100 ألف فرد	03-09-03
منظمة الصحة العالمية	وطني	-		0.47						
نشرة إحصاءات المحددات الصحية لعام 2024 - الهيئة العامة للإحصاء	المنطقة الشرقية	●	14.9	20.7					نسبة البالغين 15 سنة فأكثر المدخنين لأي نوع من أنواع التبغ	03-0a-01
	وطني	●	12.4	17.5						
نسبة السكان المستهدفين الذين حصلوا على الجرعات الموصى بها في الجدول الوطني										03-b-01
المرصد الحضري الوطني	المنطقة الشرقية	●		97.1	97.4	97.6			لقاح شلل الأطفال الفموي	-
	وطني	●		96.4	97.9	97.6				
المرصد الحضري الوطني	المنطقة الشرقية	●		97.3	96.3	94.9			لقاح الدرن (BCG)	-
	وطني	●		96.5	97.6	94.1				
المرصد الحضري الوطني	المنطقة الشرقية	●		97.3	97.4	97.6			اللقاح السداسي (Hexa)	-
	وطني	●		96.8	97.9	97.3				
المرصد الحضري الوطني	المنطقة الشرقية	●		96.8	96.2	97.6			لقاح (MMR)	-
	وطني	●		96	97.5	97				
المرصد الحضري الوطني	المنطقة الشرقية	●		96.7	97.3	96.5			لقاح (PCV)	-
	وطني	●		96	97.6	96.7				
كثافة القوى العاملة في المجال الصحي لكل 100 ألف فرد										03-0c-01



المصدر	المحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
الكتاب الإحصائي - وزارة الصحة	المنطقة الشرقية	●		82.56	77.09	78.24			كثافة الصيدالة لكل 100 ألف فرد	-
	وطني	●		109	106	100				
الكتاب الإحصائي - وزارة الصحة	المنطقة الشرقية	●		276.98	272.38	268.90			كثافة الأطباء المختصين وغير المختصين لكل 100 ألف فرد	-
	وطني	●		337	327	324				
الكتاب الإحصائي - وزارة الصحة	المنطقة الشرقية	●		68.40	64.37	62.60			كثافة أطباء الأسنان لكل 100 ألف فرد	-
	وطني	●		77	74	74				
الكتاب الإحصائي - وزارة الصحة	المنطقة الشرقية	●		635.62	577.22	601.28			كثافة العاملين بالتمريض والقبالة لكل 100 ألف فرد	-
	وطني	●		647	624	654				
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●			93	91	79	75	الوائح الصحية الدولية (IHR)، القدرة والتأهب لحالات الطوارئ الصحية (بالنسبة المئوية)	03-d-01

جدول (3-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (3) الصحة الجيدة والرفاه

(ب) القراءة التحليلية للأداء

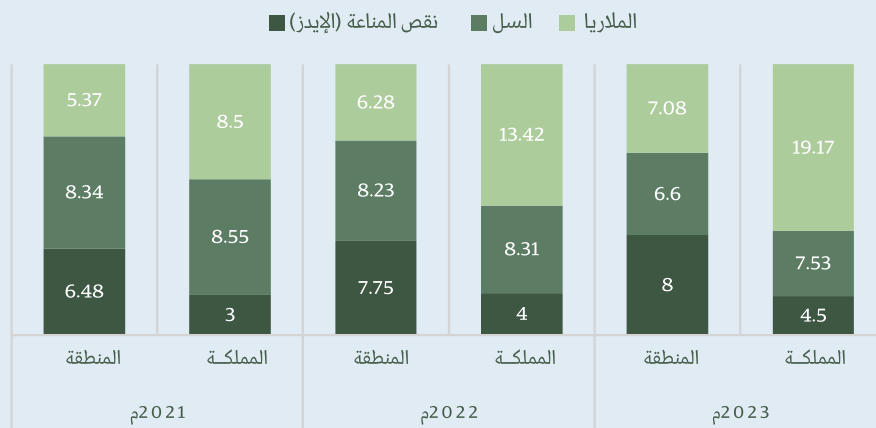
01 الصحة الإنجابية ورعاية الأمومة

سجلت المنطقة الشرقية نسبة كاملة (100%) من الولادات التي يشرف عليها مختصون صحيون، وهو ما يعكس كفاءة النظام الصحي المحلي وارتفاع مستوى الوعي الصحي لدى الأسر. ويتجاوز هذا الأداء المعدلات الوطنية، مما يعزز مكانة المنطقة في مجال رعاية الأمومة والطفولة.



02 الأمراض المعدية

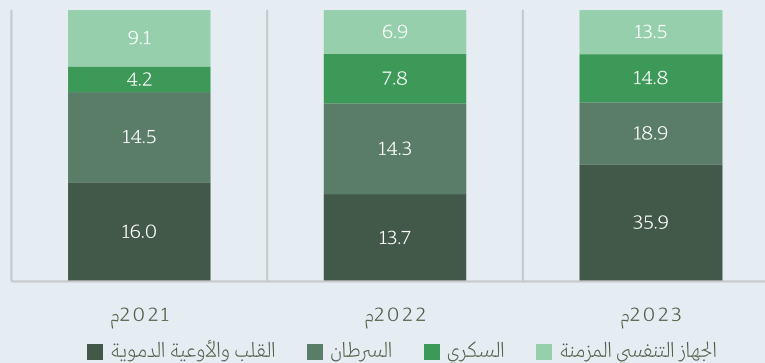
شهد معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) ارتفاعاً طفيفاً من (6.48) إلى (8.0) لكل 100 ألف فرد خلال الفترة 2020-2022، وهو اتجاه يستدعي تعزيز برامج الوقاية والتثقيف الصحي. في المقابل، انخفض معدل الإصابة بمرض السل من (8.34) إلى (6.60) لكل 100 ألف فرد عام 2023، بما يدل على تحسّن جهود الكشف المبكر والعلاج. كما ارتفع معدل الإصابة بالملا里亚 تدريجيّاً من (5.37) إلى (7.08) لكل 100 ألف فرد، مما يشير إلى احتمالية وجود بؤر محدودة تتطلب تدخلات وقائية مستهدفة.



شكل (4-3): يوضح معدل الإصابة بالأمراض المعدية لكل 100 ألف فرد.

03 الأمراض المزمنة وغير السارية

تُظهر البيانات ارتفاعاً في معدلات الوفيات الناجمة عن أمراض القلب، والسرطان، والسكري، وأمراض الجهاز التنفسي خلال عام 2023، ولا سيما في مرض السكري الذي ارتفع معدل الوفيات المرتبطة به لكل 100 ألف فرد من (4.2) في العام 2021م إلى (14.8) في العام 2023م. ويبرز هذا الاتجاه الحاجة إلى تطوير برامج وقائية متكاملة للحد من الأمراض المزمنة، ومعالجة عوامل الخطر المرتبطة بها، مثل السمنة، والتدخين، وقلة النشاط البدني.

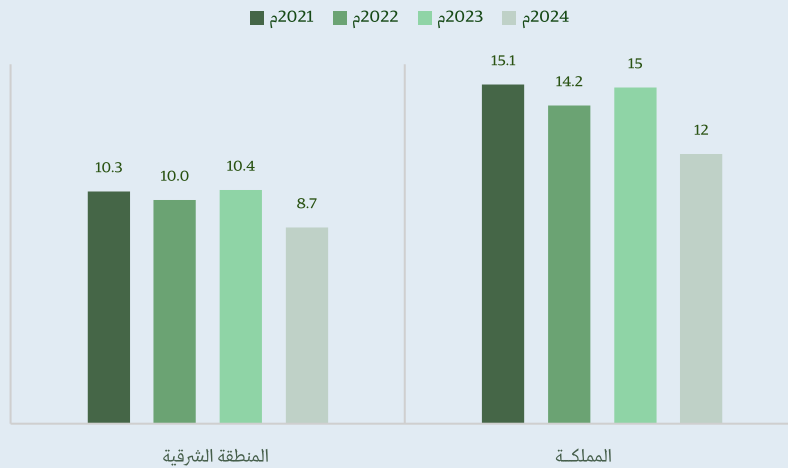


شكل (5-3): يوضح معدل الوفيات بسبب الأمراض المزمنة لكل 100 ألف فرد



04 الصحة والسلامة العامة

انخفض معدل وفيات حوادث الطرق لكل 100 ألف فرد من (10.4) في العام 2023م إلى (8.7) في العام 2024م، بفضل مبادرات لجنة السلامة المرورية وتحسين البنية التحتية، كما شهدت وفيات التسمم غير المتعمد لكل 100 ألف فرد انخفاضاً كبيراً من (20) إلى (3.79)، ما يعكس تطور آليات الرقابة الصحية والتوعوية.



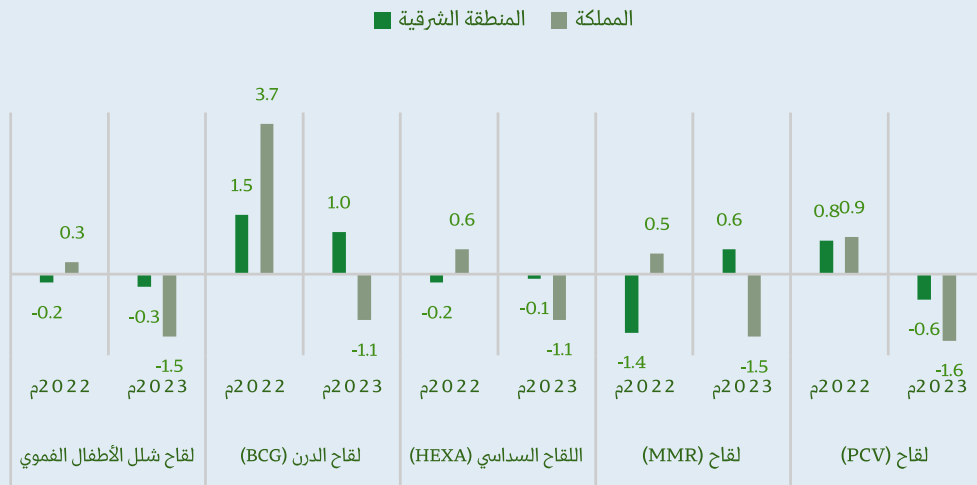
شكل (3-6): يوضح معدل الوفيات بسبب حوادث الطرق لكل 100 ألف فرد

05 التدخين والمحددات الصحية

تراجع معدل التدخين بين البالغين في المنطقة الشرقية من (20.7%) إلى (14.9%) خلال عام واحد (2023-2024)، وهو إنجاز بارز يعكس فاعلية برامج مكافحة التبغ، وتعزيز الوعي المجتمعي بالمخاطر الصحية المرتبطة به.

06 التطعيمات والتحصين

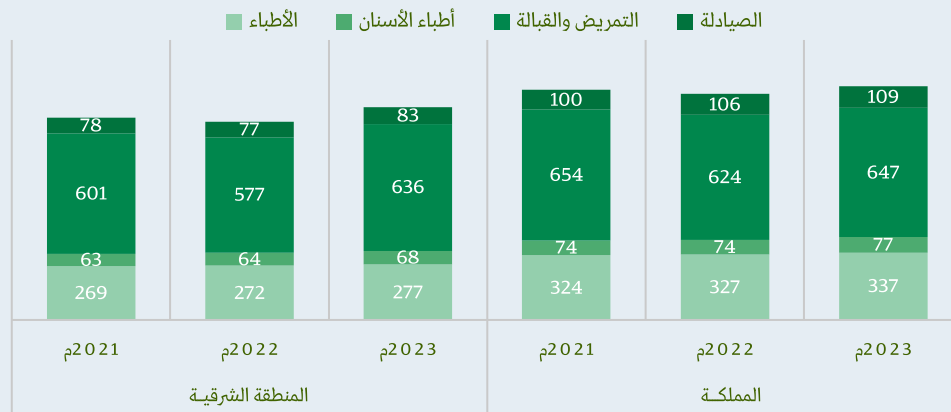
حافظت المنطقة الشرقية على نسب تغطية مرتفعة تتجاوز (94%) لجميع اللقاحات الأساسية للأطفال، مما يضمن السيطرة على الأمراض المعدية وتكامل الخدمات الوقائية.



شكل (7-3): يوضح نسبة التغير السنوي في تغطية التحصينات

07 القوى العاملة الصحية

سجلت كثافة الأطباء والتمريض والصيدلة اتجاهًا إيجابيًا في المنطقة الشرقية، إذ ارتفعت الكثافة إلى (276.9) طبيبًا و (635) ممرضًا لكل مائة ألف فرد عام 2023، مما يعكس تطور الكفاءة المؤسسية وجودة الخدمات الصحية المقدمة.



شكل (8-3): يوضح كثافة القوى العاملة في المجال الصحي لكل 100 ألف فرد



08 الجاهزية الوطنية للطوارئ الصحية

ارتفعت القدرة على الاستجابة للطوارئ الصحية من (75%) عام 2019 إلى (93%) عام 2022، وفق معايير اللوائح الصحية الدولية (IHR)، وهو تحسن ملحوظ يُعزى إلى الدروس المستفادة من جائحة كورونا وتحديث أنظمة الاستجابة الوطنية.

(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

تُولي رؤية المملكة 2030 اهتمامًا بتعزيز الصحة العامة بوصفها أحد المرتكزات الرئيسة لتحسين جودة الحياة وبناء مجتمع حيوي، من خلال تطوير البنية التحتية الصحية، ورفع كفاءة الخدمات الوقائية والعلاجية، وتعزيز الوقاية من الأمراض غير السارية. وتُظهر مؤشرات المنطقة الشرقية تحسُّنًا ملموسًا في خدمات الرعاية الصحية، والتطعيمات، وخفض معدلات الحوادث، بما يتماشى مع التوجه الوطني نحو تعزيز جودة الحياة. ويعكس هذا الاتساق كفاءة التنسيق بين التخطيط الاقتصادي والصحي لتحقيق رفاه شامل ومستدام.

(د) الاتجاه العام للهدف

يُظهر أداء المنطقة الشرقية في تحقيق الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه) تحسُّنًا عامًا واستقرارًا صحيًا قويًا، لا سيما في مجالات الصحة الإنجابية، والتحصين، ومكافحة التدخين، والسلامة المرورية. وفي المقابل، تبرز تحديات متزايدة مرتبطة بالأمراض المزمنة وبعض الإصابات المعدية المحدودة، مثل الإيدز والملاريا، الأمر الذي يستدعي تعزيز جهود الوقاية المجتمعية وتكثيف الرصد الوبائي المستمر.

(هـ) أبرز التحديات

ارتفاع معدلات الإصابة ببعض الأمراض المزمنة، مثل السكري وأمراض القلب والسرطان.

زيادة محدودة في معدلات الإصابة بالإيدز والملاريا رغم الجهود الوقائية المبذولة.

تفاوت توزيع الكوادر الصحية بين محافظات المنطقة.

الحاجة إلى مواصلة خفض معدلات الحوادث المرورية والإصابات المنزلية.

(و) التوصيات

01 تطوير برامج وقائية متكاملة للأمراض المزمنة (السكري، وأمراض القلب، والسرطانات).

02 تعزيز الرصد الوبائي والتحليل الجغرافي للأمراض المعدية باستخدام نظم المعلومات الصحية.

03 توسيع مبادرات الصحة المجتمعية المرتبطة بالنشاط البدني والتغذية الصحية.



04 مواصلة دعم برامج مكافحة التدخين والوقاية من الحوادث المنزلية.

05 رفع كفاءة توزيع القوى العاملة الصحية بما يحقق العدالة المكانية في تقديم الخدمات.

06 دمج خطط الاستجابة للطوارئ الصحية على المستوى المحلي وفق معايير اللوائح الصحية الدولية (IHR).



الهدف الرابع
التعليم الجيد

(أ) أداء المنطقة الشرقية

تحسن ● مكتمل ● استقرار ●

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر					المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020		
التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس									04-05-01
إحصاءات التعليم العام - الموقع الرسمي لوزارة التعليم	المنطقة الشرقية	●		1.08	1.63	1.43		المرحلة الابتدائية	-
	وطني	-				1.66			
إحصاءات التعليم العام - الموقع الرسمي لوزارة التعليم	المنطقة الشرقية	●		0.98	0.99	0.98		المرحلة المتوسطة	-
	وطني	-				0.98			
إحصاءات التعليم العام - الموقع الرسمي لوزارة التعليم	المنطقة الشرقية	●		0.95	0.94	0.93		المرحلة الثانوية	-
	وطني	-				0.93			
مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمية و(2) التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، على جميع المستويات في: (أ) سياسات التعليم الوطنية، (ب) المناهج الدراسية، (ج) تدريب المعلمين، و (د) تقييم الطلاب									04-07-01



المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر					المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020		
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	-				75		سياسة التعليم الوطنية (بالنسبة المئوية)	-
		-				100		تقييم الطلاب (بالنسبة المئوية)	-
نسبة المدارس التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية: (أ) الكهرباء، (ب) الإنترنت لأغراض تعليمية، (ج) حواسيب لأغراض التعليم، (د) البنية التحتية واللوازم للطلاب ذوي الإعاقة، (هـ) مياه الشرب الأساسية، (و) مرافق الصرف الصحي الأساسية، (ز) مرافق غسل اليدين الأساسية									04-a-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	100	100	100	100	100	حواسيب لأغراض التعليم (بالنسبة المئوية)	-
		●	100	100	100	100	100	البنية التحتية واللوازم للطلاب ذوي الإعاقة (بالنسبة المئوية)	-
		●	100	100	100	100	100	مياه الشرب الأساسية (بالنسبة المئوية)	-
		●	100	100	100	100	100	مرافق غسل اليدين الأساسية (بالنسبة المئوية)	-
		●	100	100	100	100	100	مرافق الصرف الصحي الأساسية (بالنسبة المئوية)	-
نسبة المعلمين في: (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، (ب) التعليم الابتدائي، (ج) التعليم الإعدادي، (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل الحد الأدنى من تدريب المعلمين المنظم (مثال ذلك التدريب التربوي) قبل الخدمة أو أثناء الخدمة المطلوبة للتدريس على المستوى									04-c-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	100	100	100	100	100	ما قبل التعليم الابتدائي	-
		●	100	100	100	100	100	المرحلة الابتدائية	-
		●	100	100	100	100	100	المرحلة المتوسطة	-
		●	100	100	100	100	100	المرحلة الثانوية	-

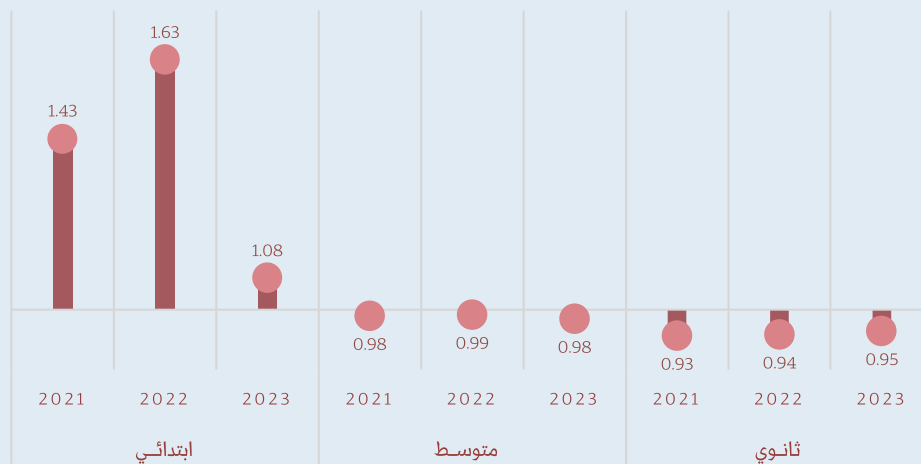
جدول (4-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (4) التعليم الجيد



(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 تكافؤ الجنسين في التعليم

تعكس مؤشرات التكافؤ بين الجنسين في المنطقة الشرقية أداءً متوازنًا عبر جميع المراحل التعليمية. ففي المرحلة الابتدائية، بلغ مؤشر التكافؤ (1.08) عام 2023 بعد أن بلغ (1.63) عام 2022، بما يشير إلى تحسّن واضح نحو تحقيق المساواة في الالتحاق بين الذكور والإناث. أما في المرحلتين المتوسطة والثانوية، فقد استقرت قيم المؤشر عند حدود (0.98-0.95)، وهي قريبة من مستوى التكافؤ التام (1.0)، مما يعكس نجاح المنطقة في تحقيق العدالة التعليمية بين الجنسين.



شكل (3-9): يوضح التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس في المنطقة الشرقية

02 جودة التعليم والمناهج

وفقًا لتقرير الهيئة العامة للإحصاء، بلغت نسبة تضمين مفاهيم تعليم المواطنة العالمية والتنمية المستدامة في السياسات التعليمية الوطنية (75%)، في حين وصلت نسبة دمجها في آليات تقييم الطلاب إلى (100%). ويعكس ذلك جهود وزارة التعليم في ترسيخ قيم حقوق الإنسان، والمساواة، والوعي البيئي ضمن العملية التعليمية، بما يتوافق مع متطلبات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

03 البنية التحتية التعليمية

أظهرت البيانات الوطنية أن جميع المدارس في المملكة، بما في ذلك مدارس المنطقة الشرقية، تتمتع بتغطية كاملة (100%) في خدمات الكهرباء، والإنترنت، والحواسيب، والمياه، والصرف الصحي، ومرافق ذوي الإعاقة. ويعكس هذا الأداء نضج البنية التحتية المدرسية الرقمية والمادية، خاصة في ظل التوسع في أنماط التعليم الإلكتروني والرقمي بعد جائحة (كوفيد - 19).



04 تأهيل الكوادر التعليمية

تشير البيانات إلى أن (100%) من المعلمين في مختلف المراحل التعليمية تلقوا الحد الأدنى من التدريب التربوي المطلوب، سواء قبل الخدمة أو أثناءها، بما يعكس استقراراً مؤسسياً في جودة الكادر التعليمي. ويُعد هذا المؤشر من أبرز نقاط القوة في منظومة التعليم على مستوى المملكة عموماً، والمنطقة الشرقية على وجه الخصوص.

(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

من مستهدفات رؤية المملكة 2030 الارتقاء برأس المال البشري من خلال تحسين جودة التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل. وتُظهر بيانات المنطقة الشرقية مستويات مرتفعة من تكافؤ الجنسين في التعليم، وتوافر الخدمات المدرسية، والبنية التحتية الرقمية، بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية القدرات البشرية. ويُعد هذا الاتساق أحد المحركات الرئيسية لاقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في المنطقة.

(د) الاتجاه العام للهدف

يُظهر أداء المنطقة الشرقية في تحقيق الهدف الرابع استقراراً وتميزاً في مؤشرات الوصول، والجودة، والتكافؤ، والبنية التحتية التعليمية. فقد تحقق تكافؤ شبه كامل بين الجنسين في جميع المراحل التعليمية، إلى جانب استمرار التحسّن في دمج مفاهيم المواطنة العالمية والتنمية المستدامة ضمن المناهج وأساليب التقويم. كما حافظت جودة الكادر التعليمي والبنية الأساسية المدرسية على مستويات مرتفعة تتجاوز المتوسط الوطني.

(هـ) أبرز التحديات

الحاجة إلى توسيع تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة على المستوى المدرسي العملي، وليس الاكتفاء بإدراجه ضمن السياسات العامة.

محدودية البيانات المحلية التفصيلية المتعلقة بنواتج التعلم وجودة التعليم مقارنة بالمتوسط الوطني.

استمرار الحاجة إلى تعزيز المهارات الرقمية للطلاب والمعلمين بما يتلاءم مع وتيرة التحول الرقمي المتسارعة.

(و) التوصيات

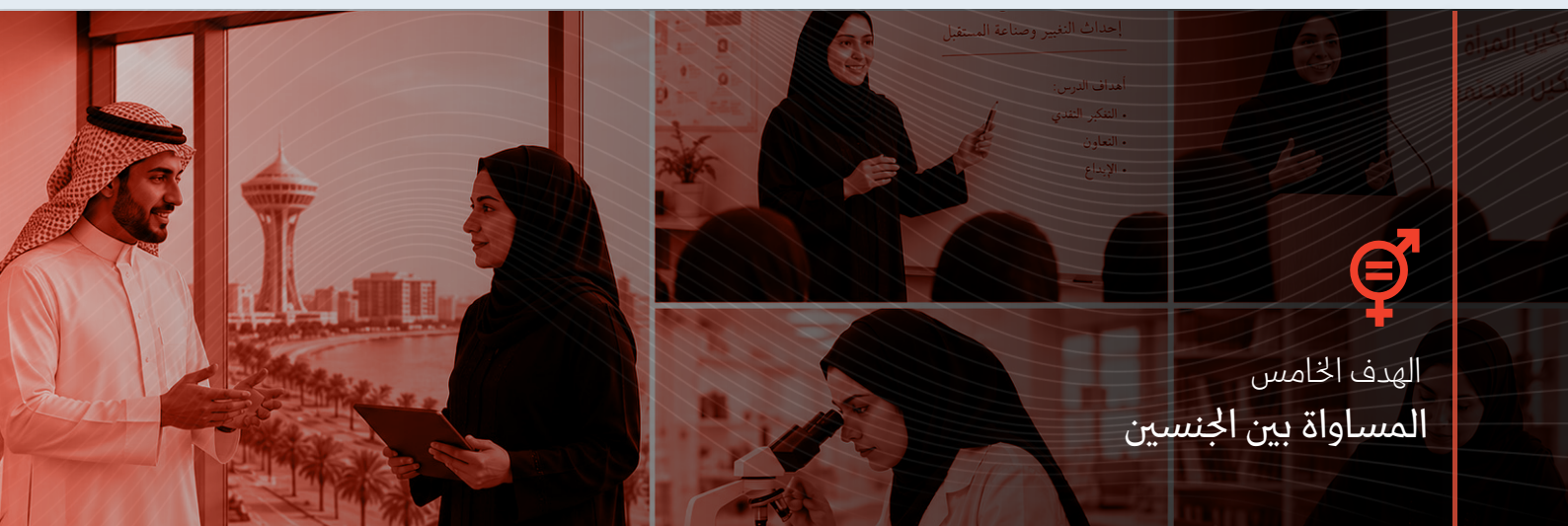
01 تعزيز دمج مفاهيم التنمية المستدامة والمواطنة في التعليم من خلال الأنشطة الصفية والمشروعات المدرسية.

02 تطوير مؤشرات أداء تعليمية محلية خاصة بالمنطقة الشرقية لقياس جودة التعلم ومهارات المستقبل.

03 رفع كفاءة التعليم الرقمي وتعزيز تكامل التكنولوجيا في عمليتي التعليم والتقييم.

04 تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التعليمية الذكية وإنشاء مراكز الابتكار المدرسي.

05 إعداد برامج تدريبية مستمرة للمعلمين تركز على الابتكار، والتقويم المتكامل، وأساليب التعلم الحديثة.



(أ) أداء المنطقة الشرقية

تحسن ● استقرار ●

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●		94.7	86				الأنظمة القانونية لتعزيز ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس (بالنسبة المئوية)	05-01-01
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية										05-05-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●		20	20	20	20	20	النساء في مجلس الشورى (بالنسبة المئوية)	-
	وطني	●		1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	النساء في الحكومات المحلية (بالنسبة المئوية)	-
فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	المنطقة الشرقية	●		4.2	3.6	3.0			نسبة النساء في المناصب الإدارية (بالنسبة المئوية)	05-05-02
المسح الاقتصادي الاجتماعي 2024م - هيئة تطوير المنطقة الشرقية، الهيئة العامة للإحصاء	المنطقة الشرقية	●	99.77			98.90	98.05		نسبة السكان الذين يمتلكون خط هاتف متنقل (بالنسبة المئوية)	05-b-01
الهيئة العامة للإحصاء	وطني	-	98.2							

جدول (3-5): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (5) المساواة بين الجنسين



(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 التمكين القانوني والمؤسسي للمرأة

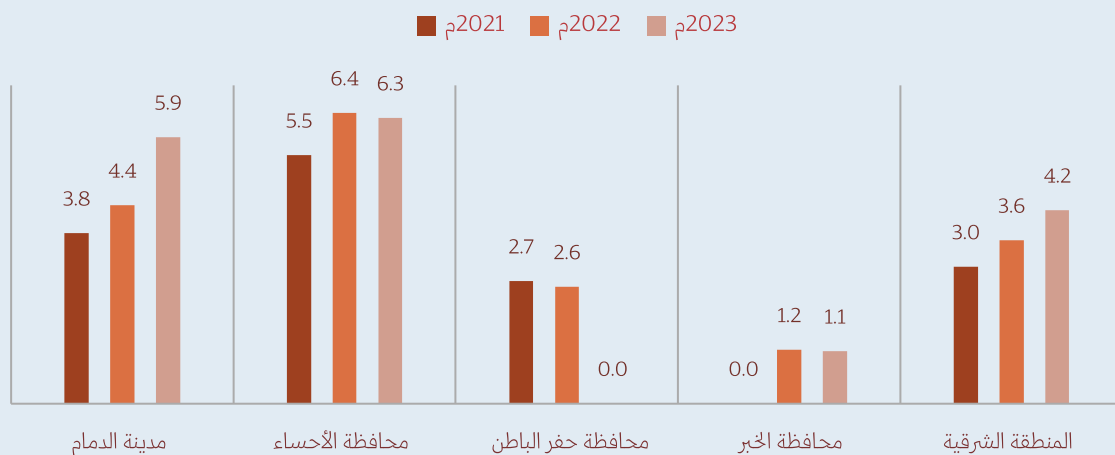
تشير البيانات الوطنية إلى تحسن نسبة الأطر القانونية في المملكة من (86%) عام 2022م إلى (94.7%) عام 2023م والتي تتضمن أحكامًا داعمة للمساواة بين الجنسين في مجالات العمل والتعليم والحقوق المدنية، بما يعكس التحول النوعي الذي شهدته المنظومة التشريعية السعودية منذ عام 2019. وقد تحقق ذلك من خلال إصلاحات جوهرية شملت أنظمة الأحوال الشخصية والعمل والجنسية، وأسهمت في تعزيز المكانة القانونية للمرأة وتوسيع نطاق حقوقها.

02 التمثيل السياسي والإداري

بلغت نسبة تمثيل النساء في مجلس الشورى (20%)، وهي نسبة مستقرة منذ عام 2015، في حين لا تتجاوز نسبة مشاركتهن في المناصب المحلية (المجالس البلدية أو الإدارية) نحو (1.2%). ورغم محدودية النسبة في المستوى المحلي، فإن هذه النسبة تمثل خطوة تأسيسية ضمن مسار تراكمي يستهدف تعزيز حضور المرأة في مواقع صنع القرار، في انسجام مع برامج تمكين المرأة ضمن رؤية المملكة 2030.

03 التمكين الاقتصادي والقيادي

شهدت المنطقة الشرقية تحسناً ملحوظاً في نسبة النساء في المناصب الإدارية، حيث ارتفعت من (3.0%) في عام 2021 إلى (4.2%) في عام 2023. ويعكس هذا الاتجاه التصاعدي توسع مشاركة المرأة في سوق العمل وفي المستويات الإدارية العليا، ولا سيما في قطاعات الخدمات والتعليم والقطاع غير الربحي.



شكل (3-10): يوضح نسبة النساء في المناصب الإدارية



04 التمكين الرقمي للمرأة

أظهرت نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي في عام 2024م أن نسبة النساء اللاتي يمتلكن خط هاتف متنقل تتجاوز (99%)، وهو ما يشير إلى تحقيق شمول رقمي شبه كامل في المنطقة الشرقية. ويُساهم هذا المستوى المرتفع من النفاذ الرقمي في تعزيز فرص المرأة في الوصول إلى التعليم والعمل والخدمات الإلكترونية، خاصةً في ظل التسارع المتنامي للتحول الرقمي.

(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

يُعدّ تمكين المرأة أحد المرتكزات الرئيسة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال رفع مشاركتها في سوق العمل، وزيادة حضورها في مواقع القيادة وصنع القرار، وتوفير البيئة الداعمة لإسهامها الفاعل في مختلف القطاعات. ويتّسق أداء المنطقة الشرقية مع مستهدفات الرؤية، حيث يظهر الأداء المحلي تحسّناً ملموساً في نسب النساء في المناصب الإدارية وارتفاعاً في مشاركتهم في القطاعات الإنتاجية، بما يعكس تطبيقاً عملياً للسياسات الوطنية ذات الصلة، ويبرز تمكين المرأة كأحد ركائز التحول الاجتماعي والاقتصادي المتوازن في المملكة.

(د) الاتجاه العام للهدف

يُظهر الأداء العام للمنطقة الشرقية في الهدف الخامس تحسّناً تصاعدياً في مؤشرات التمكين الاقتصادي والرقمي للمرأة، مع استقرار نسبي في المؤشرات السياسية والمؤسسية. وتشير هذه الاتجاهات إلى مسار إيجابي نحو تحقيق قدر أكبر من التكافؤ بين الجنسين، لا سيما في سوق العمل والمجالات الإدارية.

(هـ) أبرز التحديات

استمرار انخفاض نسبة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار على المستوى المحلي.

محدودية توفر بيانات محلية تفصيلية حول توزيع المرأة حسب القطاعات الاقتصادية والمستويات القيادية.

الحاجة إلى تحليل أعمق لفجوة الأجور وفرص الترقية بين الجنسين في القطاعين العام والخاص.

(و) التوصيات

01 تعزيز برامج إعداد القيادات النسائية في القطاعات الحكومية والخاصة.

02 رفع نسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية والإدارية عبر سياسات تمكين موجهة.

03 تحسين جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي على المستوى المحلي لدعم التخطيط وفق الأدلة.

04 توسيع مبادرات التمكين الرقمي والمالي لتشمل النساء في المناطق الطرفية أو ذات التمثيل المحدود.

05 إطلاق حملات توعوية مجتمعية لتعزيز ثقافة المساواة وعدم التمييز وتحفيز المشاركة الاقتصادية المتكافئة.



الهدف السادس المياه النظيفة والنظافة الصحية

(أ) أداء المنطقة الشرقية

● مكتمل ● تحسن

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2023	2022	2021	2020	2019	2018		
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	99.92	99.91		99.16	99.7	99.7	نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة (بالنسبة المئوية)	06-01-01
نسبة السكان الذين يستفيدون (أ) من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي و (ب) مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه (بالنسبة المئوية)										06-02-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	99.82	99.35		100	100	100	النسبة المئوية لأفراد الأسرة الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة (بالنسبة المئوية)	-
	وطني	●	98.42	98.39					نسبة السكان الذين يستفيدون من مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه (بالنسبة المئوية)	-
شركة المياه الوطنية بالقطاع الشرقي	المنطقة الشرقية	●	100	100	100				نسبة مياه الصرف المعالجة بطريقة آمنة* (بالنسبة المئوية)	06-03-01
المرصد الحضري الوطني	وطني	-			99.64					
درجة التنفيذ المتكامل لإدارة الموارد المائية (0-100)										06-05-01



المصدر	المحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2023	2022	2021	2020	2019	2018		
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024 م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	-		87					البيئة التمكينية	-
		-		70					المؤسسات والمشاركة	-
		-		81					أدوات الإدارة	-
		-		93					التمويل	-
		●		83		57			درجة الإدارة المتكاملة للموارد المائية (0-100)	-

* تشمل مياه الصرف الصحي المعالجة ثنائياً وثلاثياً.

جدول (6-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (6) المياه النظيفة والنظافة الصحية

(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 إتاحة المياه النظيفة

تحقق المنطقة الشرقية مستوى شبه كامل في خدمات مياه الشرب الآمنة، حيث تجاوزت النسبة (99%) منذ عام 2018، ما يعكس قوة البنية التحتية المائية وجودة أنظمة المعالجة والإمداد في المدن والمحافظات الرئيسية.

02 خدمات الصرف الصحي والنظافة

وصلت نسبة الأسر التي تستخدم مرافق صرف صحي محسنة إلى 100% تقريباً حتى عام 2022، في حين بلغت نسبة السكان الذين لديهم مرافق لغسل اليدين بالصابون والماء نحو 98%، وهي من أعلى معدلات الخدمات المرتبطة بالصحة على المستوى الوطني. هذا الأداء يعكس نجاح سياسات المياه والنظافة الشاملة ضمن مبادرات جودة الحياة وبرامج التحول البلدي.

03 معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها

أظهرت البيانات أن نسبة مياه الصرف المعالجة في المنطقة الشرقية بلغت (100%) في الأعوام (2021-2023)، مما يعزز الاستدامة البيئية والاقتصاد الدائري للمياه، خصوصاً مع توسع استخدام المياه المعالجة في الري والزراعة والصناعة.

04 الإدارة المتكاملة للموارد المائية

تشير مؤشرات الإدارة المتكاملة إلى أداء وطني متوازن (83) من (100)، مع نقاط قوة في التمويل (93) والبيئة التمكينية (87)، وهو ما يعكس تطور الحوكمة المائية وتكامل الأدوار المؤسسية في إدارة الموارد المائية على المستويين الوطني والمحلي.



(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

تستهدف رؤية المملكة 2030 تحقيق أمن مائي مستدام من خلال رفع كفاءة استخدام الموارد المائية، وتطوير البنية التحتية لقطاع المياه، وتعزيز استدامة خدمات الإمداد والصرف الصحي بما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتسق أداء المنطقة الشرقية مع مستهدفات الرؤية من خلال توسع مشروعات التحلية الحديثة، وتحسين خدمات الصرف الصحي في المدن الرئيسية، ورفع كفاءة شبكات الإمداد المائي. ويؤكد هذا الأداء المحلي التوافق مع التوجه الوطني نحو تحقيق الاستدامة المائية في سياق المناخ الجاف للمنطقة.

(د) الاتجاه العام للهدف

تُظهر المنطقة الشرقية أداءً متميزاً ومستقرًا في تحقيق الهدف السادس، إذ تحقق تغطية شبه شاملة في خدمات المياه والصرف الصحي، وتعدّ من أعلى المناطق كفاءة في إدارة المياه ومعالجة الصرف. كما تسير المؤشرات نحو تحقيق استدامة طويلة الأمد بفضل التحول إلى تقنيات إعادة الاستخدام والتكامل المؤسسي في إدارة الموارد المائية.

(هـ) أبرز التحديات

محدودية توافر بيانات محلية تفصيلية عن جودة المياه الجوفية والاستهلاك المنزلي والصناعي.

ارتفاع الضغط المائي في بعض التجمعات السكانية خلال فترات الذروة الموسمية.

الحاجة إلى توسيع شبكات إعادة استخدام المياه المعالجة في القطاعات الإنتاجية.

(و) التوصيات

01 تعزيز التكامل بين شركة المياه الوطنية وهيئات تطوير المناطق في إدارة البيانات والتخطيط.

02 توسيع استخدام المياه المعالجة في الزراعة والصناعة لتحقيق الكفاءة المائية.

03 تحسين جمع البيانات الجغرافية الدقيقة حول جودة المياه ومصادرها على مستوى المدن.

04 تفعيل برامج التوعية المجتمعية لترشيد الاستهلاك وحماية الموارد المائية.

05 تطوير مؤشرات محلية لقياس الاستدامة المائية بما يعكس خصوصية المنطقة الشرقية وموقعها الصناعي والبيئي.



الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد

(أ) أداء المنطقة الشرقية

تحسن ● استقرار ● تراجع ●

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
الأجر في الساعة لموظفي الإناث والذكور (بالريال السعودي)										08-05-01
تقارير المشتركين - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	المنطقة الشرقية	●		27.8	27.3	25.7			الأجر في الساعة للموظفات الإناث	-
		●		22.9	22.6	21.5			الأجر في الساعة للموظفين الذكور	-
		●	23.5	23.4	23.1	21.9			متوسط الأجر في الساعة للموظفين	-
		●		-21.3	-20.5	-19.2			فجوة الأجور بين الجنسين (بالنسبة المئوية)	-
معدل البطالة حسب الجنس (بالنسبة المئوية)										08-05-02
الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	المنطقة الشرقية	●	8.9	8.7	10.9	17.4			معدل البطالة للإناث (بالنسبة المئوية)	-
	وطني	●	11.9	11.1	12.9	18.7				-



المصدر	الخيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	المنطقة الشرقية	●	1.4	1.2	1.9	2.3			معدل البطالة للذكور (بالنسبة المئوية)	-
	وطني	●	2.0	1.8	2.3	3.3				-
	المنطقة الشرقية	●	2.5	2.4	3.8	5.5			معدل البطالة الإجمالي (بالنسبة المئوية)	-
	وطني	●	3.7	3.4	4.8	6.9				-
المسح الاقتصادي الاجتماعي 2024م - هيئة تطوير المنطقة الشرقية	المنطقة الشرقية	-	8.9						نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15 - 24) سنة وليسوا في التعليم أو التوظيف أو التدريب	08-06-01
معدل تكرار الإصابات المهنية المميتة وغير المميتة لكل 100 ألف عامل										08-08-01
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	المنطقة الشرقية	●		1.41	0.42				إصابات العمل المميتة	-
	وطني	●		1.21	0.22					-
	المنطقة الشرقية	●		337.6	104.8				إصابات العمل غير المميتة	-
	وطني	●		234.05	74.4					-
معدل فروع المصارف التجارية وأجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف فرد										08-10-01
إحصاءات الخدمات عام 2023م الهيئة العامة للإحصاء	المنطقة الشرقية	●		8.9				8.8	فروع المصارف التجارية	-
	وطني	-		7.4						-
	المنطقة الشرقية	-		71.2					أجهزة الصراف الآلي	
	وطني	-		61.9						



كود المؤشر	المؤشر	سنوات قياس المؤشر						الاتجاه	الحيز	المصدر	
		2024	2023	2022	2021	2020	2019				
08-08-02	مستوى الامتثال الوطني لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) على أساس المصادر النصية لمنظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية. حسب الجنس وحالة المهاجرين										
	الاستراتيجية	نعم								وطني	تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء. المرصد الحضري الوطني
	تشكيل الجمعيات	تكوين الجمعيات في المملكة العربية السعودية حقٌ مُقرر في الأنظمة السعودية ويمكن لمن يرغب بتأسيس جمعية أهلية العمل وفق الإجراءات النظامية المتعلقة بتأسيس الجمعيات وتكوينها، ويتم تأسيس الجمعية واكتسابها الصفة الاعتبارية، كما أن المملكة العربية السعودية حرصت كل الحرص على تنمية القطاع غير الربحي، وتسعى لرفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك تكوين الجمعيات والإشراف عليها وتحفيز القطاع غير الربحي وتنميته.									
		وتتعدد الأنظمة واللوائح المتعلقة بهذا الشأن، ومن أبرز ما يجدر ذكره الآتي:									
		أولاً: نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/8) وتاريخ 1437/02/19هـ، وقد تضمن عدة نصوص تدل على السماح بتكوين الجمعيات ومن هذه النصوص ما ورد في المادة الثالثة من النظام والتي نصت على "...تعد جمعية أهلية - في تطبيق أحكام هذا النظام - كل مجموعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة ، مؤلفة من أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية ، أو منهما معاً ، غير هادفة للربح أساساً ، وذلك من أجل تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل ، أو من أجل نشاط ديني تحدده وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، أو نشاط اجتماعي، أو ثقافي، أو صحي، أو بيئي، أو تربوي، أو تعليمي، أو علمي، أو مهني، أو إبداعي، أو شبابي، أو سياحي، ونحو ذلك من نشاطات، أو نشاط يتعلق بحماية المستهلك، أو أي نشاط أهلي آخر تقرره الوزارة، سواء كان ذلك عن طريق العون المادي، أو المعنوي، أو الخبرات الفنية أو غيرها، وسواء كان النشاط موجّهاً إلى خدمة العامة كجمعيات النفع العام، أم كان موجّهاً في الأساس إلى خدمة أصحاب تخصص أو مهنة كالجمعيات المهنية والجمعيات العلمية والجمعيات الأدبية"، بل إن المملكة تسعى لتطوير الجمعيات وتنميتها ودعمها وتذليل المصاعب لها ومعالجة التحديات التي تواجهها، ومن النصوص التي تدل على دعم الجمعيات وتنميتها وتطويرها ما ورد في المادة السابعة من نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي نصت على أنه "ينشأ بموجب النظام صندوق يسمى (صندوق دعم الجمعيات) ويرتبط بالمجلس، وتكون مهمته دعم برامج الجمعيات وتطويرها بما يضمن استمرار أعمالها".									
		كذلك وأشار النظام إلى جواز تكوين فروع للجمعيات داخل المملكة، فقد نصت المادة العاشرة من النظام على أنه "يجوز للجمعية أن تنشئ لها فروعاً داخل المملكة بعد موافقة الوزارة على ذلك..."									



كود المؤشر	المؤشر	سنوات قياس المؤشر						الاتجاه	الحيز	المصدر
		2019	2020	2021	2022	2023	2024			
-	تشكيل الجمعيات	ثانياً: اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (73739) وتاريخ 1437/06/11هـ، وقد تضمنت اللائحة عدة نصوص نظامية تدل على السماح بتكوين الجمعيات، وهي لائحة تنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية تبين وتفصل وتشرح وتنظم الأحكام الواردة في النظام.						وطني	تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء المرصد الحضري الوطني	
		ثالثاً: نظام الجمعيات التعاونية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/14) وتاريخ 1429/03/10هـ، والذي نظم آلية تأسيس الجمعيات التعاونية والاشتراك في تكوينها، فقد نصت المادة الثامنة من النظام "يُعد الأشخاص الذين يشتركون في تكوين جمعية تعاونية مؤسسين لها، وهم الذين يتولون إعداد عقد التأسيس الابتدائي، واللائحة الأساسية للجمعية. ويتحملون بالتضامن ما يستلزمه تكوين الجمعية من نفقات التأسيس، وما يتفرع عنه من التزامات، ويرد إليهم من رأس المال مصروفات التأسيس بعد تسجيل الجمعية، وإذا تعذر تكوين الجمعية لا يكون لهم حق الرجوع على أحد بما أنفقوه".								
		فيما يتعلق بهذا الصدد فالأنظمة في المملكة العربية السعودية تسمح بالمفاوضة الجماعية، وسعيًا من حكومة المملكة وحرصها الدائم على العمال في القطاع الخاص وتحقيقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 وحرصاً على حفظ حقوق العمال وتحسين مستوى ظروف العمل وتهيئة الأسباب المعينة بزيادة الإنتاج في أوضاع صحية وسليمة وأداء جيد، أصدرت قواعد تشكيل اللجان العمالية بقرار مجلس الوزراء المؤرخ رقم (12) وتاريخ 1422/01/8هـ، واللائحة التنفيذية بالقرار الوزاري رقم (1691) وتاريخ 1423/01/27هـ، والذي يُسمح للعمال فقط بتشكيل لجان عمالية في أماكن العمل التي يعمل فيها أكثر من 100 عامل سعودي، وتهدف اللجان إلى إيجاد وسيلة للحوار بين صاحب العمل والعمال لتحسين مستوى أداء العمل وإزالة المعوقات الفنية والمادية التي تحول دون ذلك، وتختص بتقديم توصيات بشأن القضايا العمالية مثل تحسين ظروف العمل، ومعايير الصحة والسلامة والتدريب، وقام رؤساء اللجان العمالية بتشكيل (اللجنة الوطنية السعودية للجان العمالية) وانتخاب أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية ومجلس إدارتها وتمت المصادقة على الانتخابات من قبل معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وذلك لتمثيل العمال بالمملكة العربية السعودية محلياً ودولياً، وتتمثل المهمة الأساسية في تعزيز حقوق العمال ومصالحهم والدفاع عنها، من خلال المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي مع أصحاب العمل وممثلي الحكومة.								
وجود استراتيجية وطنية مطورة وتشغيلية لتشغيل الشباب، كاستراتيجية واضحة ومستقلة أو كجزء من استراتيجية التوظيف الوطنية										08-b-01

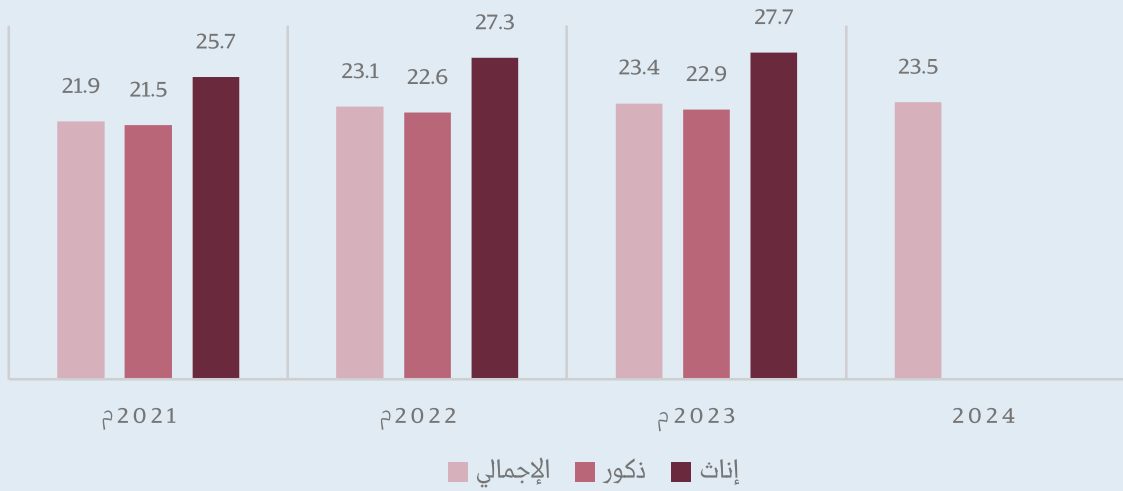
المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني		نعم						الاستراتيجية	-
			نعم، وهي جزء من استراتيجية سوق العمل التي تغطي سوق العمل بأكمله، ذكورًا وإناثًا من جميع الفئات العمرية. وتسعى الاستراتيجية من خلال أهدافها الرئيسية إلى زيادة المشاركة الاقتصادية للمواطنين إلى (60%)، وخفض البطالة إلى (7%). وتهدف إلى رفع كفاءة وإنتاجية سوق العمل. كما يتضمن عددًا من المبادرات التي تستهدف جانب العرض والطلب من حيث توفير المهارات والقيم، بما في ذلك الشباب ومن يصعب توظيفهم.						هل توجد استراتيجية وطنية مطورة وعملية لتشغيل الشباب، كاستراتيجية واضحة ومستقلة أو كجزء من استراتيجية التشغيل الوطنية؟	
			نعم، وهي جزء من استراتيجية سوق العمل الجاري تنفيذها حاليًا. تركز استراتيجية سوق العمل على 4 أهداف استراتيجية:						• أحد الأهداف هو تحفيز المشاركة الاقتصادية للمواطنين (خاصة الشباب والشابات) ورفعها من (45.5%) حسب نتائج 2019 إلى (60%) لعام 2030 • وأحد الأهداف هو خفض معدل بطالة المواطنين من (12%) حسب نتيجة 2019 إلى (7%) لعام 2030.	
			كما تحتوي الاستراتيجية على 6 محاور استراتيجية، ويعنى أحد المحاور بنظام التشغيل، وتندرج تحتها 3 مبادرات:						• تعزيز منصات التوظيف الإلكترونية • توسيع شبكة مراكز التوظيف • تحسين مستوى تقديم الخدمات وتحسين جودة خدمات التوظيف لمن يصعب توظيفهم	

جدول (7-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (8) العمل اللائق ونمو الاقتصاد

(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 الأجور والعمل اللائق

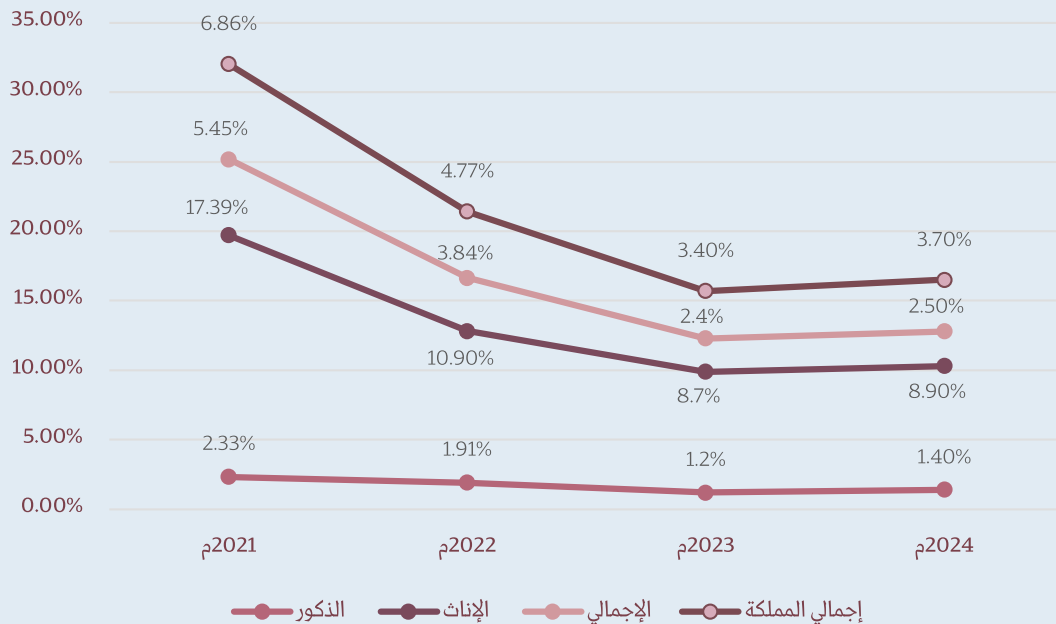
تُظهر بيانات الأجور في المنطقة الشرقية اتساقًا نسبيًا مع المعدل الوطني، حيث بلغ متوسط الأجر في الساعة (23.5) ريالًا عام 2023. ويُلاحظ أن متوسط الأجر لدى الإناث يفوق الذكور بنسبة تتراوح بين (19%-21%)، وهو اتجاه إيجابي نسبيًا مقارنة بالمستوى الوطني، ويعكس توسع مشاركة المرأة في الوظائف ذات المهارات العالية، لاسيما في المجالات الإدارية والمهنية. كما يمكن تفسير هذه الفجوة جزئيًا بارتفاع نسبة العمالة الوافدة من الذكور في بعض المهن منخفضة الأجر، ما يؤثر على متوسط الأجور الكلي للذكور.



شكل (11-3): يوضح الأجر في الساعة لموظفي الإناث والذكور (ريال سعودي)

02 البطالة

حققت المنطقة الشرقية تحسُّناً ملحوظاً في معدل البطالة العام الذي انخفض إلى (2.5%) عام 2023، وهي نسبة أقل من المعدل الوطني (3.7%)، كما تراجع معدل بطالة الإناث من (17.4%) عام 2020 إلى (8.9%) عام 2023، مما يشير إلى نجاح برامج تمكين المرأة واستيعاب القوى العاملة في سوق العمل المحلي.



شكل (12-3): يوضح معدل البطالة حسب الجنس في المنطقة الشرقية



03 الشباب والتعليم المهني

بلغت نسبة الشباب (15-24) سنة غير الملتحقين بالتعليم أو التدريب أو التوظيف (8.9%) عام 2024، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالعديد من المناطق، ما يعكس فاعلية برامج التوظيف والتدريب التي تنفذها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة التعليم.

04 السلامة المهنية

تُظهر بيانات الإصابات المهنية ارتفاعًا طفيفًا في الإصابات غير المميتة خلال عام 2023، الأمر الذي يستدعي تعزيز الرقابة على تطبيق معايير السلامة والصحة المهنية، خصوصًا في القطاعات الصناعية الكبرى التي تشكّل سمة بارزة للاقتصاد المحلي.

05 الخدمات المالية

بلغ معدل فروع المصارف (8.9) فرعًا لكل 100 ألف فرد، فيما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (71.2) جهازًا لكل مائة ألف فرد، وهو ما يعكس تحسّنًا في مستويات الشمول المالي وتطور البنية التحتية المصرفية الداعمة للنشاط الاقتصادي في المنطقة.

06 الإطار التشريعي وسوق العمل

تُظهر المملكة التزامًا قويًا بضمان حقوق العمل وتنظيم سوق العمل وفق الأطر التشريعية الوطنية، بما في ذلك حماية الحقوق العمالية وحرية تكوين الجمعيات المهنية. كما تم تبني استراتيجية سوق العمل (2021-2030) التي تستهدف خفض معدل البطالة إلى (7%) ورفع نسبة المشاركة الاقتصادية إلى (60%) بحلول عام 2030.

(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

ترتكز رؤية المملكة 2030 على تنويع القاعدة الاقتصادية، ورفع الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص إلى (65%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب خلق فرص عمل نوعية في القطاعات الواعدة. ويعكس أداء المنطقة الشرقية نجاحًا نسبيًا في استقطاب الاستثمارات الصناعية والخدمية، ورفع معدلات التوظيف، مع استمرار الحاجة إلى تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية. ويبرز هذا الاتساق ديناميكية التحول الاقتصادي نحو تنمية شاملة قائمة على المعرفة والابتكار.

(د) الاتجاه العام للهدف

تسير المنطقة الشرقية في اتجاه إيجابي ومستدام في معظم مؤشرات العمل والنمو الاقتصادي، مدعومة ببيئة استثمارية نشطة، وتوسّع في تمكين المرأة، وتحسّن في جودة الوظائف. كما يظهر نمو اقتصادي متوازن مصحوب بارتفاع معدلات التوظيف وانخفاض البطالة، ما يجعل المنطقة نموذجًا محليًا في تحقيق أهداف العمل اللائق.



(هـ) أبرز التحديات

ارتفاع طفيف في الإصابات المهنية في بعض القطاعات الصناعية.



الحاجة إلى تحسين إنتاجية العمل وربط التدريب بمتطلبات سوق العمل الفعلية.



ضرورة توسيع فرص العمل النوعية للشباب والنساء في القطاعات التقنية والابتكارية



(و) التوصيات

01 تعزيز برامج السلامة والصحة المهنية في المنشآت الصناعية والخدمية.

02 توسيع برامج التدريب الموجهة للشباب وربطها مباشرة بخطط التوظيف الوطنية.

03 دعم تمكين المرأة اقتصاديًا، والاستمرار في خفض فجوة البطالة بين الجنسين.

04 دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بوصفها محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وتوليد الوظائف.

05 تطوير نظام رصد محلي دوري لمؤشرات العمل والأجور والإصابات المهنية؛ بما يدعم التقييم الدقيق واتخاذ القرار المبني على البيانات.



الهدف التاسع الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

(أ) أداء المنطقة الشرقية

● مكتمل ● تحسن ● استقرار ● تراجع

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر					المؤشر	كود المؤشر
			2023	2022	2021	2020	2019		
تقديرات الاستشاري من واقع بيانات شبكة الطرق المفتوحة وبيانات تعداد 2022م	المنطقة الشرقية	-		96.7				نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول (بالنسبة المئوية)	09-01-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني			91.77					
عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل									09-01-02
الهيئة العامة للطيران المدني	المنطقة الشرقية	●	11,022	9,429	5,921			إجمالي عدد الركاب المسافرين جوا عبر المطارات (بالمليون)	-
	وطني	●	112,000	88,000					
الشركة السعودية للخطوط الحديدية سار	المنطقة الشرقية	●	1,865	2,144	1,195			إجمالي عدد الركاب المسافرين عبر السكك الحديدية (بالمليون)	-
وزارة النقل	المنطقة الشرقية	●	651,291	126,043				إجمالي عدد الركاب المسافرين عبر حافلات النقل العام داخل المدن	-
ميناء الملك عبد العزيز بالدمام، ميناء رأس الخير، ميناء الملك فهد الصناعي	المنطقة الشرقية	●	111,699	114,374	102,713			إجمالي حجم المنقول من البضائع عبر الموانئ (بالمليون طن)	



المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر					المؤشر	كود المؤشر
			2023	2022	2021	2020	2019		
الهيئة العامة للطيران المدني	المنطقة الشرقية	-			50,884			إجمالي حجم المنقول من البضائع عبر المطارات (بالطن)	-
الشركة السعودية للخطوط الحديدية سار	المنطقة الشرقية		364,800	550,200				إجمالي حجم المنقول من البضائع عبر خطوط السكك الحديدية (بالطن)	-
القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد									09-02-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024 م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	15.07	12.86	13.05	12.46	11.71	نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالنسبة المئوية)	-
	وطني	●	20,429	18,578	14,100	10,247	11,411	نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالريال السعودي)	-
المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية، إحصاءات سوق العمل - الهيئة العامة للإحصاء	المنطقة الشرقية	●	13.54	12.53	15.07			العمالة في التصنيع كنسبة من إجمالي العمالة	09-02-02
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024 م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	8.33	7.45	8.17	8.44	9.72	نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات	09-03-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024 م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	27.21	26.17	28.15	32.36	32.27	نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة (بالنسبة المئوية)	09-b-01
نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، حسب التكنولوجيا (بالنسبة المئوية)									09-b-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024 م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	100	100	100	99.1	98.9	النسبة المئوية لشبكات الهاتف المحمول من الجيل الثالث المنتشرة في المناطق المأهولة بالسكان (بالنسبة المئوية)	-
		●	100	100	100	98.3	94.2	النسبة المئوية لشبكات الجيل الرابع المتنقلة المنتشرة في المناطق المأهولة بالسكان (بالنسبة المئوية)	-

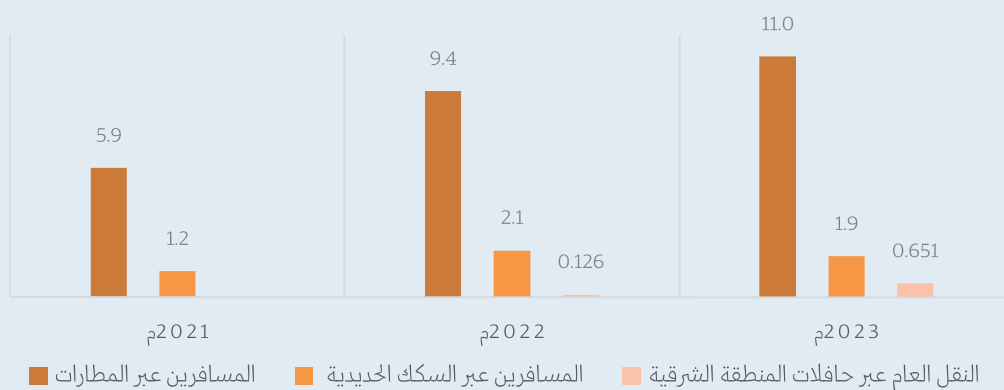
جدول (3-8): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (9) الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية



(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 البنية التحتية المتكاملة للنقل والاتصال

حققت المنطقة الشرقية تغطية شبه كاملة للطرق المعبدة في المناطق الريفية بلغت (96.7%)، متقدمة على المعدل الوطني، وهو ما يعكس اتساع شبكة النقل وارتفاع جودة البنية التحتية، بما يدعم الربط المكاني والتنمية المتوازنة بين المراكز الحضرية والريفية. أما النقل عبر السكك الحديدية فقد سجل نموًا ملحوظًا عام 2022 قبل أن يتراجع قليلاً في 2023، في حين استقرت حركة البضائع عبر الموانئ عند مستويات مرتفعة تتجاوز (110) ملايين طن سنوياً.



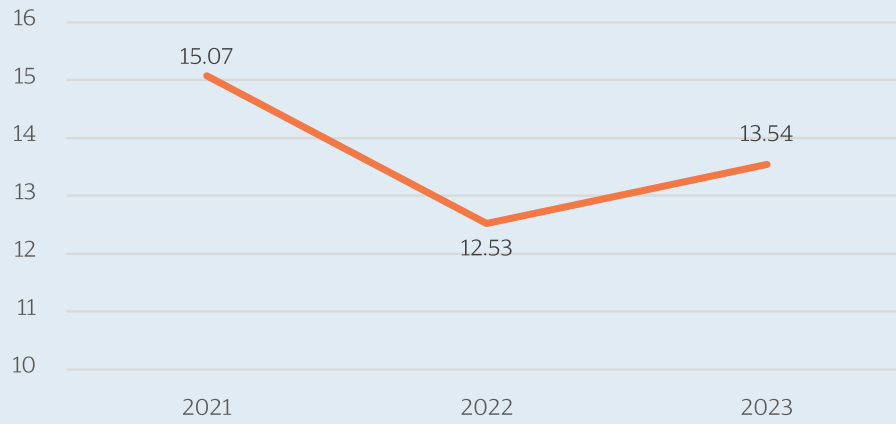
شكل (3-13): يوضح عدد الركاب حسب وسيلة النقل في المنطقة الشرقية بالملايين

02 قطاع النقل والخدمات اللوجستية

شهدت حركة الركاب عبر المطارات نموًا متسارعًا، حيث تضاعف عدد المسافرين من (5.9) ملايين عام 2021 إلى أكثر من (11) مليون مسافر عام 2023، في مؤشر واضح على تنامي النشاط الاقتصادي والسياحي وتعاضد دور المنطقة كمحور لوجستي إقليمي.

03 العمالة الصناعية

تراوحت نسبة العمالة في القطاع الصناعي بين (12.53%) و(15.07%) خلال الفترة 2021-2023، مع تذبذب طفيف بسبب تأثير التحول الرقمي وتحديث خطوط الإنتاج، مما يتطلب توجيه برامج التدريب المهني لدعم المهارات الصناعية المتقدمة.



شكل (14-3): يوضح العمالة في التصنيع كنسبة من إجمالي العمالة في المنطقة الشرقية

04 الابتكار والتكنولوجيا الصناعية

انخفضت نسبة القيمة المضافة للصناعات التكنولوجية المتوسطة والعالية من (32.27%) إلى (27.21%)، ما يشير إلى تراجع نسبي في مساهمة الصناعات القائمة على المعرفة والتقنية، ويستدعي تعزيز منظومات الابتكار والبحث والتطوير، وتوسيع نطاق البحث التطبيقي داخل المدن الصناعية.

05 الاتصال والبنية الرقمية

بلغت تغطية شبكات الجيل الثالث والرابع (100%) من المناطق المأهولة بالسكان، بما يعزز جاهزية البنية التحتية الرقمية لدعم التحول الصناعي، وتمكين التقنيات الذكية، والصناعات المتقدمة.

(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

ترتكز رؤية المملكة 2030 على بناء قاعدة صناعية متقدمة وتعزيز قطاعي النقل والخدمات اللوجستية، من خلال دعم الابتكار، وتبني التقنيات الحديثة، وتطوير البنية التحتية، بما يساهم في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي. وتبرز المنطقة الشرقية بوصفها مركزاً وطنياً رئيسياً للبنية التحتية الصناعية والنقل واللوجستيات، مع تقدم ملحوظ في مؤشرات النقل والاتصال. ويعزز هذا الاتساق بين السياسات الوطنية والمبادرات المحلية تنافسية المنطقة كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني.

(د) الاتجاه العام للهدف

يتضح أن المنطقة الشرقية تتمتع بمستوى متقدم من البنية التحتية الصناعية والنقل والاتصال، مع نمو مستمر في الإنتاج الصناعي وحركة النقل والخدمات اللوجستية. ومع ذلك، فإن تراجع حصة الصناعات التقنية الصغيرة والمتوسطة يشير إلى الحاجة لتوسيع قاعدة الابتكار والتحول الرقمي الصناعي.



(هـ) أبرز التحديات

محدودية مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة الكلية.



الحاجة إلى رفع كفاءة الابتكار الصناعي وتعزيز المحتوى التقني المتقدم.



تذبذب العمالة الصناعية نتيجة التحولات التكنولوجية في أنماط الإنتاج



نقص البيانات المحلية التفصيلية حول مساهمة المدن الصناعية في الناتج المحلي.



(و) التوصيات

01 تحفيز الاستثمار في الصناعات التكنولوجية المتقدمة داخل المدن الصناعية الكبرى.

02 توسيع برامج الابتكار الصناعي وربط الجامعات بمراكز الأبحاث التطبيقية في الجبيل ورأس الخير.

03 دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية عبر التمويل والتدريب والتقنيات الذكية.

04 تعزيز التكامل بين النقل الصناعي والموانئ والسكك الحديدية لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة.

05 إنشاء منصة بيانات صناعية ولوجستية موحدة لدعم اتخاذ القرار المحلي المبني على الأدلة.



الهدف العاشر الحد من أوجه عدم المساواة



(أ) الأداء العام

تحسن ● تراجع ●

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر					المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020		
نصيب العمل من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية									10-04-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	34.4	40.7	44.3	39.1	37.7	نصيب العمالة من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	-
نسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نموًا والبلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية									10-a-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	13	14	14	15	16	خطوط التعرفة (بالنسبة المئوية)	-
مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات، مثال ذلك: المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الأخرى (بالمليار ريال)									10-b-01



المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر					المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020		
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	-	-	51,212	41,463	17,088	القروض والمساعدات	-
		●	-	-	4,283	3,530	2,142	المساهمات لدعم الجمعيات والمنظمات	-
		-	-	-	-	-	-	المساعدات المقدمة من أطراف متعددة	-
		●	-	-	55,495	44,994	19,230	الإجمالي	-
		●	-	65,044	99,492	92,527	20,290	الأصول: الاستثمار المباشر في الخارج	-
		-	-	85,513	100,162	106,313	6,079	الخصوم: الاستثمار المباشر داخل الاقتصاد	-

جدول (9-3): مستوى تقدم المملكة في مؤشرات الهدف (10) الحد من أوجه عدم المساواة

(ب) نصيب العمل من الناتج المحلي

01 نصيب العمل من الناتج المحلي

أظهرت البيانات الوطنية تذبذباً في نصيب العمل من الناتج المحلي الإجمالي بين (37.7 - 44.3%) خلال الفترة 2020-2023، قبل أن ينخفض إلى (34.4%) عام 2024.

يعكس هذا التراجع تأثير التحولات الهيكلية في سوق العمل والتحول نحو الأنشطة الرأسمالية والتقنية، مما يستدعي مواصلة دعم سياسات رفع الأجور وتحسين الحماية الاجتماعية.

02 الاندماج التجاري الدولي

انخفضت نسبة التعريفات الجمركية على واردات أقل البلدان نمواً من (16%) إلى (13%) خلال الفترة 2020-2024، بما يعكس التزام المملكة بمبادئ التجارة العادلة وتعزيز التكامل مع الأسواق النامية، ويسهم في ترسيخ مكانتها كشريك تجاري مسؤول ضمن سلاسل القيمة العالمية.

03 المساعدات الإنمائية الدولية

شهدت تدفقات المساعدات والقروض الإنمائية نمواً ملحوظاً من (17) مليار ريال عام 2020، إلى (51.2) مليار ريال عام 2023، مما يعكس دور المملكة الإنساني والاقتصادي في دعم التنمية العالمية، خصوصاً في مجالات الصحة والبنية التحتية والتعليم في الدول النامية.



04 الاستثمارات الخارجية والداخلية

ارتفع الاستثمار المباشر في الخارج من (20.3) مليار ريال إلى أكثر من (65) مليار ريال خلال الفترة (2020-2024)، في حين زاد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المملكة من (6) مليارات إلى (85.5) مليار ريال، مما يشير إلى توازن في التدفقات الاستثمارية يعزز الانفتاح الاقتصادي وتكامل الاقتصاد السعودي عالمياً.

(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

ترتكز رؤية المملكة 2030 على تعزيز التنمية الشاملة والمتوازنة، والحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توسيع فرص التمكين، وتعزيز الحماية الاجتماعية، ورفع مستوى المشاركة الاقتصادية لمختلف فئات المجتمع. ويظهر الأداء العام تقدماً في تقليص الفوارق الداخلية، والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي، وإتاحة فرص أكبر للنساء والشباب في سوق العمل، ويجسد هذا التقدم فاعلية الجهود الوطنية والمحلية في ترسيخ العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز جودة الحياة، وبناء مجتمع أكثر ازدهاراً وتكافؤاً.

(د) الاتجاه العام للهدف

تسير المملكة، والمنطقة الشرقية ضمنها، في مسار إيجابي نحو تقليص الفوارق الاقتصادية وتعزيز تكافؤ الفرص، من خلال دعم سياسات التمكين الاقتصادي، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، والمشاركة الفاعلة في المساعدات الإنمائية الدولية. ويعكس الأداء المحلي للمنطقة الشرقية اتساقاً واضحاً مع التوجه الوطني نحو تعميق الاندماج الاقتصادي والمالي على المستوى العالمي، إلى جانب تحسين مستويات الدخل وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

(هـ) أبرز التحديات

استمرار تفاوت نصيب العمل من الناتج المحلي نتيجة التحول نحو قطاعات عالية التقنية تتطلب رأس مال مرتفع.

محدودية توافر البيانات المحلية المصنفة حسب مستوى الدخل والموقع الجغرافي، بما يحّد من دقة قياس التفاوت الداخلي.

الحاجة إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للفئات الأقل دخلاً، خصوصاً في المناطق غير الحضرية.

(و) التوصيات

01 تحسين توزيع الدخل من خلال تبني سياسات أجور عادلة، وتوسيع برامج الدعم الموجهة للفئات محدودة الدخل.

02 توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية بما يضمن الاستقرار الاقتصادي للأسر الأكثر هشاشة.

03 تعزيز التنمية المحلية المتوازنة للحد من التفاوت المكاني في فرص العمل والدخل.

04 تحفيز الاستثمار المحلي الصغير والمتوسط في المناطق الطرفية لتعزيز العدالة الاقتصادية.

05 استمرار الدعم الإنمائي الدولي بما يعزز مكانة المملكة في تحقيق المساواة العالمية وتقليل فجوات التنمية بين الدول.



الهدف الحادي عشر مدن ومجتمعات محلية مستدامة

(أ) أداء المنطقة الشرقية

تحسن ● استقرار ● تراجع ●

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام والخاص) التي تُنفق لصون وحفظ وحماية جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، حسب مصدر التمويل (عام، خاص) ونوع التراث (ثقافي، طبيعي) ومستوى الحكومة (وطني، مناطقي، ومحلي/بلدي) (بالمليار الريال السعودي)										11-04-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني					11,03	4,73	8,6	نوع التراث (ثقافي)	-
						1,6	1,56	1,31	نوع التراث (طبيعي)	-
						12,62	6,3	9,9	نوع التراث الإجمالي	-
تقرير المؤشرات الحضرية للمنطقة الشرقية 2022م	المنطقة الشرقية						0.04	0.04	عدد الأفراد المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف فرد من السكان	11-05-01
	وطني						0.08	0.11		
نسبة النفقات الصلبة للمدن، التي تُجمع بانتظام ويجري تفريغها على نحو كاف، من مجموع النفقات الصلبة للمدن										11-06-01
المسح الاقتصادي الاجتماعي 2024م - هيئة تطوير المنطقة الشرقية	المنطقة الشرقية	-	93.1						نسبة المساكن التي لديها خدمة جمع النفقات الصلبة بانتظام من إجمالي المساكن (بالنسبة المئوية)	-
المجلس العالمي لبيانات المدن	وطني	-	90.2							



المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020	2019		
المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات، مثال ذلك: الجسيمات من الفئة (2.5) والجسيمات من الفئة (10) في المدن (المرجح حسب السكان)										11-06-02
المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء	المنطقة الشرقية	●	131.06	102.36	192.17	141.75	118.375	81.83	متوسط التركيز السنوي للجسيمات الدقيقة (PM10) في الهواء (بالميكروغرام لكل متر مكعب)	-
المرصد الحضري الوطني	وطني	●		81.48	115.85	92.45				
المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء	المنطقة الشرقية	●	30.3	36.75	48.2				متوسط التركيز السنوي للجسيمات الدقيقة (PM2.5) في الهواء (بالميكروغرام لكل متر مكعب)	-
المرصد الحضري الوطني	وطني	●		40.44	39.25	31.46				

جدول (3-10): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (11) مدن ومجتمعات محلية مستدامة

(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 صون التراث الثقافي والطبيعي

سجلت المملكة نموًا متصاعدًا في الإنفاق العام والخاص على حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي، إذ ارتفع إجمالي النفقات من (9.9) مليار ريال عام 2019 إلى (12.6) مليار ريال عام 2021. ويعكس ذلك توسع برامج الهيئة السعودية للتراث ووزارة الثقافة في حماية المواقع التاريخية والطبيعية، وإدماج التراث في التنمية الحضرية والسياحة الثقافية، مما يساهم في تعزيز الهوية الوطنية واستدامة الأصول الثقافية.

02 الاستعداد لمخاطر الكوارث

بلغ معدل المتأثرين بالكوارث الطبيعية في المنطقة الشرقية (0.04) لكل مائة ألف فرد عام 2022، وهو من أدنى المعدلات على المستوى الوطني، مما يدل على كفاءة منظومات الحماية المدنية والبنية التحتية المرنة، إلى جانب فعالية أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة السريعة في مواجهة المخاطر البيئية والمناخية.

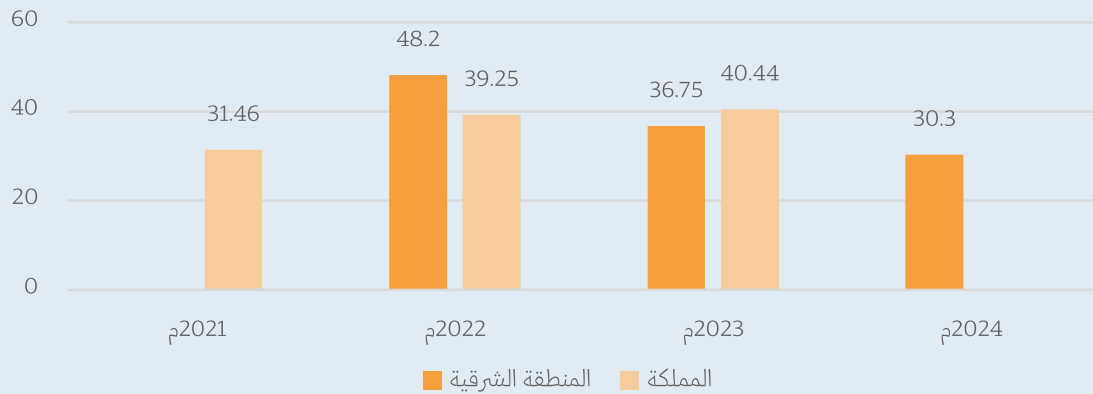


03 إدارة النفايات الصلبة

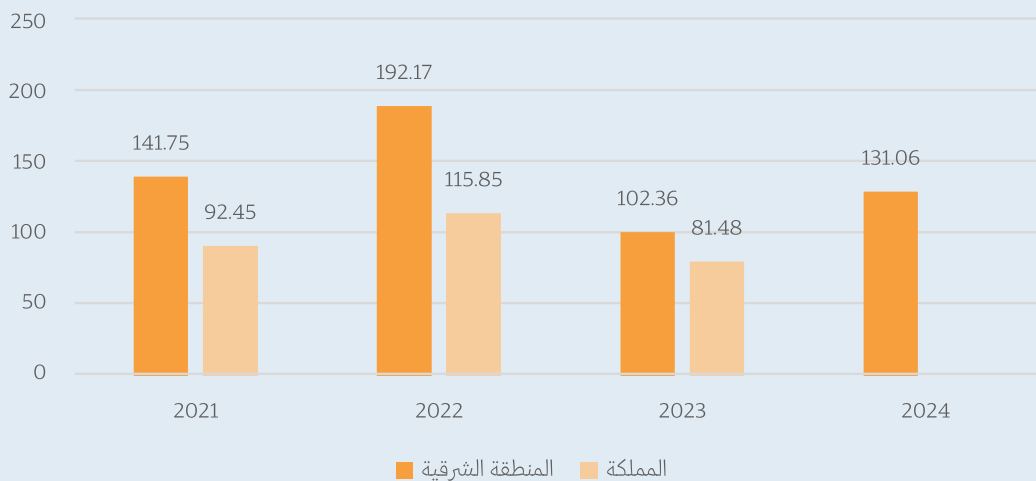
حققت المنطقة الشرقية مستوى مرتفعاً في خدمات جمع النفايات، إذ بلغت نسبة المساكن التي تتمتع بجمع منتظم (93.1%) عام 2024، متجاوزة المتوسط الوطني البالغ (90.2%). ويعكس ذلك تحسن كفاءة البلديات في إدارة النفايات وتغطية التجمعات السكنية بخدمات منتظمة، مع أهمية تعزيز برامج التوعية برفع كفاءة الاستهلاك والحد من إنتاج النفايات على مستوى الأفراد والمجتمع.

04 جودة الهواء في المدن

تُظهر البيانات ارتفاع مستويات الجسيمات الدقيقة (PM2.5 و PM10) خلال الفترة (2019-2023)، لتصل في بعض السنوات إلى (192) ميكروغرام لكل متر مكعب و (48.2) ميكروغرام لكل متر مكعب على التوالي، وهي أعلى من الحدود الموصى بها عالمياً. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في عام 2024، لا تزال بعض المناطق الحضرية ذات الكثافة المرورية المرتفعة تشهد مستويات متباينة من الجسيمات الدقيقة، نتيجة تداخل عوامل طبيعية ومحلية، بما يستدعي مواصلة جهود الرصد والمتابعة وتحسين جودة الهواء.



شكل (3-15): يوضح متوسط التركيز السنوي PM2.5 في الهواء (ميكروغرام لكل متر مكعب)



شكل (3-16): يوضح متوسط التركيز السنوي PM10 في الهواء (ميكروغرام لكل متر مكعب)



(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

تولي رؤية المملكة 2030 اهتمامًا بتطوير مدن مستدامة وذكية تركز على تحسين جودة الحياة، وتعزيز كفاءة النقل العام، وتوسيع المساحات الخضراء، ورفع مستوى الاستدامة البيئية، بما يسهم في بناء مدن أكثر جاذبية وملاءمة للعيش. ويعكس أداء المنطقة الشرقية هذا التوجه من خلال تحسين إدارة النفايات الصلبة، وتوسيع المساحات الخضراء، وتطوير منظومات الرصد البيئي وجودة الهواء، بما يشير إلى تحول تدريجي نحو نموذج حضري متوازن ومستدام. كما حققت مدينة الدمام إنجازًا لافتًا بحصولها على المرتبة الثانية على مستوى المملكة والثالثة عربيًا في مؤشر جودة الحياة لعام 2025 وفقًا لتصنيف «نميو»، وهو ما يعكس أثر الجهود التنموية المتكاملة في تعزيز جودة الحياة، ويرسخ مكانة المنطقة الشرقية بوصفها نموذجًا للتنمية الحضرية المستدامة الداعمة لمستهدفات رؤية المملكة 2030.

(د) الاتجاه العام للهدف

يتجه أداء المنطقة الشرقية نحو تحقيق استدامة حضرية متوازنة تجمع بين تحسين الخدمات الأساسية وتعزيز سلامة السكان وحماية التراث، مع استمرار الجهود لمعالجة الضغوط البيئية وجودة الهواء. كما يظهر تكامل واضح بين المبادرات الوطنية في التنمية الحضرية والثقافية والبيئية ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.

(هـ) أبرز التحديات

تباين مستويات جودة الهواء بين فترات القياس المختلفة، مع تسجيل تحسن ملحوظ في السنوات الأخيرة.

استمرار الحاجة إلى تطوير تكامل البيانات البيئية وتعزيز شمولية وتحديث قواعد الرصد البيئي على المستوى المحلي.

الحاجة إلى رفع كفاءة إدارة النفايات وإعادة التدوير.

ضعف الوعي البيئي والممارسات المستدامة في بعض المناطق السكنية.

(و) التوصيات

01 تعزيز برامج التشجير الحضري، ورفع كفاءة الرصد البيئي والمتابعة الدورية للمؤشرات البيئية.

02 توسيع مبادرات إدارة النفايات وتطبيق منظومات الفرز وإعادة التدوير على نطاق واسع.

03 الاستمرار في حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي وربطها بالاقتصاد المحلي والسياحة المستدامة.

04 تطوير أنظمة الرصد البيئي الذكي في المدن لرصد جودة الهواء والنفايات والمياه في الوقت الحقيقي.

05 دمج مبادئ الاستدامة في تخطيط المدن الجديدة لتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتقليل الأثر البيئي.



الهدف الثاني عشر

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

(أ) أداء المنطقة الشرقية

تحسن

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر				المؤشر	كود المؤشر
			2023	2022	2021	2020		
عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية متعددة الأطراف الخاصة بالنفايات الخطرة والمواد الكيميائية، التي تفي بالتزاماتها في نقل وتبادل المعلومات وفق المتطلبات المنصوص عليها في كل اتفاق ذي صلة								
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	-	اتفاقية بازل (188) طرفًا				-	12-04-01
		-	اتفاقية استكهولم (184) طرفًا				-	
		-	اتفاقية روتردام (164) طرفًا				-	
		-	اتفاقية ميناماتا (133) طرفًا				-	
النفايات الخطرة الناتجة عن كل فرد، ونسبة النفايات الخطرة المعالجة، حسب نوع المعالجة								
فرع وزارة الصحة في المنطقة الشرقية	المنطقة الشرقية	●	0.00020	0.00028	0.00027		متوسط نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة (بالطن لكل فرد)	-
مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمية و (2) التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، على جميع المستويات في: (أ) سياسات التعليم الوطنية، (ب) المناهج الدراسية، (ج) تدريب المعلمين، و (د) تقييم الطلاب								
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	-				75	سياسة التعليم الوطنية (بالنسبة المئوية)	-
		-				100	تقييم الطلاب (بالنسبة المئوية)	-

جدول (11-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (12) الاستهلاك والإنتاج المسؤولان



(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 الالتزامات الدولية البيئية

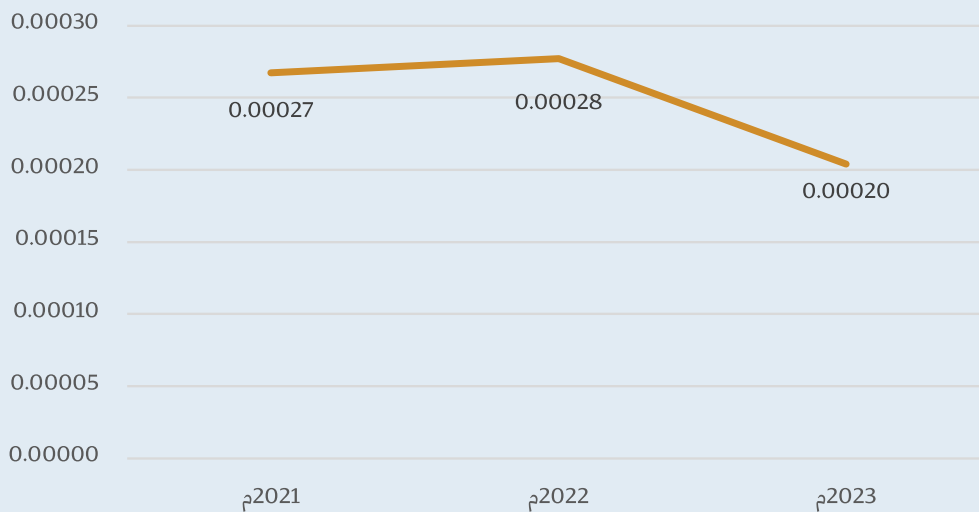
تُظهر بيانات المملكة التزامًا واسعًا بالاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف، حيث انضمت إلى اتفاقيات بازل (188) طرفًا، وإستكهولم (184) طرفًا، وروتterdam (164) طرفًا، وميناماتا (133) طرفًا، مما يعكس دورًا رياديًا للمملكة في التعاون البيئي العالمي للحد من النفايات الخطرة والمواد الكيميائية الضارة، ودعم آليات نقل المعلومات البيئية بشفافية.

02 تعزيز التعليم من أجل الاستدامة

تم تضمين مبادئ المواطنة العالمية والتنمية المستدامة في سياسات التعليم الوطنية بنسبة (75%)، وفي أنظمة تقييم الطلاب بنسبة (100%)، مما يدل على دمج فعال لمفاهيم الاستدامة في العملية التعليمية. ويعزز ذلك الوعي البيئي والاجتماعي لدى الأجيال الناشئة، وهو ركيزة أساسية لتحقيق الاستهلاك المسؤول.

03 إدارة النفايات الخطرة

سجل متوسط نصيب الفرد من النفايات الخطرة في المنطقة الشرقية انخفاضًا طفيفًا من (0.00027) طن عام 2021 إلى (0.00020) طن عام 2023، مما يعكس تحسنًا في كفاءة المعالجة وإدارة المخلفات الصناعية والطبية. ويُعزى ذلك إلى توسع المنشآت المرخصة لمعالجة النفايات في المنطقة الشرقية وتطبيق اشتراطات بيئية أكثر صرامة.



شكل (3-17): يوضح متوسط نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة في المنطقة الشرقية



(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

ترتكز رؤية المملكة 2030 على تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، والحد من الهدر، وتبني مبادئ الاقتصاد الدائري بما يدعم الاستدامة البيئية ويرفع كفاءة الإنتاج في مختلف القطاعات. وتُظهر المنطقة الشرقية تقدماً في معالجة النفايات الخطرة، وتحسين إدارة الموارد الصناعية، بما يساهم في ترشيد استهلاك الموارد، ورفع كفاءة الإنتاج، وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة. ويعكس هذا الأداء اتساق الجهود المحلية مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في بناء اقتصاد أكثر كفاءة واستدامة، قائم على الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل الآثار البيئية.

(د) الاتجاه العام للهدف

تتجه المنطقة الشرقية نحو تحسين إدارة الموارد والنفايات وتعزيز أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، مع توافق الأداء المحلي مع المعايير الوطنية والدولية في الالتزام بالاتفاقيات البيئية وتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري. كما يظهر اهتمام متزايد بإدماج ثقافة الاستدامة في التعليم والمجتمع.

(هـ) أبرز التحديات

محدودية البيانات المحلية حول أنواع النفايات الخطرة وطرق معالجتها التفصيلية.

الحاجة إلى تطوير آليات الفرز عند المصدر وتقليل الفاقد في سلاسل الإنتاج والاستهلاك.

استمرار الاعتماد النسبي على أنماط إنتاج كثيفة الموارد في بعض القطاعات الصناعية.

ضعف الربط المؤسسي بين الجهات المنتجة للنفايات والجهات المعالجة لها.

(و) التوصيات

01 تعزيز تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري عبر تحفيز إعادة الاستخدام والتدوير في القطاعات الصناعية والخدمية.

02 إنشاء قواعد بيانات محلية دقيقة لتتبع النفايات الخطرة ومصادرها وأنماط معالجتها.

03 توسيع برامج التعليم والتوعية البيئية حول الاستهلاك المسؤول بين الأفراد والمنشآت.

04 دعم الابتكار في تقنيات المعالجة وإدارة الموارد لتقليل الأثر البيئي للعمليات الصناعية.

05 تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إدارة النفايات وتعزيز الاستثمار في حلول الإنتاج النظيف.



الهدف الثالث عشر العمل المناخي

(أ) أداء المنطقة الشرقية

تحسن ● استقرار ●

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر		المؤشر	كود المؤشر
			2023	2022		
تقرير المؤشرات الحضرية للمنطقة الشرقية 2022م	المنطقة الشرقية	●	0.04	0.04	عدد الأفراد المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 ألف فرد من السكان	13-01-01
	وطني	●	0.08	0.11		
عدد البلدان التي لديها مساهمات محددة وطنيًا، واستراتيجيات طويلة الأجل، وخطط تكيف وطنية، على النحو المبغ عنه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ						13-02-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024 م - الهيئة العامة للإحصاء	في عام 2021، استبدلت وزارة البيئة والمياه والزراعة العديد من الأنظمة الحرارية.				هل لدى المملكة مساهمات محددة وطنيًا، واستراتيجيات طويلة الأجل، وخطط تكيف وطنية، وبلاغات للتكيف يتم إبلاغها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؟	-
	تواصل وزارة البيئة والمياه والزراعة تبني الإجراءات والتوجهات التي انطلقت منذ عام 2021 لمواجهة تحديات تغير المناخ، من خلال الاعتماد على أنظمة تحلية المياه بتقنية التناضح العكسي الصديقة للبيئة، والتي لا تنتج عنها مداخن أو انبعاثات مباشرة. وقد أسهم ذلك في خفض مستويات الانبعاثات خلال عام 2021 مقارنة بالسنوات السابقة، مع استمرار الوزارة في هذا النهج عبر الاعتماد الكامل على تقنية التناضح العكسي.					
	أطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة غرس الأشجار كجزء من المبادرة السعودية الخضراء للوصول إلى (5) ملايين شجرة بحلول عام 2030، بما يسهم في امتصاص كميات كبيرة من انبعاثات الكربون والحد من آثار تغير المناخ.					
	تتجه وزارة البيئة والمياه والزراعة نحو الاعتماد على المصادر المتجددة ضمن خطتها المستقبلية، وقد بدأ تشغيل نظام إنتاج الحفجي باستخدام الطاقة الشمسية لإنتاج المياه المحلاة بتقنية التناضح العكسي.					



المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر		المؤشر	كود المؤشر
			2023	2022		
مدى دمج (1) التثقيف في مجال المواطنة العالمية و (2) التعليم من أجل التنمية المستدامة في (أ) سياسات التعليم الوطنية؛ (ب) المناهج الدراسية؛ (ج) إعداد المعلمين؛ و (د) تقييم الطلاب						13-03-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	-	75		سياسة التعليم الوطنية (بالنسبة المئوية)	-
		-	100		تقييم الطلاب (بالنسبة المئوية)	-
عدد أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي لديها مساهمات محددة وطنياً، واستراتيجيات طويلة الأجل، وخطط تكيف وطنية، على النحو المبلغ عنه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ						13-b-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	في عام 2021، استبدلت وزارة البيئة والمياه والزراعة العديد من الأنظمة الحرارية			هل لدى المملكة مساهمات محددة وطنياً، واستراتيجيات طويلة الأجل، وخطط تكيف وطنية، وبلاغات للتكيف يتم إبلاغها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؟	-
		تواصل وزارة البيئة والمياه والزراعة تبني الإجراءات والتوجهات التي انطلقت منذ عام 2021 لمواجهة تحديات تغير المناخ، من خلال الاعتماد على أنظمة تحلية المياه بتقنية التناضح العكسي الصديقة للبيئة، والتي لا تنتج عنها مداخل أو انبعاثات مباشرة. وقد أسهم ذلك في خفض الانبعاثات خلال عام 2021 مقارنة بالسنوات السابقة، مع استمرار الوزارة في هذا النهج عبر الاعتماد الكامل على تقنية التناضح العكسي.				
		أطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة مبادرة لغرس الأشجار ضمن «المبادرة السعودية الخضراء»، مستهدفة زراعة (5) ملايين شجرة بحلول عام 2030، بما يسهم في امتصاص كميات كبيرة من انبعاثات الكربون والحد من آثار تغير المناخ.				
تتجه وزارة البيئة والمياه والزراعة نحو الاعتماد على المصادر المتجددة ضمن خططها المستقبلية، وقد بدأ تشغيل نظام إنتاج الحفجي باستخدام الطاقة الشمسية لإنتاج المياه المحلاة بتقنية التناضح العكسي.						

جدول (12-3): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (13) العمل المناخي

(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 التأثيرات المناخية والكوارث الطبيعية

تُظهر بيانات المنطقة الشرقية استقراراً في معدلات التأثير المباشر بالكوارث، حيث بلغ عدد المتضررين والمتوفين والمفقودين (0.04) لكل 100 ألف فرد خلال عامي 2019 - 2020، وهو ما يعكس كفاءة عالية في إدارة مخاطر الكوارث وتطبيق منظومات إنذار واستجابة فعّالة. وعلى المستوى الوطني، انخفض المعدل من (0.11) إلى (0.08)، مما يشير إلى تحسّن نسبي في الجاهزية المناخية والقدرة على التكيف.



02 المساهمات الوطنية لمواجهة تغيّر المناخ

تؤكد المملكة مضيها قدماً في تنفيذ مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، من خلال إعداد مساهمات وطنية محددة واستراتيجيات طويلة الأجل وخطط تكيف وطنية. وقد بدأت وزارة البيئة والمياه والزراعة منذ عام 2021، باستبدال الأنظمة الحرارية التقليدية بأنظمة التناضح العكسي في تحلية المياه، مما أدى إلى خفض ملموس في الانبعاثات الكربونية، مع توجه استراتيجي نحو الاعتماد الكلي على المصادر المتجددة في عمليات التحلية مستقبلاً وذلك بما لا يتعارض مع التنظيمات الصادرة من الهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء.

03 المبادرات البيئية الكبرى

تعد المبادرة السعودية الخضراء أحد أبرز جهود المملكة في تعزيز الاستدامة البيئية، حيث تستهدف زراعة (5) ملايين شجرة بحلول عام 2030، بما يساهم في زيادة الغطاء النباتي وتحسين جودة الهواء ودعم امتصاص الكربون. كما تتضمن الجهود البيئية تطبيقات عملية في المنطقة الشرقية، من بينها مشروع الحفج لإنتاج المياه المحلاة باستخدام الطاقة الشمسية، بما يعكس التوجه نحو تحسين الكفاءة وتطوير الحلول البيئية المستدامة.

04 التعليم والتوعية المناخية

تم دمج موضوعات المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة في سياسات التعليم الوطني بنسبة (75%) وفي تقييم الطلاب بنسبة (100%)، مما يكرس ثقافة الوعي البيئي في المناهج التعليمية، ويُعد استثماراً طويل الأمد في بناء مجتمع أكثر إدراكاً لتحديات المناخ وأهمية الاستدامة.

(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

تواكب المنطقة الشرقية مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال تنفيذ المشاريع التنموية، والمشاركة في المبادرات البيئية، ومن أبرزها مبادرة السعودية الخضراء، إلى جانب تطبيق تقنيات متقدمة لتحلية المياه وتعزيز كفاءة إدارة الموارد الطبيعية. وتساهم هذه الجهود في دعم الاستدامة البيئية، ورفع قدرة المنطقة على التكيف مع التغيرات المناخية، بما يعكس التوجه نحو تحقيق تنمية متوازنة تجمع بين النمو الاقتصادي والمحافظة على الموارد الطبيعية.

(د) الاتجاه العام للهدف

تشير الاتجاهات إلى استمرار الجهود الوطنية في مجال إدارة القضايا البيئية وتحسين جودة الهواء وإدارة الانبعاثات وفق إطار الاقتصاد الدائري للكربون من خلال تبني الحلول المستدامة والمبادرات البيئية الكبرى، ويظهر التزام وطني متصاعد بتطبيق الاتفاقيات الدولية وتطوير البنية المؤسسية للتعامل مع آثار تغيّر المناخ. كما يوازي ذلك تقدم ملموس في نشر الوعي البيئي والتثقيف المناخي على المستويين المؤسسي والمجتمعي.

(هـ) أبرز التحديات

تعزيز كفاءة إدارة الموارد الطبيعية واستدامتها في ظل النمو الحضري والاقتصادي.



الحاجة إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع الظواهر المناخية مثل موجات الحرارة والسيول.





(و) التوصيات

01 تعزيز مراقبة الانبعاثات على المستوى المحلي عبر محطات رصد ذكية متصلة بمنصات وطنية.

02 إدماج اعتبارات التغير المناخي في التخطيط العمراني على المستوى المحلي لتقليل التعرض للمخاطر البيئية.

03 زيادة الاستثمارات في الحلول القائمة على الطبيعة مثل تشجير المدن واستصلاح الأراضي المتدهورة.

04 تعزيز الشراكات البحثية والمجتمعية لدعم الحلول الابتكارية في التكيف مع المناخ وتقليل الانبعاثات.



(أ) الأداء العام

المصدر	الحيز	قيمة المؤشر	تحديث البيان 2024م		البند	المؤشر	كود المؤشر
			الترجيح (%)	المتغير			
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	4	10	1	الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 وتنفيذها	التقدم الذي تحرزه البلدان في درجة تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم	01-06-14
			10	2	التقيد باتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995 وتنفيذه		
			30	3	وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بما يتماشى مع خطة العمل الدولية		
			30	4	الالتزام وتنفيذ اتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن تدابير دولة الميناء (PSMA)		
			20	5	تنفيذ مسؤوليات دولة العلم في سياق اتفاق الامتثال لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 1993 والمبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة لأداء دولة العلم		



المصدر	المؤشر	البنء	تحديث البيان 2024م		قيمة المؤشر	الحيز	المؤشر
			المتغير	الترجيء (%)			
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	14-b-01	التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني / تنظيمي / سياسي / مؤسسي يعترف بحقوق الوصول إلى مصائد الأسماك في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق.	وجود قوانين، أو لوائح أو سياسات أو خطط أو استراتيجيات تستهدف على وجه التحديد أو تعالج قطاع المصايد الصغيرة	1	-	وطني	5
			مبادرات محددة جارية لتنفيذ الخطوط التوجيهية لصغار الصيادين	2	-		
			وجود آليات تمكن صغار الصيادين والعاملين في مجال صيد الأسماك من المساهمة في عمليات صنع القرار	3	-		

جدول (3-13): مستوى تقدم المملكة في مؤشرات الهدف (14) الحياة تحت الماء

(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 الإدارة المستدامة للموارد البحرية

تُظهر نتائج عام 2022 التزام المملكة، بما في ذلك المنطقة الشرقية ذات السواحل الممتدة على الخليج العربي، بتنفيذ منظومة شاملة من الصكوك الدولية التي تنظم صيد الأسماك واستدامة الموارد البحرية. وقد انضمت المملكة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والتزمت بتنفيذها، كما طبقت اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995، مما يعزز الإطار القانوني لحماية المخزون السمكي والحد من الاستنزاف.

02 مكافحة الصيد غير المشروع

أحرزت المملكة تقدماً واضحاً في مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، من خلال إعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية متكاملة تتماشى مع خطة العمل الدولية، إضافةً إلى الالتزام باتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن تدابير دولة الميناء (PSMA)، الذي يُعد من أهم الأدوات الدولية للحد من الصيد غير المشروع عبر ضبط الموانئ ومراقبة دخول وخروج السفن. كما جرى تطبيق مسؤوليات دولة العلم وفق اتفاق الامتثال لعام 1993، مما يعزز الشفافية والرقابة على الأنشطة البحرية.

03 تمكين المجتمعات الساحلية وصغار الصيادين

تولي المملكة أهمية خاصة لتمكين صغار الصيادين والعاملين في قطاع المصايد عبر سياسات وتشريعات تحافظ على حقوق الوصول إلى الموارد البحرية. وتشير البيانات إلى وجود خطط واستراتيجيات وطنية خاصة بالمصايد الصغيرة، ومبادرات جارية لتنفيذ الخطوط التوجيهية لصغار الصيادين التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، إضافةً إلى آليات تشاركية تتيح لهم المساهمة في عمليات صنع القرارات ذات الصلة بإدارة الموارد البحرية.



04 البيئة البحرية في المنطقة الشرقية

تُعد المنطقة الشرقية موطنًا لعدد كبير من الأنشطة الساحلية والصناعية والموانئ، ما يجعل إدارة التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على النظام البيئي البحري ضرورة استراتيجية. وتعمل الجهات المختصة مثل وزارة البيئة والمياه والزراعة والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية على تطبيق برامج لرصد جودة المياه الساحلية، وتنمية الشعاب المرجانية وغابات المانجروف، وتنظيم مواسم الصيد لحماية الأنواع المهددة.

(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

تولي رؤية المملكة 2030 اهتمامًا بحماية النظم البيئية البحرية، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الساحلية، بما يدعم الحفاظ على التنوع الحيوي وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة. ويتسق أداء المنطقة الشرقية مع مستهدفات الرؤية من خلال تطبيق الممارسات والاتفاقيات المعنية بمكافحة الصيد الجائر، وتنفيذ الخطط الوطنية لإدارة المصايد، وحماية التنوع البحري في الخليج العربي. ويعكس هذا الأداء التزام المنطقة بتعزيز الاستدامة البيئية، ودعم جهود المملكة في صون الموارد البحرية للأجيال الحالية والمستقبلية.

(د) الاتجاه العام للهدف

يتجه الأداء الوطني والمحلي نحو تحسين الحوكمة البحرية وتعزيز الاستدامة في قطاع المصايد. وتُظهر المملكة التزامًا قويًا بالتشريعات والاتفاقيات الدولية، مقرونًا بتفعيل آليات وطنية لحماية التنوع البيولوجي البحري ودعم صغار الصيادين. كما أن المنطقة الشرقية تُمثل نموذجًا تطبيقيًا للتكامل بين النظم والضوابط البيئية والتنموية في المناطق الساحلية.

(هـ) أبرز التحديات

الحاجة إلى بيانات محدثة ودقيقة حول المخزون السمكي وحالة الأنظمة البيئية البحرية.

استمرار التحديات المرتبطة بالصيد الجائر أو غير المنظم في بعض المناطق الساحلية الصغيرة.

محدودية الوعي المجتمعي بأهمية التوازن البيئي في استغلال الموارد البحرية.

(و) التوصيات

01 تعزيز برامج الرصد البيئي البحري وربطها بمنصات رقمية وطنية لمتابعة جودة المياه والتنوع الأحيائي.

02 تطوير مبادرات الصيد المستدام وتشجيع استخدام تقنيات حديثة تقلل الأثر البيئي.

03 رفع الوعي البيئي لدى الصيادين والمجتمعات الساحلية عبر برامج تدريبية وشراقات محلية.

04 توسيع نطاق حماية المناطق البحرية بإنشاء محميات إضافية في الخليج العربي.

05 تعزيز التعاون الإقليمي الخليجي في مجال مكافحة التلوث البحري ومراقبة الصيد غير المشروع.



الهدف الخامس عشر الحياة في البر

(أ) الأداء

● استقرار

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر					المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020		
مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة									15-01-01
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	27680.5	27680.5	27680.5	27680.5	27680.5	مساحة مناطق الغابات في المملكة (بالمليون هكتار)	-
		●	1.38	1.38	1.38	1.38	1.38	نسبة مساحة الغابات إلى إجمالي مساحة الأرض (بالنسبة المئوية)	-
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	27.8					نسبة الأراضي المتدهورة من مجموع مساحة اليابسة (بالنسبة المئوية)	15-03-01

جدول (14-3): مستوى تقدم المملكة في مؤشرات الهدف (15) الحياة في البر



(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 الموارد البرية والغابات

تشير البيانات إلى أن مساحة مناطق الغابات في المملكة بلغت نحو (27680.5) مليون هكتار، أي ما يمثل نحو (1.38%) من إجمالي مساحة اليابسة. وعلى الرغم من أن هذه النسبة منخفضة نسبيًا بسبب الطبيعة الصحراوية الجافة، فإن المملكة اتخذت خطوات نوعية لتعزيز الغطاء النباتي عبر مجموعة مبادرات، مثل مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، والتي يستهدف من خلالها زراعة (10) مليارات شجرة داخل المملكة واستصلاح مساحات واسعة من الأراضي المتدهورة.

وفي المنطقة الشرقية، تم تنفيذ عدد من المشاريع لإعادة تأهيل المناطق الرملية المتدهورة والمراعي الطبيعية، وزيادة التشجير في المدن والطرق العامة، وتحسين إدارة الغابات الساحلية مثل غابات القرم (المانجروف) التي تُعد من أهم النظم البيئية الساحلية في المحافظة على التنوع الأحيائي.

02 تدهور الأراضي وإدارتها المستدامة

تُظهر البيانات أن نسبة الأراضي المتدهورة تصل إلى نحو (27.8%) من إجمالي مساحة اليابسة، وهي نسبة مرتفعة قليلًا وتعكس تحديات بيئية متعددة، مثل التصحر، والرعي الجائر، ونُدرة المياه، وتوسع الأنشطة العمرانية والصناعية.

وتعد المنطقة الشرقية من أكثر المناطق تعرضًا لمخاطر تدهور الأراضي نظرًا لطبيعتها الرملية ومناخها الجاف، مما جعل برامج إعادة التأهيل البيئي وحماية الغطاء النباتي من الأولويات. وقد أسهمت مبادرات، مثل برنامج التحول الوطني والاستراتيجية الوطنية للبيئة في رفع كفاءة استخدام الأراضي والحد من التدهور البيئي.

03 الإدارة المستدامة للتنوع الأحيائي البري

تعمل المملكة على توسيع نطاق المحميات الطبيعية، حيث تُشرف الهيئة السعودية للحياة الفطرية والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر على شبكة من المحميات تغطي مساحات واسعة في المملكة، بما في ذلك المنطقة الشرقية، ومثال ذلك محمية الجبيل للأحياء البحرية. وتسهم هذه الجهود في حماية الأنواع المهددة بالانقراض واستعادة النظم البيئية البرية.

(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

تولي رؤية المملكة 2030 اهتمامًا بحماية النظم البيئية البرية، ومكافحة التصحر، واستعادة الأراضي المتدهورة، بما يعزز استدامة الموارد الطبيعية ويحافظ على التنوع الحيوي. وتتسق جهود المنطقة الشرقية مع مستهدفات الرؤية، من خلال تنفيذ برامج التشجير، واستصلاح الغطاء النباتي، وإعادة تأهيل البيئات الطبيعية، بما يسهم في تعزيز التوازن البيئي ورفع قدرة النظم البرية على التكيف مع الظروف المناخية في المناطق الجافة.

(د) الاتجاه العام للهدف

يتجه الأداء الوطني والمحلي نحو تحسين الإدارة البيئية للأراضي والنظم البيئية البرية عبر خطط ومبادرات طموحة، رغم استمرار التحديات البيئية. وتظهر المنطقة الشرقية اتجاهًا إيجابيًا في التوسع في التشجير الحضري ومكافحة التصحر، مع توجه متزايد نحو دمج الحلول الطبيعية في مشاريع التنمية الحضرية والاقتصادية.



(هـ) أبرز التحديات

ارتفاع معدلات تدهور الأراضي والتصحر بسبب العوامل المناخية والأنشطة البشرية.



محدودية الغطاء النباتي الطبيعي وصعوبة إعادة تأهيل المناطق القاحلة.



نقص البيانات المحلية حول التنوع الأحيائي والموارد البرية الدقيقة على مستوى المحافظات.



الحاجة إلى تعزيز التكامل بين التخطيط البيئي والعمراني للحد من الزحف الحضري على الأراضي الطبيعية.



(و) التوصيات

01 توسيع برامج التشجير واستعادة الغطاء النباتي الطبيعي مع مراعاة الخصوصية المناخية للمنطقة الشرقية.

02 تطوير نظم رصد ومتابعة مستمرة لتدهور الأراضي باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

03 تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي في مشاريع إعادة التأهيل البيئي.

04 رفع كفاءة إدارة المحميات الطبيعية وتوسيع نطاقها لتشمل مناطق جديدة ذات قيمة بيئية عالية.

05 دمج مؤشرات استدامة الأراضي والتنوع الأحيائي في برامج التخطيط الإقليمي والحضري لضمان استدامة الموارد البرية.



الهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القوية

(أ) أداء المنطقة الشرقية

● تحسن ● استقرار ● تراجع

المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2019	2017		
تقرير المؤشرات الحضرية للمنطقة الشرقية 2022م، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	المنطقة الشرقية	●					0.37	0.31	عدد ضحايا القتل العمد لكل 100 ألف من السكان	16-01-01
	وطني	●	0.77	0.59	0.81		0.83	0.62		
المسح الاقتصادي الاجتماعي 2022، 2024م - هيئة تطوير المنطقة الشرقية	المنطقة الشرقية	-	95		95				نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان أثناء السير بمفردهم حول منطقة العيش (بالنسبة المئوية)	16-01-04
الهيئة العامة للإحصاء	وطني	-		92.6						
نسبة رضا السكان عن الخدمات العامة										16-06-02



المصدر	الحيز	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر						المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2019	2017		
المسح الاقتصادي الاجتماعي 2022، 2024م - هيئة تطوير المنطقة الشرقية	المنطقة الشرقية		87.5		81.8				خدمات المياه (بالنسبة المئوية)	-
			86.6		83.4				الخدمات الصحية (بالنسبة المئوية)	-
			83.8		82.9				الخدمات التعليمية (بالنسبة المئوية)	-
			81.3		79.1				الوضع البيئي (بالنسبة المئوية)	-
			67.0		78.6				الطرق والمرور (بالنسبة المئوية)	-
نسبة الوظائف (حسب العمر، والنوع الاجتماعي، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة الوطنية والمحلية، بما في ذلك الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية والخدمة العامة، والسلطة القضائية، مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني										16-07-01
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	وطني			2.1	2.1				الفئة العمرية: (19-25) سنة	-
				58.9	59.8				الفئة العمرية: (26-40) سنة	-
				37.0	36.2				الفئة العمرية: (41-59) سنة	-
				2.0	1.9				الفئة العمرية: 60 سنة فأكثر	-
فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية				55.5	56.6	57.4			الذكور العاملين في القطاع الحكومي (بالنسبة المئوية)	-
				44.5	43.4	42.6			الإناث العاملات في القطاع الحكومي (بالنسبة المئوية)	-
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء		-	2.18						الذكور من ذوي الإعاقة العاملين في القطاع الحكومي (بالنسبة المئوية)	-
		-	1.11						الإناث من ذوي الإعاقة العاملات في القطاع الحكومي (بالنسبة المئوية)	-
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	-	لدى هيئة حقوق الإنسان استراتيجية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى وجود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان						وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس	16-a-01

جدول (3-15): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (16) السلام والعدل والمؤسسات القوية



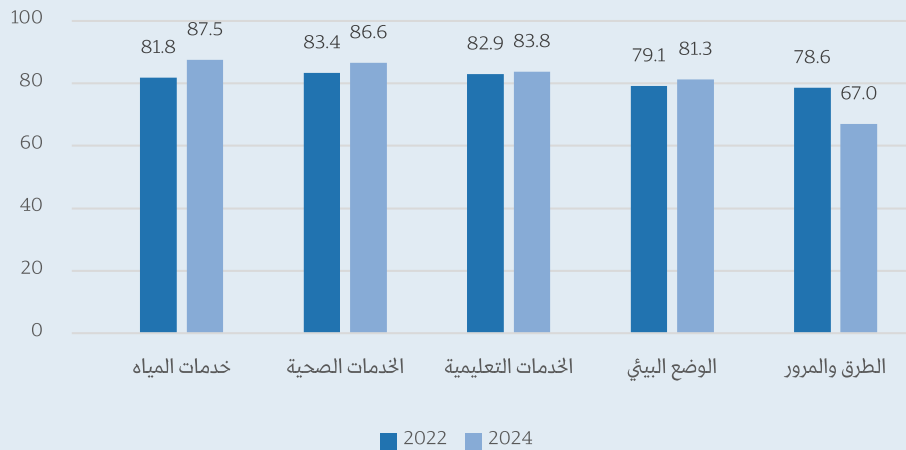
(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 الأمن والسلامة العامة

تعكس مؤشرات الأمن في المنطقة الشرقية مستوى مرتفعاً من الأمان والاستقرار، إذ سجّل معدل ضحايا القتل العمد (0.31) حالة لكل مائة ألف من السكان في عام 2017، ولوحظ ارتفاعاً طفيفاً بلغ (0.37) عام 2019، وهو معدل منخفض جداً مقارنة بالمعدلات العالمية، مما يدل على فعالية المنظومة الأمنية وكفاءة الإجراءات الوقائية. كما أظهر المسح الاقتصادي الاجتماعي لعامي 2022 و2024، أن 95% من السكان يشعرون بالأمان أثناء السير بمفردهم في محيط مناطق سكنهم، وهي نسبة تتجاوز المعدل الوطني البالغ (92.6%)، مما يعزز صورة المنطقة الشرقية كأحد أكثر المناطق أماناً في المملكة.

02 رضا السكان عن الخدمات العامة

يبين تحليل بيانات المسح الاقتصادي 2024م أن مستوى رضا السكان عن الخدمات العامة شهد تحسناً بين عامي 2022 و2024 في معظم القطاعات، إذ ارتفعت نسب الرضا عن خدمات المياه من (81.8%) إلى نحو (87.5%)، والصحة من (83.4%) إلى نحو (86.6%)، بينما حافظت الخدمات التعليمية على مستوى عالٍ من الرضا من (82.9%) إلى نحو (83.8%). في المقابل، لوحظ انخفاض في رضا السكان عن خدمات الطرق والممرور من 78.6% إلى 67.0%، مما يشير إلى تحديات تتعلق بزيادة حجم المركبات والاختناقات المرورية، خصوصاً في المدن الكبرى مثل الدمام والخبر. أما الرضا عن الوضع البيئي فقد ارتفع من 79.1% إلى 81.3%، في ظل الجهود المحلية لتحسين جودة الهواء ومرافق النظافة العامة.



شكل (3-18): يوضح نسبة رضا السكان عن الخدمات العامة في المنطقة الشرقية



03 التمثيل والمشاركة في المؤسسات العامة

تُظهر البيانات الوطنية لعامي 2022 - 2023، أن أكبر شريحة من العاملين في القطاع الحكومي تقع في الفئة العمرية (26-40) سنة بنسبة تقارب (59%)، تليها فئة (41-59) سنة بنسبة (36%). كما بلغت نسبة الإناث العاملات في القطاع الحكومي (44.5%) مقارنة بـ (55.5%) للذكور، وهو مؤشر إيجابي على تحسن تمثيل المرأة في المؤسسات العامة انسجامًا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل والقطاع الحكومي.

04 تعزيز العدالة وحقوق الإنسان

تمتلك المملكة مؤسسات وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان، من أبرزها هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وتعمل هذه الجهات وفق مبادئ باريس الدولية. وقد تبنت هيئة حقوق الإنسان استراتيجية وطنية شاملة لحقوق الإنسان تقوم على ركائز العدالة والمساواة وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا، بما يجسد التزام الدولة بتعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات الأساسية.

(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

ترتكز رؤية المملكة 2030 على تعزيز الحوكمة والشفافية، وبناء مؤسسات فعّالة وعادلة ترفع كفاءة الأداء وتدعم الثقة المجتمعية، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. ويظهر أداء المنطقة الشرقية تحسنًا في مؤشرات الأمن العام ورضا السكان عن الخدمات، مما يعكس بيئة مؤسسية مستقرة تدعم جودة الحياة، وتعزز المشاركة المجتمعية، وتمكّن من تحقيق مستهدفات الرؤية في بناء مجتمع حيوي قائم على الكفاءة والفاعلية المؤسسية.

(د) الاتجاه العام للهدف

يتجه الأداء الوطني والمحلي في المنطقة الشرقية نحو ترسيخ بيئة آمنة ومستقرة، وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، مدعومًا بتحسّن ملحوظ في مستوى رضا السكان عن الخدمات الأساسية، وارتفاع درجة المشاركة المؤسسية للمرأة.

ويُظهر الاتجاه العام لهذا الهدف مسارًا إيجابيًا، مدفوعًا بقوة وكفاءة المؤسسات الأمنية، واستقلالية الجهات المعنية بحقوق الإنسان، إلى جانب تنامي الوعي المجتمعي بأهمية الحقوق الأساسية والمشاركة العامة.

(هـ) أبرز التحديات

الحاجة إلى تحسين البنية التحتية للطرق والمرور في المدن الكبرى لمواكبة النمو السكاني والعمراني.

استمرار الحاجة إلى تطوير البيانات المحلية الدقيقة حول مؤشرات العدالة والحوكمة والشفافية على مستوى المناطق.

صعوبة الحفاظ على رضا السكان مع تسارع التوسع الحضري وتنامي الطلب على الخدمات.

أهمية تعزيز مشاركة الشباب والفئات الأقل تمثيلًا في المؤسسات العامة وصنّع القرار المحلي.



(و) التوصيات

- 01 تطوير أنظمة النقل والمرور الذكي لتحسين كفاءة الحركة داخل المدن وخفض الازدحام.
- 02 توسيع برامج الشفافية والمساءلة في الخدمات العامة بما يعزز الثقة بالمؤسسات.
- 03 تعزيز المشاركة المجتمعية والشبابية في الحوكمة المحلية وبرامج التنمية.
- 04 استمرار دعم وتمكين المرأة في المناصب الإدارية والقيادية بالمؤسسات الحكومية.
- 05 تحسين التكامل بين الجهات الأمنية والخدمية والحقوقية لتعزيز بيئة العدل والسلام والاستقرار.



الهدف السابع عشر عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

(أ) أداء المنطقة الشرقية

● استقرار

المصدر	الحيث	الاتجاه	سنوات قياس المؤشر					المؤشر	كود المؤشر
			2024	2023	2022	2021	2020		
المسح الاقتصادي الاجتماعي 2024م - هيئة تطوير المنطقة الشرقية، الهيئة العامة للإحصاء	المنطقة الشرقية	●	98.8			98.7		نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (بالنسبة المئوية)	17-08-01
	وطني	-		99.0					
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	●	52.9	54.4	54.3	55	53.3	حصة البلدان النامية وأقل البلدان نموًا من الصادرات العالمية (بالنسبة المئوية)	17-11-01
عدد البلدان التي لديها آليات قائمة لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة (الإجمالي كنسبة مئوية %)									17-14-01



الموضوع	المحور الرئيسي	الأجوبة	النقاط	الحيز	المصدر
01 الالتزام السياسي	1.1. هل يوجد بيان سياسي واضح على أعلى مستوى حكومي يُظهر الالتزام بسياسات الاتساق من أجل التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، الالتزام في الوثائق أو الاستراتيجيات أو السياسات أو التشريعات الوطنية.	موجود ومطبق بالكامل	4	وطني	تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء
	1.2. هل حدّدت الحكومة مجالات أولوية وطنية واضحة لتعزيز سياسات الاتساق من أجل التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، تحديد مجالات أولوية واضحة لمعالجة القضايا التي تتطلب إدارة المفاضلات، أو التي تستلزم التعامل مع الآثار العابرة للحدود.	موجود ومطبق بالكامل	3		
	1.3. "هل حددت الحكومة أدوارًا ومسؤوليات مؤسسية واضحة لتعزيز التنمية المستدامة للأطفال ذوي الإعاقة والإشراف عليها وتنفيذها؟ على سبيل المثال، إنشاء قانون أو توجيه إداري، وحدة مركزية أو وزارة أو لجنة مشتركة بين الوزارات مُكلفة بتعزيز التنمية المستدامة للأطفال ذوي الإعاقة والإشراف عليها وتنفيذها."	موجود ومطبق بالكامل	4		
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 1: الالتزام السياسي		11		
02 الرؤية طويلة المدى	2.1. هل وضعت الحكومة رؤية استراتيجية طويلة المدى للتنمية المستدامة لتعزيز اتساق السياسات؟ على سبيل المثال، بيان رؤية وطنية، أو سياسة، أو استراتيجية، أو خطة عمل تحدد أهدافًا لتحديد ومنع وتخفيف الآثار السلبية الفعلية والمحملة لعملية صنع القرار على رفاهية الأجيال القادمة وتنميتها المستدامة."	موجود ومطبق بالكامل	4	وطني	تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء
	2.2. هل تستخدم الحكومة أدوات التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد لتعزيز اتساق السياسات؟ على سبيل المثال، استخدام أدوات مثل تقييمات الأثر، والاستشراف الاستراتيجي، وتطوير السيناريوهات، وأدوات النمذجة المتكاملة، أو مناهج التفكير النظمي في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات لتحديد الآثار السلبية المحتملة على رفاهية الأجيال القادمة وتنميتها المستدامة، ومنعها، والتخفيف من حدتها.	موجود ومطبق بالكامل	4		
	2.3. هل وضعت الحكومة ترتيبات أو آليات مؤسسية مخصصة لدعم رؤية طويلة الأمد لتعزيز اتساق السياسات؟ على سبيل المثال، يمكن للهيئات المستقلة، أو مفوض، أو مجلس، أو أمين مظالم للأجيال القادمة، تعزيز رؤية طويلة الأمد تجاوز الدورات الانتخابية أو فترات الحكم.	موجود ومطبق بالكامل	4		
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 2: الرؤية طويلة المدى		12		



الموضوع	المحور الرئيسي	الأجوبة	النقاط	الحيز	المصدر
03 دمج التنمية المستدامة في السياسات والتمويل	3.1 هل لدى الحكومة آلية موازنة تُدمج التنمية المستدامة في السياسات القطاعية، وتُعالج أوجه التآزر والتوازن بين مختلف مجالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟ على سبيل المثال، من خلال استخدام موازنة أهداف التنمية المستدامة (مثل وضع علامات على تدابير الموازنة، إلخ) أو قوائم المراجعة.	موجود ومطبق بالكامل	4	وطني	تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء
	3.2 هل لدى الحكومة آليات أو أدوات مخصصة لدمج التنمية المستدامة في الخطط القطاعية أو التمويلية للوزارات المعنية؟ على سبيل المثال، استراتيجيات، أو مبادئ توجيهية، أو لوائح، أو أحكام، أو آليات تنسيق للوزارات والهيئات الحكومية لمواءمة صلاحياتها وسياساتها وأهدافها القطاعية مع أولويات التنمية المستدامة.	موجود ومطبق بالكامل	4		
	3.3 عمليات التنسيق مُمارسة وتُنَفَّذ بانتظام من خلال آليات رسمية تضمن مواءمة الوزارات مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك رؤية 2030. تتبع جميع الوزارات المعنية إجراءات تنسيق رسمية لضمان توافق سياساتها وخططها بشكل كامل مع رؤية 2030.	موجود ومطبق بالكامل	3		
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 3. دمج التنمية المستدامة في السياسة والتمويل		11		
04 التنسيق على مستوى الحكومة بأكملها	4.1 هل أنشأت الحكومة آليات تنسيق رفيعة المستوى ذات صلاحيات واضحة لضمان التنسيق الحكومي الشامل لتنمية المجتمع المدني، بما في ذلك على المستوى القطاعي؟ على سبيل المثال، آلية أو هيئة تنسيق رفيعة المستوى، سواء كانت تابعة لمركز الحكومة أو وزارة تنفيذية رئيسية، حسب الاقتضاء، ذات صلاحيات واضحة وموارد وقدرات لتوقع وحل التباينات في السياسات، بما في ذلك الآثار السلبية المحتملة للسياسات، والتوترات الناشئة عن تباين الأولويات واختلاف المصالح القطاعية.	موجود ومطبق بالكامل	4	وطني	تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء
	4.2 هل توجد هياكل حوكمة رسمية أو قنوات غير رسمية لدعم التواصل بين الوزارات والإدارات القطاعية لتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع؟ على سبيل المثال، لجان مشتركة بين الوزارات تُحَقِّز التبادل المفتوح للأفكار والتفكير الإبداعي لمعالجة أهداف السياسات الشاملة وتطوير حلول متكاملة.	موجود ومطبق بالكامل	4		
	4.3 هل توجد برامج محددة لبناء القدرات أو موارد أخرى متاحة لموظفي القطاع العام أو المسؤولين الحكوميين أو الموظفين لتعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، لتحسين المهارات التي تُمكن موظفي القطاع العام من تجاوز بيئتهم التشغيلية التقليدية، وتحفزهم على التفكير والتصرف بطرق جديدة ومتعددة التخصصات لتعزيز الاتساق في صنع السياسات.	موجود ومطبق بالكامل	4		
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 4. التنسيق على مستوى الحكومة بأكملها		12		



الموضوع	المحور الرئيسي	الأجوبة	النقاط	الحيز	المصدر
05 المشاركة دون الوطنية	5.1 هل توجد أحكام أو آليات قائمة لمواءمة الخطط والسياسات والميزانيات والأطر التنظيمية الوطنية ودون الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، تُحدد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة الإجراءات ذات الصلة وتُلزم بالمشاركة على المستوى دون الوطني؛ أو تُرسخ آليات تبادل البيانات وغيرها من أشكال التفاعل بين المستويات الحكومية بطرق أخرى.	موجود ومطبق بالكامل	4	وطني	تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء
	5.2 هل توجد هياكل حوكمة رسمية أو قنوات غير رسمية لدعم التواصل بين المستويات الحكومية الوطنية ودون الوطنية لتعزيز التنمية المستدامة بين المجتمعات المحلية؟ على سبيل المثال، اللجان المشتركة بين الأقاليم، ومشاركة الحكومات المحلية في المجالس الوطنية لأجندة 2030، ومراكز التنسيق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والمحلي.	موجود ومطبق بالكامل	4		
	5.3 هل توجد سجلات أو آليات تنسيق للتعاون الوطني والدولي من أجل التنمية؟ على سبيل المثال: تقديم الجهة الوطنية الرائدة خدمات استشارية، أو المشاركة في الشبكات، أو تنسيق الجهود مع منظمات دون وطنية تشارك في المبادرات الدولية أو برامج التعاون التنموي.	موجود ومطبق بالكامل	4		
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 5. المشاركة دون الوطنية		12		
06 إشراك أصحاب المصلحة	6.1 هل توجد آليات تشاركية لضمان إطلاع أصحاب المصلحة وإشراكهم بشكل استباقي في مختلف مراحل دورة سياسات التنمية المستدامة، أو في تطوير مبادرات التنمية المستدامة المجتمعية الشاملة من خلال نهج يشمل المجتمع بأكمله؟ على سبيل المثال، تُمكن القوانين المخصصة، والمشاروات العامة، واللجان الاستشارية، ومجموعات التركيز، والمنصات الإلكترونية، والاجتماعات الدورية، أو غيرها من الوسائل، من المشاركة في صنع القرار، وجمع الملاحظات، ومعالجة قضايا التماسك، والتعاون في إيجاد حلول تشمل مختلف مستويات المجتمع.	موجود ومطبق بالكامل	4	وطني	تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء
	6.2 هل توجد آليات للتواصل مع الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، والدفاع عن احتياجاتها ومشاركتها في صنع القرار للنهوض بالتنمية المستدامة الشاملة؟ على سبيل المثال، التشاور مع مختلف الفئات أو إشراكها كمشاركين في وضع خطط عمل تُدمج، بشكل متكامل، مع التركيز على تدابير مُحددة تدعم الفئات الأكثر تحلُّفاً عن الركب، وتعزز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.	موجود ومطبق بالكامل	3		
	6.3 هل وضعت الحكومة آليات لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في اتساق سياسات التنمية المستدامة على مختلف مستويات الحكومة، للنهوض بأفضل الممارسات وتشجيع التعلُّم بين الأقران؟ على سبيل المثال، المشاركة من خلال الحملات العالمية أو الوطنية، وحوارات السياسات، والعمليات الحكومية الدولية، ومبادرات بناء القدرات، والتعبئة المجتمعية.	موجود ومطبق بالكامل	4		
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 6. إشراك أصحاب المصلحة		11		



الموضوع	المحور الرئيسي	الأجوبة	النقاط	الحيث	المصدر
07 تقييم الأثر	7.1 هل لدى الحكومة أي آليات أو أدوات لإجراء تقييمات دورية لأثر السياسات لتحديد أي آثار إيجابية أو سلبية على التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، تُستخدم بانتظام في مختلف القطاعات الحكومية أدوات راسخة، مثل تحليل التكلفة والعائد، وأطر المؤشرات لتتبع فعالية السياسات، أو أدوات أخرى مثل تقييمات الأثر التنظيمي، والبيئي، والاجتماعي، والاستراتيجي، لتقييم السياسات ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة.	موجود ومطبق بالكامل	4	وطني	تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء
	7.2 هل وضعت الحكومة تقييمات مسبقة ولاحقة لأثر السياسات تأخذ في الاعتبار الآثار العابرة للحدود؟ على سبيل المثال، تُستخدم بانتظام في مختلف القطاعات الحكومية أدوات راسخة، مثل تحليل التكلفة والعائد، وتقييمات الأثر العابرة للحدود، ومشاورات أصحاب المصلحة المتعددين، وأطر المؤشرات، أو غيرها من الأدوات.	موجود ومطبق بالكامل	3		
	7.3 هل لدى الحكومة أي آليات لبناء قدرات القطاع العام على جمع وتحليل الأدلة حول كيفية تأثير السياسات أو القوانين أو اللوائح المختلفة على التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، تدريب مصمم لتمكين موظفي الخدمة المدنية من معالجة الآثار الإيجابية والسلبية للسياسات أو القوانين أو اللوائح على التنمية المستدامة بشكل استراتيجي.	موجود ومطبق بالكامل	4		
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 7. تقييم الأثر		11		
08 الرصد والتقييم وإعداد التقارير	8.1 هل لدى الحكومة أي أنظمة لإدارة المعلومات أو آليات مماثلة لتحديد البيانات والمؤشرات و/أو المعلومات الأخرى وتجميعها بشكل مترابط لرصد التقدم المحرز في التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، مركزية البيانات والمؤشرات والمعلومات الموثوقة المتوفرة لرصد التأثيرات الخارجية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المفروضة خارج الحدود الوطنية (التأثيرات العابرة للحدود).	موجود ومطبق بالكامل	4	وطني	تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022م - الهيئة العامة للإحصاء
	8.2 هل لدى الحكومة آليات لتقديم تقارير منتظمة وشفافة إلى الهيئات الوطنية المعنية (مثل البرلمان أو الوزارات أو غيرها) حول التقدم المحرز في استراتيجية التنمية المستدامة لما بعد عام 2030؟ على سبيل المثال، تُقدم تقارير منتظمة إلى البرلمان أو الوزارات أو غيرها من الهيئات حول التقدم المحرز في استراتيجية التنمية المستدامة لما بعد عام 2030.	موجود ومطبق بالكامل	4		
	8.3 هل لدى الحكومة آليات تضمن تقييم نتائج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة بانتظام، واستخدامها لاتخاذ إجراءات تكميلية، بما في ذلك ما يتعلق بالتأثر والتوازنات المحتملة بين السياسات القطاعية؟ على سبيل المثال، تُقيم أنظمة التقييم بشكل منهجي اتساق السياسات مع الأولويات والسياسات القطاعية المختلفة، مما يُوفر رؤى عملية لصانعي السياسات.	موجود ومطبق بالكامل	4		
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 8. الرصد والتقييم وإعداد التقارير		12		
	الإجمالي		92		



كود المؤشر:
17-18-02

عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية تلتزم بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

المصدر	الحيز	الإجابة		المبدأ
		لا	نعم	
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024 م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني		☒	المبدأ 1: الصلة بالموضوع، والنزاهة، وتكافؤ فرص الوصول: هل يشترط تشريعكم الإحصائي تجميع الإحصاءات الرسمية ونشرها على أساس مستقل ونزيه؟
			☒	المبدأ 2: المعايير والأخلاقيات المهنية: هل يشترط تشريعكم الإحصائي أساليب وإجراءات موثوقة تتوافق مع المعايير العلمية والمهنية لجمع الإحصاءات الرسمية ومعالجتها وتخزينها؟
			☒	المبدأ 3: المساءلة والشفافية: هل يتضمن التشريع الإحصائي أحكامًا بشأن كيفية عرض الإحصاءات العامة وأساليبها؟
			☒	المبدأ 4: منع إساءة الاستخدام: هل يخول تشريعكم الإحصائي الهيئات الإحصائية الإبلاغ عن إساءة استخدام الإحصاءات؟
			☒	المبدأ 5: مصادر الإحصاءات الرسمية: هل يتضمن تشريعكم الإحصائي تفويضًا واضحًا للوكالات الإحصائية بجمع البيانات من جميع المصادر وفقًا لمعايير الجودة المعمول بها؟
			☒	المبدأ 6: السرية: هل يفرض تشريعكم الإحصائي سرية البيانات المجمعة تمامًا، وسيتم استخدامها حصريًا للأغراض الإحصائية؟
			☒	المبدأ 7: التشريع: هل تشريعكم الإحصائي متاح للجمهور؟
			☒	المبدأ 8: التنسيق الوطني: هل يشترط تشريعكم الإحصائي التنسيق بين الهيئات الإحصائية داخل بلدكم؟
			☒	المبدأ 9: استخدام المعايير الدولية: هل يتطلب تشريعكم الإحصائي مواءمة الأساليب والتصنيفات مع المعايير الدولية؟
			☒	المبدأ 10: التعاون الدولي: هل يشترط/يشجع تشريعكم الإحصائي على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاء؟



عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، حسب مصدر التمويل				كود المؤشر:
ملاحظة: المملكة العربية السعودية دولة مانحة وليست دولة مستفيدة				17-18-03
المصدر	الحيز	الإجابة		المبدأ
		لا	نعم	
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني	☒		هل المملكة العربية السعودية لديها خطط إحصائية وطنية بتمويل من الجهات المانحة
			☒	هل المملكة العربية السعودية لديها خطط إحصائية وطنية بتمويل من الحكومة
		☒		هل المملكة العربية السعودية لديها خطط إحصائية وطنية بتمويل من جهات أخرى
			☒	هل المملكة العربية السعودية لديها خطط إحصائية وطنية ممولة بالكامل
			☒	هل المملكة العربية السعودية لديها خطط إحصائية وطنية قيد التنفيذ
نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعدادًا واحدًا على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية، و(ب) حققت نسبة في 100% في تسجيل المواليد ونسبة 80% في تسجيل الوفيات				كود المؤشر: 17-19-02
أجرت المملكة العربية السعودية تعدادًا للسكان والمساكن في الأعوام 1974، 1992، 2004، 2010، 2022 حققت (98%) من تسجيل المواليد. كما تقوم الحكومة السعودية ممثلة بالهيئة العامة للإحصاء بإجراء المسوح وتتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى في فيما يخص العمل على السجلات الإدارية.				الاستراتيجية
المصدر	الحيز	الإجابة		المبدأ
		لا	نعم	
تقرير أهداف التنمية المستدامة 2024م - الهيئة العامة للإحصاء	وطني		☒	تم إجراء تعداد سكاني واحد على الأقل خلال السنوات العشر الماضية
			☒	حققت المملكة العربية السعودية 98% من تسجيل المواليد
			☒	حققت المملكة العربية السعودية 97% من تسجيل الوفيات

جدول (3-16): مستوى تقدم المنطقة الشرقية في مؤشرات الهدف (17) عقد الشراكات لتحقيق الأهداف



(ب) القراءة التحليلية للأداء

01 البنية الرقمية وتمكين الاتصال

أظهرت المنطقة الشرقية أداءً متميزًا في التحول الرقمي والبنية التحتية للاتصالات، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (98.7%) عام 2021، وارتفعت إلى (98.8%) في عام 2024، وهي من أعلى النسب على المستوى الوطني البالغ (99%).

يعكس هذا التقدم نجاح المنطقة في تحقيق شمول رقمي شبه كامل من خلال توسع تغطية شبكات الجيل الخامس، ودعم التحول نحو الخدمات الإلكترونية الحكومية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات الاتصالات والتقنية.

ويمثل هذا المؤشر أحد ركائز الشراكة العالمية والمحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات والمعرفة وتمكين المجتمعات المحلية رقميًا.

02 التكامل الاقتصادي الدولي

على المستوى الوطني، ارتفعت حصة المملكة من الصادرات العالمية إلى (54.4%) في عام 2023، مقارنة بـ (53.3%) في عام 2020، بما يعكس تعمق اندماجها في سلاسل التجارة العالمية، وتنويع شركائها التجاريين، وتعزيز موقعها كاققتصاد فاعل ومؤثر في مسار التنمية الدولية.

وتبرز المنطقة الشرقية بوصفها محورًا رئيسيًا في هذا السياق، نظرًا لدورها كبوابة اقتصادية للمملكة عبر موانئها الرئيسية (الدمام، رأس الخير، الجبيل)، إضافة إلى كونها مركزًا للصناعات التحويلية المختلفة التي تشكّل الركيزة الأساسية لقاعدة التصدير الوطني.

03 اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة

تُظهر نتائج تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 أن المملكة حققت نسبة (92%) في مؤشرات اتساق السياسات، وهو مستوى أداء مرتفع يعكس وجود آليات مؤسسية راسخة للتنسيق بين الوزارات والقطاعات المختلفة، إلى جانب دمج اعتبارات الاستدامة ضمن الخطط والسياسات الوطنية.

وقد أحرزت المملكة نقاط كاملة (12 نقطة) في عدد من المحاور الرئيسية، من أبرزها:

- الرؤية طويلة المدى
- التنسيق على مستوى الحكومة بأكملها
- المشاركة دون الوطنية
- الرصد والتقييم وإعداد التقارير

وتعكس هذه النتائج وجود هياكل حوكمة فعّالة تضمن مواءمة السياسات الوطنية والمحلية مع الأجندة الدولية للتنمية المستدامة، وهو ما يتجسد بوضوح في تجربة المنطقة الشرقية، حيث تُنفَّذ برامجها التنموية تحت إشراف هيئة تطوير المنطقة الشرقية وبالتكامل مع الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة.



04 المنظومة الإحصائية والشراكات المعرفية

تبنّت المملكة استراتيجية وطنية للتطوير الإحصائي تركز على خمس ركائز رئيسية تشمل الإنتاج والاستخدام الفعال للبيانات، الحوكمة، والابتكار التقني.

وتُعد الهيئة العامة للإحصاء شريكاً رئيسياً في تنفيذ هذه الخطة، التي تهدف إلى بناء قطاع إحصائي شامل ومنسق يدعم عملية اتخاذ القرار على المستويين الوطني والمحلي.

كما أجرت المملكة تعداداً شاملاً للسكان والمساكن عام 2022، محققةً نسبة تسجيل مواليد بلغت (98%)، مما يؤكد قوة بنيتها المؤسسية في جمع البيانات وتحليلها وفق المعايير الدولية.

أما على مستوى المنطقة الشرقية، فتتعد «هيئة تطوير المنطقة الشرقية» من الجهات الرائدة في إنتاج بيانات محلية تفصيلية عبر المسح الاقتصادي الاجتماعي الذي يُستخدم كأداة رئيسية في قياس التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

(ج) اتساق الأداء مع مستهدفات رؤية المملكة 2030

ترتكز رؤية المملكة 2030 على تعزيز الشراكات الوطنية والدولية، وبناء اقتصاد معرفي قائم على البيانات والتكامل المؤسسي، إلى جانب تطوير أدوات المتابعة والتقييم ورفع كفاءة الأداء من خلال التحول الرقمي. وتعكس المنطقة الشرقية هذا التوجه من خلال التوسع في تطبيقات التحول الرقمي، وتعزيز التنسيق بين الجهات، ورفع مستوى الاتصال بالإنترنت إلى نحو (99%)، بما يدعم تطوير الخدمات الرقمية وتمكين اتخاذ القرار المبني على البيانات. ويجسد هذا الأداء دور المنطقة في ترسيخ نهج الشراكة والتكامل المؤسسي، وتعزيز مقومات التنمية الشاملة المستدامة.

(د) الاتجاه العام للهدف

يتجه الأداء الوطني والمحلي نحو تعزيز الشراكات المؤسسية، وتوسيع نطاق البيانات المفتوحة، وتفعيل الحوكمة المتكاملة بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبرز المنطقة الشرقية بوصفها نموذجاً تطبيقياً لهذا التوجه، من خلال قدرتها على موازنة السياسات المحلية مع التوجهات الوطنية والدولية، مدعومةً ببنية اقتصادية قوية، وجاهزية رقمية عالية، ومنظومة إحصائية وتنموية متقدمة.

(هـ) أبرز التحديات

الحاجة إلى تعزيز التنسيق الأفقي بين الجهات المحلية والوزارات المركزية في تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

ضرورة دعم وتوسيع التمويل المحلي للشراكات التنموية بما يضمن استدامة المبادرات على المدى البعيد.

محدودية توفر البيانات التفصيلية على مستوى المحافظات في بعض المجالات الاجتماعية والبيئية.

الحاجة إلى تعميق التعاون الدولي والإقليمي في مجالات نقل المعرفة والتقنيات المتقدمة.

(و) التوصيات

توسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

01



02 تعزيز تكامل قواعد البيانات الإحصائية الوطنية والمحلية وربطها بأنظمة المراسد المحلية.

03 دعم المشاركة المجتمعية والمؤسسية في إعداد وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية.

04 زيادة الانفتاح على التعاون الدولي والإقليمي في مجالات الاقتصاد الرقمي، والبيانات المفتوحة، والتقنيات النظيفة.

05 ترسيخ دور المنطقة الشرقية كمركز وطني للحكومة والشراكات المستدامة في تنفيذ أجندة 2030.

الفصل الرابع

التوصيات المستقبلية والخاتمة التحليلية

حققت المنطقة الشرقية تقدماً ملموساً في أهداف التنمية المستدامة بدعم من رؤية 2030، وتصدرت في النمو الاقتصادي وجودة الحياة. وشملت إنجازاتها توسيع المدن الصناعية لرفع الناتج غير النفطي، وتطوير التعليم والصحة عبر الخدمات الرقمية والوقائية. كما عززت الاستدامة الحضرية في عدة مجالات لتصبح نموذجاً محلياً مميزاً.





1.4 ملخص إنجازات المنطقة الشرقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يتجه الأداء الوطني والمحلي نحو تعزيز الشراكات المؤسسية، وتوسيع نطاق البيانات المفتوحة، وتفعيل الحوكمة المتكاملة بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبرز المنطقة الشرقية بوصفها نموذجًا تطبيقيًا لهذا التوجه، من خلال قدرتها على موازنة السياسات المحلية مع التوجهات الوطنية والدولية، مدعومةً ببنية اقتصادية قوية، وجاهزية رقمية عالية، ومنظومة إحصائية وتنموية متقدمة.

من أبرز الإنجازات المحققة:

1. تعزيز التنمية الاقتصادية والصناعية (الهدف الثامن والتاسع)

شهدت المدن الصناعية ومناطق الخدمات اللوجستية، بدعم من الهيئة الملكية للجبيل وينبع وهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، توسعًا ملحوظًا أسهم في رفع مساهمة الناتج المحلي غير النفطي وتوفير فرص عمل نوعية. كما أسهم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة والخدمات اللوجستية في تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد، وربط المنطقة بشكل أكثر فاعلية بالموانئ والأسواق الإقليمية والعالمية، مما يعزز جاذبية البيئة الاستثمارية للمنطقة الشرقية.

2. تحسّن قطاعي التعليم والصحة (الهدف الثالث والرابع)

شهدت المنطقة الشرقية ارتفاعًا في معدلات الالتحاق بالتعليم، وتطورًا ملحوظًا في جودة الخدمات الصحية، مدعومًا بمبادرات التحول الصحي الوطني ومنصة «صحتي»، إلى جانب تعزيز الخدمات الوقائية ومراكز الرعاية الأولية في المدن المتوسطة والصغيرة. ويسهم هذا التكامل التنموي في بناء مجتمع حيوي.

3. تعزيز الاستدامة الحضرية (الهدف الحادي عشر)

تُفذت مشاريع للنقل العام، والممرات الخضراء، وتحسين جودة الهواء ضمن إطار برنامج جودة الحياة، بالتوازي مع التوسع في مشاريع إعادة تدوير النفايات وتحسين المشهد الحضري، بما يعزز جاذبية المدن ويدعم مؤشرات جودة الحياة.

4. تمكين المرأة والمساواة (الهدف الخامس)

ارتفعت مشاركة المرأة في سوق العمل نتيجة مبادرات التمكين الاقتصادي ودعم ريادة الأعمال النسائية، بما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقوية رأس المال البشري. ولتكون ركيزة أساسية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

5. مكافحة الفقر والتمكين الاجتماعي (الهدف الأول)

تُفذت برامج فاعلة للحماية الاجتماعية وتمكين الأسر المنتجة ضمن مبادرات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مما أسهم في تقليص الفجوة بين الفئات ذات الدخل المحدود ورفع مستوى المعيشة.

وتعكس هذه الإنجازات التكامل بين الاستراتيجيات الوطنية والتي تشمل رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية، والخطط المحلية التي تُنفذ على مستوى المنطقة الشرقية، ما يجعل المنطقة نموذجًا لتطبيق أهداف التنمية المستدامة في سياق محلي منسجم مع التوجهات العالمية.



الاتجاه الحالي	الإجمالي	بيانات غير كافية	مؤشرات غير محددة الاتجاه	مؤشرات لم يتم تحسينها	مؤشرات قيد التحسين	هدف التنمية المستدامة
مكتمل / تحسن قوي	5	0	0	0	5	الهدف الأول: القضاء على الفقر
تحسن محدود	6	2	1	0	3	الهدف الثاني: القضاء على الجوع
مكتمل / تحسن قوي	13	1	1	3	8	الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه
تحسن قوي	4	0	1	0	3	الهدف الرابع: التعليم الجيد
تحسن مع تحديات	4	0	0	1	3	الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين
مستقر مرتفع / مكتمل	4	1	0	0	3	الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية
تحسن مستمر	7	2	1	1	3	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
تحسن قوي	7	1	1	1	4	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية
استقرار جزئي	3	0	0	1	2	الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة
تحسن قوي	4	0	1	0	3	الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات مستدامة
تحسن محدود	3	1	1	0	1	الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
استقرار	4	3	0	0	1	الهدف الثالث عشر: العمل المناخي
تحسن محدود	2	2	0	0	0	الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء



الاتجاه الحالي	الإجمالي	بيانات غير كافية	مؤشرات غير محددة الاتجاه	مؤشرات لم يتم تحسينها	مؤشرات قيد التحسين	هدف التنمية المستدامة
تحسين جزئي	2	1	0	0	1	الهدف الخامس عشر: الحياة في البر
تحسين مؤسسي	5	1	1	1	2	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
تحسين متسارع	6	1	1	0	4	الهدف السابع عشر: الشراكات من أجل الأهداف
تحسين عام	79	16	9	8	46	الإجمالي

جدول (1-4): ملخص أداء المنطقة الشرقية في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

تحليل تفسيري للجدول (4-1):

من بين (79) مؤشرًا محليًا رُصدت للمنطقة الشرقية:

- تُظهر (46) من المؤشرات اتجاهًا تحسنيًا واضحًا، أبرزها في التعليم، الصحة، المدن المستدامة، والشراكات.
- هناك (8) مؤشرات ما زالت تعاني من بعض التحديات في التحسين، خاصة في الفقر، المساواة بين الجنسين في الوظائف القيادية العليا، والنقل العام.
- نحو (9) مؤشرات لم تتضح فيها الاتجاهات نتيجة تباين البيانات أو قصر الفترة الزمنية.
- تبين وجود (16) مؤشرًا تفتقر إلى البيانات الكافية، خاصة في أهداف البيئة والمناخ والحياة البحرية.



2.4 وسائل التنفيذ

تعتمد المنطقة الشرقية في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة على مزيج من الأدوات المؤسسية والتمويلية والتقنية التي تضمن فعالية التنفيذ واستدامة الأثر التنموي.

وتُعَدُّ هذه الوسائل ترجمة عملية لتوجهات رؤية المملكة 2030، حيثُ تُدمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن سياسات تنموية شاملة. ويمكن تصنيف أدوات التنفيذ إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: التمويل المستدام

يُشكِّل التمويل المستدام أحد الركائز الجوهرية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة الشرقية، حيث تم تطوير منظومة متكاملة من الأدوات المالية التي تعزز كفاءة استثمار الموارد.

- تمّ تفعيل نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية والنقل والإسكان، بما يُسهم في تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على الموازنات الحكومية.
 - تعمل الهيئة العامة لعقارات الدولة على إدارة أصول الأراضي والممتلكات العامة بما يحقق عائداً اقتصادياً مستداماً ويمكّن من تمويل المشاريع التنموية المحلية.
 - كما شجّع الاستثمار في مشاريع النقل الذكي لخفض استهلاك الوقود ودعم النقل المستدام، من خلال حوافز مالية وتنظيمية تشجع مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين الدوليين.
- هذه المبادرات تُسهم في بناء بيئة مالية مرنة قادرة على دعم النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الاستدامة البيئية والاجتماعية.

ثانياً: بناء القدرات والابتكار

- تتبنى المنطقة الشرقية نهجاً يعتمد على تطوير رأس المال البشري والابتكار المؤسسي لتعزيز استدامة التنمية.
- أطلقت برامج تدريبية متخصصة للكوادر الحكومية والفنية في مجالات البيانات، والتحليل الإحصائي، والتخطيط الحضري المستدام، بالتعاون مع الجامعات المحلية والمراكز البحثية.
 - كما تم دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال من خلال حاضنات ومسوّعات الأعمال في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، التي أسهمت في تطوير حلول محلية للتحديات البيئية والتقنية.
 - وفي الإطار ذاته، يجري العمل على دعم البحث التطبيقي في مجالات البنى التحتية وإدارة الموارد والتحول الرقمي، بما يسهم في تعزيز التطوير المعرفي ورفع كفاءة صنع القرار التنموي على المستويين الوطني والمحلي.

ثالثاً: التحول الرقمي والرصد الحضري

- تُعَدُّ البيانات والتحولات الرقمي حجر الزاوية في تحسين كفاءة اتخاذ القرار التنموي.
- أطلقت «هيئة تطوير المنطقة الشرقية» منصة «سرد» والتي تهدف لدعم العملية التخطيطية وتعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير بيانات حضرية دقيقة وأدوات متطورة تخدم مختلف القطاعات التنموية، وتدعم صانعي القرار.
 - تمّ إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات المكانية لرصد جودة الحياة، ومتابعة التغيرات في استخدامات الأراضي، ومؤشرات البيئة الحضرية، بما يرفع كفاءة التخطيط والسياسات الموجهة نحو تحسين المعيشة.
 - كما ساهم التحول الرقمي في تكامل قواعد البيانات بين الجهات الحكومية، ما مكّن من تحسين الحوكمة، ورفع كفاءة الخدمات، وتسريع الاستجابة للمتغيرات التنموية.
- وبذلك، تُمثّل وسائل التنفيذ في المنطقة الشرقية نموذجاً متكاملًا يجمع بين التمويل المبتكر، والقدرات البشرية، والتحول الرقمي، مما يعزز قدرة المنطقة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة واستدامة طويلة الأمد.



3.4 الملخص الختامي: النجاحات والفجوات

يُظهر تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة الشرقية تحقيق تقدم متوازن في معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع بروز تباينات في مستوى الأداء بين الأهداف بحسب توفر البيانات ونضج الأهداف والخطط والبرامج. ويمثل ذلك أداءً إيجابياً عاماً، حيث سجّلت المنطقة الشرقية نسبة تحسّن فعلي بلغت (58%) من إجمالي المؤشرات، وهي نسبة تفوق المتوسط الوطني البالغ (48%). ويعكس هذا الأداء ديناميّة التنمية في المنطقة ودورها المحوري في دعم أجندة التنمية الوطنية.

أولاً: النجاحات

01 تغطية شبه كاملة للخدمات الأساسية

بلغت نسبة الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي أكثر من (99%)، بما يعكس تطور خدمات البنية التحتية الأساسية وارتفاع مستوى التغطية للخدمات العامة.

02 تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية

شهدت المنطقة زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونموًا في الاستثمارات المحلية والأجنبية، مدعومة بمبادرات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وبرنامج «شريك».

03 التحول الرقمي السريع

تجاوزت نسبة استخدام الإنترنت (98%)، مما أسهم في تسريع التحول نحو الخدمات الإلكترونية والحكومة الذكية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

04 تطور منظومة الحوكمة والسياسات العامة

انتسق الأداء المؤسسي في المنطقة مع الأطر الوطنية لأهداف التنمية المستدامة من خلال آليات تنسيق فعّالة بين «هيئة تطوير المنطقة الشرقية»، والهيئة العامة للإحصاء، والجهات التنفيذية القطاعية.

05 تنامي الوعي البيئي والمبادرات الخضراء

ضمن برامج البلديات والإدارة البيئية، توسعت مبادرات التشجير وتقليل الملوثات وتحسين جودة الهواء، مما يعزز توجه المنطقة نحو اقتصاد مستدام.



06 تعزيز المشاركة المجتمعية

شهدت المبادرات المجتمعية والتعليمية الداعمة لقيم المواطنة البيئية والمسؤولية الاجتماعية توسعًا ملحوظًا، كما تم إدماج مفاهيم الاستدامة ضمن المناهج الدراسية وبرامج التوعية.

ثانيًا: الفجوات

رغم التقدم الملحوظ، ما تزال بعض التحديات تحدّ من تحقيق التكامل الشامل لأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، ومن أبرزها:

01 التفاوت المكاني بين المحافظات

تُظهر البيانات فجوة في مستوى الخدمات والفرص بين المدن الكبرى (الدمام، الخبر، الهفوف) والمدن المتوسطة والصغيرة، مما يستدعي تعزيز سياسات التنمية المكانية المتوازنة.

02 نقص البيانات المصنفة محليًا

ما زالت بعض المؤشرات الاجتماعية والبيئية تعاني من محدودية التغطية أو ضعف التحديث الزمني، وهو ما يقلل من دقة المتابعة الدورية للتقدم التنموي.

03 تمكين الفئات الأقل دخلًا والنساء والشباب

على الرغم من التقدم في برامج التمكين، ما تزال الحاجة قائمة لتعزيز الفرص في القطاعات التقنية والاقتصاد الأخضر، وضمان شمول الفئات الضعيفة.

04 الفجوة التمويلية لبعض البرامج التنموية

مقارنة بحجم النمو الحضري والطلب على البنية التحتية المستدامة، تظهر الحاجة إلى تطوير نماذج تمويلية مبتكرة لتسريع تنفيذ المشاريع ذات الأولوية.

🔍 خلاصة تحليلية

تؤكد تجربة المنطقة الشرقية أن التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يُقاس فقط بمعدلات النمو أو نسب التغطية، بل يعتمد بصورة جوهرية على قدرة المؤسسات في تحويل السياسات إلى أثر ملموس ومستدام. ويبرز من تحليل النجاحات والفجوات أن المنطقة تسير في اتجاه متوازن يجمع بين النمو الاقتصادي، والتحول المؤسسي، والوعي البيئي، مما يجعلها نموذجًا وطنيًا للتنمية المتكاملة.



4.4 التحليل الختامي: قراءة شاملة للتحديات والفرص

يُظهر تحليل واقع التنمية المستدامة في المنطقة الشرقية أن التحديات والفرص مترابطة بشكل وثيق؛ إذ تتبع معظم التحديات من ديناميّة التحول الاقتصادي والاجتماعي المتسارعة، بينما تنشأ الفرص من قوة البنية المؤسسية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، والتقدم في مجالات الابتكار والتحول الرقمي. وفي هذا السياق، يمكن تصنيف التحديات والفرص ضمن محورين متكاملين: التحديات الهيكلية والفرص التنموية المستقبلية.

أولاً: التحديات الهيكلية

01 التحول الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية

يشهد الاقتصاد في المنطقة الشرقية تنوعاً متزايداً في القاعدة الإنتاجية، مع توسع دور القطاعات الخدمية والتقنية والإبداعية إلى جانب القطاعات الصناعية والطاقة، بما يعزز استمرارية النمو الاقتصادي ويدعم مسارات التنمية المستدامة.

02 التحضر السريع وضغوط البنية التحتية

تشهد مدن المنطقة الشرقية توسعاً حضرياً متسارعاً يفرض ضغوطاً على شبكات النقل والمياه والإسكان. وبناءً على ذلك، تُعدّ إدارة النمو الحضري وتطبيق معايير «المدن الذكية المستدامة» أولوية لضمان توازن التنمية المكانية وتعزيز جودة الحياة.

03 التحديات البيئية والمناخية

تُظهر البيانات ارتفاع مستويات الجسيمات الدقيقة (PM2.5 و PM10) في بعض المدن، مما يؤكد أهمية مواصلة تطوير التقنيات والإجراءات المرتبطة بالرصد البيئي وإدارة المؤشرات البيئية. كما يبرز تحدي تعزيز تكامل السياسات البيئية مع خطط النقل والبنية التحتية، بما يدعم كفاءة إدارة الموارد البيئية واستدامتها.

04 التفاوت الاجتماعي والمكاني

لا تزال الفجوات قائمة في مستويات الدخل وتوافر الخدمات بين المحافظات، مما يستدعي تعزيز سياسات العدالة المكانية وتطوير برامج التنمية المحلية التي تستهدف الفئات والمناطق الأقل استفادة.

05 فجوات البيانات والمعرفة المؤسسية

يمثل نقص البيانات المصنفة محلياً أحد أبرز العوائق أمام التقييم الدقيق لمؤشرات التنمية المستدامة (SDGs). ويتطلب تجاوز هذه العقبة تطوير أنظمة حوكمة بيانات متكاملة تربط بين الجهات المحلية والوطنية، إلى جانب بناء قدرات بشرية متخصصة في التحليل الإحصائي والمكاني.



ثانيًا: الفرص التنموية المستقبلية

01 التحول الوطني نحو التنمية الاقتصادية المستدامة

تسبى المملكة لاستراتيجية الاقتصاد الدائري للكربون ومبادرة «السعودية الخضراء» يفتح آفاقًا واسعة للمنطقة الشرقية في توفير فرص وأعدة لتعزيز الاستثمارات في مجالات الاستدامة البيئية، والاقتصاد الدائري، وتقنيات إدارة النفايات. وتُمثل هذه المجالات فرصًا رئيسية لجذب الاستثمارات الدولية وتعزيز القدرة التنافسية الإقليمية.

02 الموقع الجغرافي الاستراتيجي

بفضل إطلالتها على الخليج العربي وارتباطها بشبكة الموانئ والطرق الإقليمية، تُعد المنطقة الشرقية محورًا لوجستيًا رئيسيًا في مبادرات الربط الخليجي والإقليمي، مما يُمكّنها من قيادة التحول نحو اقتصاد لوجستي متكامل.

03 البنية التحتية التقنية والرقمية المتقدمة

يُشكل انتشار البنية الرقمية ونظم البيانات المكانية أساسًا قويًا لبناء مدن ذكية مستدامة، وتعزيز كفاءة الخدمات العامة، وتحفيز الاقتصاد المعرفي. كما تُسهم التحليلات المكانية في دعم اتخاذ القرار التنموي القائم على الأدلة.

04 التكامل المؤسسي والحوكمة المتقدمة

يُشكل التعاون القائم بين «هيئة تطوير المنطقة الشرقية» والجهات الوطنية نموذجًا في التنسيق المؤسسي، إذ يتيح توحيد الجهود وتكامل البرامج، ويعزز القدرة على مواكبة السياسات المحلية مع مستهدفات الرؤية الوطنية.

05 المشاركة المجتمعية المتنامية

تزايد انخراط المجتمع المحلي والقطاع الخاص في المبادرات البيئية والاجتماعية، مما يعزز مفهوم التنمية التشاركية ويضمن استدامة الأثر التنموي على المدى الطويل.

🔍 خلاصة تحليلية

تُبرز التحديات والفرص معًا أن المنطقة الشرقية تقف عند نقطة تحوّل تنموية نوعية، إذ تمكنت من بناء قاعدة اقتصادية قوية، وتحتاج الآن إلى تحويلها إلى منظومة مستدامة متكاملة توازن بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية. ويُشكل تعزيز الابتكار، وتنويع الاقتصاد، وتطوير أنظمة البيانات والرصد، الركائز الأساسية لتحقيق هذا التحول خلال العقد القادم.



5.4 التوصيات الإستراتيجية: إجراءات قصيرة ومتوسطة المدى

تعكس هذه التوصيات ترجمة عملية لتحليل الأداء والاتجاهات في المنطقة الشرقية، وتهدف إلى دعم صنع القرار التنموي على المستويين المحلي والوطني. وقد تم تقسيمها إلى محورين رئيسيين وفق الأفق الزمني للتنفيذ: قصير المدى (1-3 سنوات) ومتوسط المدى (3-7 سنوات)، مع التركيز على التكامل بين التخطيط، والتمويل، والحوكمة، وآليات الرصد.

1.5.4 على المدى القصير (1-3 سنوات):

01 تحسين جودة البيانات المحلية وتكاملها

- إنشاء منصة بيانات موحدة تربط بين المرصد الحضري، وهيئة الإحصاء، والجهات القطاعية لتبادل المعلومات بشكل فوري.
- رفع نسبة المؤشرات المحلية التي يتم تحديثها سنوياً إلى (60%) على الأقل بحلول عام 2027، بما يتيح متابعة دقيقة للتقدم في أهداف التنمية المستدامة.

02 تعزيز النقل المستدام وجودة الحياة الحضرية

- تسريع تنفيذ مشروعات النقل العام داخل المدن مع توفير خيارات تنقل آمنة ومستدامة.
- تطوير بنية تحتية مخصصة للمشاة والدراجات لتحسين مؤشرات الصحة العامة وتقليل الانبعاثات.

03 تمكين الفئات المستهدفة في سوق العمل

- تصميم برامج تدريبية موجهة للشباب والنساء في مجالات التنمية الاقتصادية المستدامة والابتكار الرقمي.
- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع البيئي والاجتماعي عبر التمويل الميسر وحاضنات الأعمال المحلية.

04 تحسين توزيع الخدمات في المدن المتوسطة والصغيرة

- اعتماد خطة تنمية مكانية متوازنة تضمن توزيعاً عادلاً للفرص والخدمات بين المحافظات.
- تعزيز اللامركزية الإدارية في تقديم الخدمات لتحقيق كفاءة أكبر واستجابة أسرع لاحتياجات المجتمع المحلي.



2.5.4 على المدى المتوسط (3-7 سنوات)

01 تبني استراتيجية تنمية محلية متكاملة

- إعداد استراتيجية استدامة محلية تعزز التكامل بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية، بما يضمن التوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030.
- تضمين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ضمن خطط التنمية البلدية والخطط القطاعية ومتابعتها بشكل دوري.

02 تعزيز منظومة الحوكمة والتمويل المستدام

- تطوير نماذج شراكة مبتكرة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع النقل والخدمات اللوجستية والبنى التحتية والنفائيات.
- وضع آلية تمويل مستدام للمشروعات البيئية والاجتماعية عبر الصناديق الاستثمارية المحلية والدولية.

03 توسيع نطاق الشراكات البحثية والعلمية

- دعم التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث والقطاع الخاص لتطوير حلول محلية في النقل، والمياه، والنفائيات الذكية.
- إنشاء منصة معرفية محلية لتبادل الخبرات والبيانات حول الاستدامة الحضرية والاقتصاد الدائري.

04 تطوير منظومة المدن الذكية

- تطبيق نموذج المدينة الذكية المتكاملة في الدمام أو الخبر كنموذج تجريبي، يربط بين البيانات المكانية، وأنظمة النقل الذكي، والخدمات المختلفة.
- بناء منظومة تشاركية تربط المواطنين بالجهات الحكومية عبر تطبيقات رقمية لتفعيل الرقابة المجتمعية وتحسين الخدمات العامة.

05 تمكين الابتكار في التخطيط الحضري

- إدماج تقنيات النمذجة المكانية والذكاء الاصطناعي في عمليات التخطيط العمراني والرصد الحضري.
- توسيع برامج "المدن المتعلمة" التي تدمج التعليم، والابتكار، والحوكمة المحلية في منظومة واحدة.



6.4 الخطوات التالية وتعزيز الشراكات: فرص التمويل والتعاون الإقليمي والدولي

تمثل الشراكات الإقليمية والدولية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الاستدامة في المنطقة الشرقية، إذ تساهم في تبادل الخبرات، وجذب التمويل، وتعزيز الابتكار، وبناء القدرات المؤسسية. ويستند التوجه العام في هذا الإطار إلى مبدأ «التنمية التعاونية»، الذي يربط بين المستويين المحلي والعالمي عبر شبكات التعاون التنموي والمبادرات المشتركة.

وفي هذا السياق، يمكن تحديد أهم الاتجاهات المستقبلية لتعزيز الشراكات في التالي:

01 تعزيز التعاون الإقليمي ضمن مجلس التعاون الخليجي

- تفعيل برامج تبادل الخبرات بين المدن الخليجية في مجالات النقل المستدام، والإدارة البيئية، مع الاستفادة من مبادرات مثل "الربط الكهربائي الخليجي" و"الربط البري الإقليمي".
- تطوير منصات بيانات خليجية مشتركة لمتابعة مؤشرات التنمية المستدامة، بما يعزز التكامل الإحصائي والمعرفي.
- توحيد معايير الاستدامة الحضرية عبر إطار خليجي موحد يساهم في تعزيز تنافسية المدن وجذب الاستثمارات المستدامة.

02 التمويل الاقتصادي المستدام

- إعداد استراتيجية تمويل مستدام على مستوى المنطقة الشرقية تشمل حصر المشاريع المؤهلة للتمويل المستدام وتحديد أولوياتها، وربطها بخطط التنمية المحلية والمناطقية.
- تشجيع المؤسسات المالية المحلية على تبني أدوات التمويل المستدام وفق الأطر الوطنية.

03 توسيع التعاون مع المنظمات الدولية

- تعزيز التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة، ومثال ذلك:
 - «UN-Habitat» في مجالات التخطيط الحضري المستدام والإسكان.
 - «UNEP» في برامج الحماية البيئية والتكيف مع تغير المناخ.
 - «ESCWA» في تطوير القدرات الإحصائية وتحليل السياسات التنموية.
- تبادل الخبرات في تطوير مرصد الاستدامة الحضرية، وتطبيق منهجيات الرصد الذكي للمؤشرات المحلية.
- المشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية لعرض تجربة المنطقة الشرقية كحالة نجاح خليجية في التنمية المستدامة المتكاملة.



04 إنشاء منصات تمويل محلية للمشروعات الخضراء والرقمية

- إطلاق منصة استثمارية تنموية تستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجالات النفايات الذكية، والتقنيات البيئية.
- تشجيع القطاع الخاص والبنوك المحلية على تخصيص محافظ استثمارية لتمويل الابتكار البيئي والمجتمعي، وفق معايير «ESG» البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- توسيع نطاق مبادرات التمويل المجتمعي للمشروعات البيئية المحلية، بالتعاون مع الجامعات والمنظمات الأهلية.

05 بناء القدرات وتعزيز رأس المال البشري

- تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في مجالات الإحصاء، وتحليل البيانات، والحوكمة المستدامة، وذلك بالشراكة مع المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية الرائدة.
- تأسيس مركز محلي للمعرفة والتنمية المستدامة في المنطقة الشرقية، ليكون منصة للتدريب والبحث وتبادل الخبرات ودعم الابتكار في مجالات التنمية.
- تشجيع الجامعات المحلية على إطلاق برامج دراسات عليا في الاستدامة الحضرية والاقتصاد الأخضر، بما يساهم في تعزيز الإنتاج العلمي والمعرفي وبناء القدرات المحلية.



7.4 الخاتمة التحليلية

إنَّ استعراض مسار المنطقة الشرقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يكشف عن رحلةٍ مرَّبةٍ تتجاوز حدود الأرقام والمؤشرات، لتلامس جوهر الفلسفة التنموية التي ترى الإنسان شريكاً في التنمية لا مستفيداً منها فحسب، وفاعلاً في صياغة معناها واتجاهاتها. وقد أثبتت المنطقة الشرقية قدرة لافتة على المواءمة بين وتيرة النمو الاقتصادي السريع من جهة، وبين تعزيز قيم العدالة والاستدامة من جهة أخرى، مما يجعل تجربتها نموذجاً وطنياً في تحويل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى إلى فرص لإعادة تشكيل العلاقة بين الإنسان والمكان.

وعلى امتداد الأهداف السبعة عشر، يتضح أن النجاح الحقيقي لا يكمن في ارتفاع نسب التغطية بالخدمات أو في تحسن المؤشرات البيئية والاقتصادية فقط، بل في التحول العميق في الوعي المؤسسي والمجتمعي تجاه الاستدامة بوصفها قيمة وجودية تتجاوز كونها مهمة إجرائية.

لقد أصبحت مفاهيم مثل «التنمية المتوازنة»، و«التكامل المؤسسي»، و«العدالة المكانية» جزءاً أصيلاً من الخطاب التخطيطي والإداري اليومي، وهو ما يمثل تحولاً ثقافياً وفكرياً في إدراك ماهية التنمية ومقاصدها. وتُظهر القراءة الشاملة للبيانات أن المنطقة تسير في مسار يجمع بين الطموح الوطني والانتماء المحلي، حيث تتقاطع جهود الدولة في «رؤية المملكة 2030» مع طاقات المجتمع المحلي والقطاع الخاص. فالمنطقة التي شكَّلت لعقودٍ مركز الثقل الصناعي واللوجستي في المملكة، بدأت تتحول تدريجياً إلى منظومة تنموية متكاملة.

ومع ذلك، لا تخلو هذه المسيرة من تحديات معرفية وفلسفية عميقة تتعلق بمفهوم التوازن ذاته:

كيف يمكن تنمية المدن دون أن تفقد روحها؟

كيف تُسرّع نحو المستقبل دون أن نَفْطُر في تراثنا؟

وكيف تتحول الاستدامة من مصطلح إداري إلى قيمة أخلاقية تُوجِّه سلوك الأفراد والمؤسسات؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة لا تُقاس بالمؤشرات وحدها، بل بما تعكسه السياسات من أولوية للإنسان، ومن فهم شمولي للعمران ككائن حيٍّ يتطور ويستجيب ويتأقلم. ومن هذا المنظور، تتجاوز التنمية في المنطقة الشرقية حدود «المشاريع» إلى بناء رؤية حضارية جديدة للعيش المشترك بين الإنسان والبيئة والتقنية.

لقد أثبتت التجربة أن التحول التنموي الأكثر نجاحاً هو ذلك الذي يجمع بين الصرامة المؤسسية والمرونة الفكرية، بين التقدم المادي والسمو الإنساني، بين المحلية والعالمية. وبفضل موقعها الجغرافي ومكانتها الاقتصادية، وتُظهر القراءة الشاملة للبيانات أن المنطقة تسير في مسار يجمع بين الطموح الوطني والانتماء المحلي، حيث تتقاطع مستهدفات «رؤية المملكة 2030» مع جهود التنمية المحلية والقطاع الخاص، بما يعزز التكامل بين النمو الاقتصادي وتحسين جودة الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية في العديد من القطاعات الحيوية.

فالمنطقة الشرقية اليوم تشهد تحولاً مستمراً في توجهها التنموي، حيث يتركز الاهتمام على جودة التنمية وأثرها أكثر من حجم المشاريع، مع تعزيز التوازن مقارنة بالوفرة، وترسيخ دور الإنسان المنتج والمبادر بدلاً من الإنسان المستهلك.

وبذلك لم يعد أفق التنمية في المنطقة أفقاً تقنياً أو اقتصادياً فحسب، بل أفقاً إنسانياً وفلسفياً في جوهره؛ أفقاً يسعى إلى مواءمة الحاضر والمستقبل، وموازنة علاقة الإنسان ببيئته، وترسيخ موقع المملكة كصاحبة دور فكري وأخلاقي في مسيرة التنمية المستدامة العالمية.

وعلى هذا الأساس، لا تمثل المنطقة الشرقية بيئة ناجحة في تحقيق الأهداف الأممية فحسب، بل نموذجاً لفلسفة تنموية جديدة تقوم على الوعي والانسجام والقدرة على بناء مستقبل أكثر اتزاناً واتساقاً مع الإنسان والطبيعة.



المراجع



1. المملكة العربية السعودية، رؤية 2030 ، الأهداف الاستراتيجية وبرامج تحقيق الرؤية.
2. وزارة الاقتصاد والتخطيط (2018) الاستعراض الوطني الطوعي الأول، رؤية المملكة 2030.
3. وزارة الاقتصاد والتخطيط (2023) الاستعراض الوطني الطوعي ، رؤية المملكة 2030.
4. وزارة الاقتصاد والتخطيط (2024) التقرير السنوي للإستدامة.
5. إدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي (2023) أهداف التنمية المستدامة - المبادئ التوجيهية لاستخدام شعار أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عجلة الألوان، والأيقونات السبع عشرة.
6. هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة (2023) الاستعراض المحلي الطوعي للمدينة المنورة - توطين أهداف التنمية.
7. الهيئة العامة للإحصاء (2022، 2024) التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة.
8. بلدية ستوكهولم (2021) المراجعة المحلية الطوعية لمدينة ستوكهولم - السويد.
9. أمانة عمان الكبرى (2022) المراجعة المحلية الطوعية لمدينة عمان - الأردن.
10. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2023) المراجعة المحلية الطوعية لمحافظة الفيوم - مصر ، محافظة الفيوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2024) التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الإسكوا.
12. هيئة تطوير المنطقة الشرقية (2022) تقرير المؤشرات الحضرية للمنطقة الشرقية 2022م - المرصد الحضري.
13. هيئة تطوير المنطقة الشرقية (2024) تقرير المؤشرات الحضرية للمنطقة الشرقية 2024م - المرصد الحضري.
14. هيئة تطوير المنطقة الشرقية (2022) المسح الاقتصادي الاجتماعي - المرصد الحضري.
15. هيئة تطوير المنطقة الشرقية (2024) المسح الاقتصادي الاجتماعي - المرصد الحضري.
16. هيئة تطوير المنطقة الشرقية (2025) تقرير الشرقية في أرقام - المرصد الحضري.
17. هيئة تطوير المنطقة الشرقية (2025) تقرير حالة التنمية للمنطقة الشرقية - المرصد الحضري.



هيئة تطوير المنطقة الشرقية
Sharqia Development Authority